



125

والمطيعوا لله والرسول لعلمكم شرحمون

وحدت بخط الشيخ السيد محمد صدیق حسن خان نواب بھویاکے ان

کتاب یقظ حمیری الایضالاقتداء

بِسْمِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

عليه وسلام الشينخ صالح



6436

بر المد العجمي الشهير بالفلاي استاذ الشيخ محمد عابد السند
وقام سيد الشيخ المعتمد محمد بن محمد بن عبد الله الفلاي

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kısım	<i>İzmit</i>
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	<i>926</i>

رحمهم الله عز وجل
٩٨

فأخرج بكافاً الشيخ نوراً في المطبع حنكاً في الوقع في لا يتر

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد الله على جعل الدين وصفاً للمعاندين وشكراً للمؤمنين
التمسك بالشرع المبين وهذا هو لاققاء آثار الصحابة والتابعين وصاوة وسلا
على من تبعته كل منكر متروك وموضوع وكل معروف وصواب غير مقطوع ولا منو
المنزل عليه احسن الحديث والبيحلي بين الوتر في القديم والحديث وحرمة موطن
بطانوا الاكرام من الملك العلام مكفولة لا نصار السنة المطهرة وحمايتها واثبات
الكفاح عنها وكما تراها الرايين بشبه التحقيق الثاقبة شبهة التحريف والافتعال
المحرقين بصواعق الحج البالغة بدع اهل الزيغ والضلال الذين جعلوا الله اركان
وهدمهم كيد عترة شنيعة اصلاً بعد فيقول الفقير الى مولاه الغرض صالح المنة
الهم في الشهير بالقد لا انه قد التمس من بعض من يريد ان يتزود لمعاودة ولا
بكتاب الله وهذا خير عبادته ان انقل له ما ورد من ذلك في كتاب بالعامة
وما رواه الثقات الاثبات من سنة سيد المرسلين وما اشرى في ذلك من اثار الصحابة
والتابعين فاجتبت عن ذلك اجسام الجبان وتخرجت من الخوض في غمرة هذا الميدان
وجرت القرقرى ورايت ان الوقوف دون ذلك احق بمقامي واحسن في
ان الاول اسعافه بالمراد رجاء ان يعمله من وفقه الله من العباد فاقول هلام الله
تعالى وكلام رسوله صلى الله تعالى عليه وعلى اله وبارك وسلم متظاهران على الحق

على العباد الكتاب والسنة وقضايا الصحابة والتابعين كاشفة عن ذلك كل دجنة وكلام
الائمة الاربعة وغيرهم مصرح به وكاشف عن قلوب تبصيرهم الاكثبر في كلامهم التصريح
تقليد هم بعد ورد نص يخالفهم من كتاب سنة وان تقليد المتعصبين بعد ذلك ضلال
وجند والله ليس لغير العاصي تقليد بغير برهان وحجة فما انا القليل بعول الله وقوته والنسب
الى قائله بفضل الله وفضله من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وتابعيه ومن تبعهم
من اهل ملته وقديما الى ان ارتب لك على مقدمة في بيان ما ورد في الكتاب والسنة من
ذلك وما روى عن الصحابة والتابعين في بيان ما هنالك واربعة مقاصد فيما لا اتمية
الاربعة في ذلك من المذاهي الاول فيما قاله الامام ابو حنيفة واصحابه اهل المنا
المنيفة والثاني فيما قاله مالك بن انس امام دار الهجرة وما قاله اصحاب السادة
المهرة والثالث في بيان مقالة عالم قرشي محمد بن ادريس الشافعي وما لا صحت في ذلك
من كلام الشافعي والراجح فيما نقل عن ناصر السنة احمد بن حنبل وما لا صحت
من المحض على العباد السنة والكتاب المنزل وخاتمة في بطلان شبهة المقلدين والجبوا
عن حج اهل الهوى والتعصبين وسيمتد رايك اظاهيم والى ابصار الاقدار بسيد المها
جرين والانصار وتحذيرهم عن الابتداع الشائع في لقري والامصار من تقليد المذاهب
مع الحمية والعصبية بين فقهاء الاعصا المقدمة في وجوب طاعة الله تعالى
ورسوله صلى الله عليه وسلم واتباع الكتاب السنة ودم الراي والقياس على
غير اصوله والتحذير من كثرة المسائل وبيان اصول العلم وحكم مقسوماً و
محازا ومن يستحق ان يسمى فقيها او عالما حقيقة لا مجازا وبيان فساد التقليد
في دين الله تعالى وفقهه والفرق بينه وبين اتباع كتاب الله وسنة نبيه قال الله تعالى
ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة ونزلنا عليك الذكر لنبين
للناس ما نزل اليهم وقد فرض الله تعالى عليهم اتباع ما نزل اليهم واعلم ان معصية

في ترك امره وامر رسوله صلى الله عليه وسلم ولم يجعل لهم الا اتباعه ولذا قال الرسول الله
ولكن جعلناه نور الهدى من نوره من عباده وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله مع
ما علم الله تعالى نبيهم ثم ما فرض اتباع كتابه فقال فاستمسك بالذي اوحى اليك وقال ان احكم
بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم واعلمهم ان احكم لهم دينه فقال عز وجل اليوم اكملت لكم
دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ثم من علمهم بما اناهم من العلم فامروهم بالافتقار
عليه وان لا يقولوا خيرة الا ما علمهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ان اوحينا اليك
روحاً من امرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان وقال النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقولن شئاً
اذا فعلت ذلك غداً الا ان يشاء الله ثم انزل على نبيه ولا تقف ما ليس لك به علم وبغض بالهدى
ودين الحق ليظهر على الدين كله ولو كره المشركون وانزل عليه كتاب الهدى والنور لمن اتبعه وحول
رسوله الى ما اراد من ظاهره وباطنه وخاصه وعامه وناسخه ومنسوخه وما قصد
له الكتاب فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المعبر عن كتاب الله الدال على معاني شاهده
ذلك اصحابه الذين ارتضاهم الله تعالى بنبيه واصطفاهم له وتلقوا ذلك عنه فكانوا هم اعلم الناس
برسول الله صلى الله عليه وسلم بما اراد الله تعالى من كتابه بمشاهدتهم ما قصد له الكتاب
فكانوا هم المعبرون عن ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله تعالى وما كان لمؤمن
ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امراً ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله
فقد ضل صلاته وامرينا الذين امنوا لا تقلدوا ما يبين يدك الله ورسوله واتقوا الله
ان الله سميع عليم وقال فما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم
ان يقولوا سمعنا واطعنا اولئك هم المفلحون وقال انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم
بين الناس بما اراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً وقال اتبعوا ما اتزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا
من دونه اولياء قليلا مما تذكرون وقال وان هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا
السبل فتفرق بكم عن سبيلكم وصالحكم به لعلكم تتقون ان الحكم الا لله يقضي الحق

وهو خير الفاصلين وقال له غيب سموا الارض بصريه واسمع ما لهم من دونه من ولى
ولا يشرك في حكمه حداً وقال ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ومن لم يحكم
بما انزل الله فاولئك هم الظالمون ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون فلك
هذا التاكيد وكرر هذا التكرار في موضع واحد لعظم مفسدة الحكم بغير ما انزل الله وعظم
مضرته وبليته لا منه قال تعالى افاحرم بي نفسي حش ما ظهر منها وما بطن والاخوة والي
غير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وان تقولوا على الله ما لا تعلمون وانكر
تعالى من حاجه في دينه بما ليس به علم فقال لها انتم هؤلاء حاجتكم فيما لكم به علم فلم تحسن
جون فيما ليس لكم به علم والله يعلم وانتم لا تعلمون ونهى ان يقول احد هذا احلال وهذا
حرام لما لم يجره الله ورسوله ايضا واخبر ان فاعل ذلك مفتر عليه الكذب قال ولا
تقولوا لما تصف الستمكم الكذب هذا احلال وهذا احرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين
يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب اليم والايات الدالة
على وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم كثيرة قال الله تعالى اطيعوا الله
والرسول لعلكم ترحمون وقال قل اطيعوا الله والرسول فان تولوا فان الله لا يهدي
الكافرين وقال من يطع الله والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك فريقاً وقال وارسلناك
لنناس رسولا وكفى بالله شهيداً من يطع الرسول فقد اطاع الله ومن تولى فاولئك هم
عليهم حفيظاً وقال يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم
فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر
فذلك خير واحسن تأويلاً وقال ومن يطع الله ورسوله يدخل جنات تجري من
حتها الانهار خالدون فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله وينه
حدوده يدخل جنات تجري من تحتها الانهار فيها ولا عذاب فيها الا طيعوا الله واطيعوا الرسول

واحدروا فان توليتم فاعلموا انما على رسولنا البلاغ المبين وقال يسألونك عن الانتقال
 قال الانتقال لله والرسول واتقوا الله واصالحوا ذات بينكم واطيعوا الله والرسول ان كنتم
 مؤمنين وقال يا ايها الذين امنوا استجبوا لله وللرسول اذ دعاكم لما يحييكم واعلموا ان الله
 يحول بين المرء وقلبه وانه اليه ترجعون وقال واطيعوا الله واطيعوا الرسول ولا تنزعوا عن قلوبكم
 وتذهب بحكم واصرروا ان الله مع الصابرين وقال انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله و
 رسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا اولئك هم المفلحون ومن يطع الله ورسوله
 ويخش الله ويقتضه فاولئك هم الفائزون وقال واقبوا الصلوة واتوا الزكاة واطيعوا الرسول
 لعلكم ترحمون وقال قل اطيعوا الله واطيعوا الرسول فان تولوا فانما على من اولى عليكم ما حكمتم
 وان تطيعوا تهتدوا وما على الرسول الا البلاغ المبين وقال لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم
 بعضكم بعضا قد يعلم الله الذين يتسلمون منكم لو اذ افليحوا الذين يخالفون عن امره
 ان تصيبهم فنته او يصيبهم عذاب اليم وقال انما المؤمنون الذين امنوا بالله ورسوله واذ
 كانوا على امر جاهل يذنبون حتى يستأذنه ان الذين يستأذنونك اولئك الذين يؤمنون
 بالله ورسوله فاذا استأذنتك لبعض شأنهم فاذن لمن شئت منهم واستغفر لهم الله ان
 الله غفور رحيم وقال يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم
 ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما وقال لقد كان لكم في رسول الله
 اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا وقال يا ايها الذين امنوا
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول ولا تبطلوا اعمالكم وقال يا ايها الذين امنوا لا تقلوا
 ما ينفى بين يدي الله ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم وكان الحسن يقول لا تنجوا
 قبل الجحود وقال يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا الاصوات فوق صوت النبي ولا تجهروا له
 بالقول كجهر بعضكم لبعض ان تحبوا اعمالكم وانتم لا تشعرون ان الله يغفلون
 اصواتهم عند الله اولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى لهم مغفرة واجر

عظيم

عظيم ان الدين ينادونك من وراء الحجر اكثرهم لا يعقلون ولوانهم صبروا حتى تخرج اليهم
 لكان خيرا لهم والله غفور رحيم وقال ومن يطع الله ورسوله يدخل جنات تجري من تحتها الانهار
 ومن يتول يعبذب عذبا اليما وقال والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق
 عن الهوى ان هو الا قريح يحىي علمه شديد القوى وقال تعو ما اناكم الرسول فخذوه وما نها
 كم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب وقال واطيعوا الله واطيعوا الرسول
 فان توليتم فاعلموا انما على رسولنا البلاغ المبين وقال قال الله يا اولي الالباب الذين امنوا
 قد انزل الله اليكم ذكرا رسولا يتلو عليكم ايات الله مبينات ليخرج الذين امنوا وعملوا الصا
 لحات من الظلمات الى النور وقال انا ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا لئلا تكونوا باللذات
 وتغفروا وتوقروا وقال افمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه قال ابن عباس هو
 جبريل قال مجاهد ومن قبله كما تسمى ما ما ورحمة اولئك يؤمنون به ومن يكفر به
 من الاحزاب لنا موعد قال سعيد بن جبير الاحزاب للفرار من موعدة فلا تفك في مئة
 منه ثم ذكر حديثا لعلي بن امير طهفت مع عمر فلما بلغنا المغرب الذي يلي الاسود جرت بيده
 يستلم فقال ما شانك تعلقت فقلت لا تستلم فقال لم انظف مع النبي صلى الله عليه وسلم
 فقلت بلى قال فانيه يستلم هذين الركنين المغربيين قلت لا قال اليس لك فيه اسوة
 حسنة قلت بلى قال فلتفكر عينك وجاء ان معاوية استلم الاركان كلها فقال
 لا ابن عباس تستلم هذين الركنين ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما فقال
 معاوية ليس من البيت مهجورا فقال ابن عباس لقد كان لكم في رسول الله اسوة
 حسنة فقال معاوية صدقت قلت والايات في وجوب تباع كتاب الله تعاوية
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرة وفيما ذكرناه كفاية واما الاحاديث
 الدالة على وجوب العمل بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكثيرة
 وفي الصحيحين من حديث ابن عباس ان هلال بن امية قد فاضل امره بشريك



بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر كثر الخلق وقل النبي صلى الله عليه وسلم
 فان جاءت به الحجة العينية سابع الايتين خذ لم الساقين فهو شر من سحوا وان جا
 بكذا وكذا فهو لال بن امية فجاءت به على النعت لمكروه فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لو اصابني من كذا الله لكان لي ولها شان يريد والله اعلم بكتاب الله قوله تعالى ويدرك
 عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله ويريد بالشان والله اعلم ان كذا كذا
 لمشاهدة ولدها بالذي رويته ولكن كتاب الله فصل الحكومة واسقط كل قول
 وراءه ولم يتوكل الاجتهاد بعد موضع وقال الشافعي في الرسالة التي ارسلها الى
 عبد الرحمن بن مرسك اخبر لسفيان بن عيينة عن عبيد الله بن ابي يزيد عن ابيه قال
 ارسلني ابن الخطأ الى ارضي الله عنه الى شيخه من زهرة كان يسكن دارنا فذهبت معه
 الى عرسا من ولده من ولد الجاهلية فقال ما الفراش فلان واما النطفة فلان
 فقال صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالفراش قال الشافعي
 واخبرني من لا اتهم عن ابن ابي ذيب قال اخبرني مولى بن خفاف قال اتت غلاما
 فاستقلتم ثم ظهرت منه على عيب فحاصمت فيه الى عمر بن عبد العزيز فقضى لي
 بوجه وقضى لي بوجه فاني عروة فاخبرته فقال ارواح اليه العشي فاجبه عايشة
 اخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى مثل هذا ان الخراج بالضم ففعلت
 الى عمر فاخبرته بما اخبرني بعروة عن عايشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 عمر بن عبد العزيز فالسر على من قضاه قضيت الله يعلم اني لم ارد فيه الا الحق فبلغني
 فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاروقه في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم فراح اليه عروة فقضى طان اخذ الخراج الذي قضى به على له قال الشافعي
 واخبرني من لا اتهم من اهل المدينة عن ابن ابي ذيب قال قضى سعيد بن ابراهيم
 على رجل بقضية برأى ربيعة بن ابي عبد الرحمان فاخبرته عن النبي صلى الله عليه وسلم

بخلاف ما قضى به فقال سعد لربيعه هذا ابن ابي ذيب وهو عندك فخرني عن النبي
 صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضيت به فقال لربيعه قد اجتهدت ومضى حكمك فقال
 سعد اعجبا انفذ قضيت سعد بن ام سعد واراد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بل اراد
 قضا سعد بن سعد وانفذ قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعى سعد بكتاب
 القضية فشققه فقضى للقضية عليه قال الشافعي اخبرنا ابو حنيفة بن سمار بن الفضل
 الشهابي قال حدثني بن ابي ذيب عن المقر عن ابن سرة الكعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال عالم الفهم من قتل القاتل فهو خير النظر ان احب خذ العقل وان احب فله القود
 ابو حنيفة فقلت لابن ابي ذيب تاخذ هذا يا ابا الحرث ففرض صدري وصاح علي
 صياحا كثيرا ونال مني وقال احذ بك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول انا اخذ
 به نعم اخذ به وذلك الفرض علي وعلى من سمع من الله تبارك وتعالى اختار محمد صلى الله عليه وسلم
 من الناس فهداهم به وعلى يد يديه واختار لهم ما اختار له وعلى لسانه ففعل الحق وان يعجز
 طائعين واخرين لا يخرج لمسلم من ذلك وما سكت حتى تميت ان سكت انتهى قلت
 تامل فعل ابن الخطأ وفعل عمر بن عبد العزيز وفعل سعد بن ابراهيم يظهر لك ان المعروف
 عند الصالحين والتابعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين وعند سائر العلماء المسلمين
 ان حكم الحاكم المجتهد اذا خالف نص كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وجب تقضيه ومنع نفوذه ولا يعارض نص الكتاب والسنة بالاحتمال العقلية والحنا
 لا النفسانية والعصبية الشيطانية بان يقال لعل هذا المجتهد قد اطلع على هذا
 النص وتركه لعله ظهرت له او اطلع على دليل اخر ونحو هذا مما لهج به فرق لفقهائهم
 المتعصبين واطبق عليه جملة المقلدين فافهم قال ابو النصر هاشم بن القسم حدثنا
 محمد بن راشد عن عبد بن ابي الباقية عن هاشم بن يحيى المخرومي ان رجلا من ثقيف
 اتى عمر بن الخطأ فساله عن امرأة حاضت وقد كانت زارت البيت يوم النحر لها

ان تفريقا ان تطرق قال لا فقال له التفت في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقلنا في هذا
 المرأة بغير ما اقيمت به فقام يحضره بالدرة ويقول لم تستفتي في شيء قد افترى فيه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ورواه ابو داود بنحوه وقال ابو بكر بن ابي شيبة ثنا صالح بن عبد الله
 ثنا سفيان عن عامر عن عطاء بن منصور قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال السري
 عن ابي اسحق عن سعد بن ابي ياس عن ابن مسعود ان رجلا تزوج امرأة فولد امرها فاعجبته
 فطلق امرأته ليتزوج امرها فقال لا بأس ففرقها الرجل وكان عبد الله عليه السلام
 فكان يبيع نفوس بيت المال يعطي الكثير ويأخذ القليل حتى قدم المدينة فسال اصحابه محمد صلى
 عليه وسلم فقالوا لا تحل لهذا الرجل هذه المرأة ولا يصح الفضة بالفضة الا وزنا بوزن فلما
 قدم عبد الله انطلق الى رجل فلم يجد له ووجد قومه فقال ان الذي اقيمت به صلحكم لا يحل
 واتى الصيارفة فقال يا معشر الصيارفة ان الذي كنت بايعكم عليه لا يحل لا تحل الفضة
 بالفضة الا وزنا بوزن وفي صحيح مسلم من حديث الليث عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار
 ان ابا هريرة وابن عباس واباسلة تذكر المتوفى عنها الحامل تضع عند وفاة زوجها
 فقال ابن عباس تعتد اخر الاجل فقال ابو سلمة تحل حين تضع فقال ابو هريرة وانا
 مع ابن اخي فارسلوا الى ام سلمة فقالت قد وضعت سبعة بعد وفاة زوجها بليال فامرها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزوج وقد تقدم ذكر رجوع ابن عمر وابن عباس عن اجتهادهم
 الى السنة ما فيه كفاية قال محمد بن اسحاق بن خزيمة الملقب بامام الائمة لا قول لاحد مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صحت الخبر عنه وقد كان امام الائمة بن خزيمة له صاحب
 يتخلون مذهبه ولم يكن مقلدا بل اماما مستقلا كما ذكر البيرقي في مدخله عن يحيى بن
 محمد الغنبري قال طبقات اصحاب الحديث جماعة المالكية والشافعية والحنبلية والراشدية
 والخرزمية اصحاب محمد بن خزيمة وقال الشافعي قال في اقل ذات يوم ان عمر عمل شيئا
 ثم صار الى غيره فخر بنوي قلت له حدثنا عن زهري عن ابن المسيب ان عمر كان يقول

الدية للعاقلة ولا قوت المرأة من دية زوجها شيئا حتى اخبره الضحاح بن سفيان ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كتب ليه ان يوفى امرأة الشيم الضيافي من دية فرجهم اليه واخبرنا ان
 عيينة عن ابن دينار وابن طاوس ان عمر قال اذكر الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم
 في الجنتين شيئا فقام حماد بن مالك بن النابتة وقال كنت بين جارتين لي ففتت احدهما
 الاخرى بمسطح فالتقت جنيئا ميتا فقصه في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيره فقال عمر
 سمع فيه هذا القضيئا فغير هذا وقال غيره ان كذا بالقضي في برانيا فتركها جنيئا
 للنص وهذا هو الواجب على كل مسلم اذا جهاد الراي فابا عمن الضرورة فمن اضطر غير
 ولا عاد فلا اثم عليه ان الله عفو رحيم وكذلك القياس انما يصار اليه عند الضرورة
 قال الامام احمد سالت الشافعي عن القياس فقال عند الضرورة ونقل البيرقي
 مدخله وقال ابن عمر كنا نختار ولا نرى بذلك بأسا حتى نرفع ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نفى عنها فتركناها من اجل ذلك وقال عمر بن دينار عن سالم بن عبد الله ان
 عمر بن الخطاب نفى عن الطبيب زيارة بيت وبعده الجيرة فقالت عائشة طيبت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بيده لا حرام قبل ان يحرم ولحقه قبل ان يطوب قبل بيت وسنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم احق قال الشافعي فترك سالم قول جده لروايته ما قال ابن
 عبد البر وابن تيمية وهذا شأن كل مسلم لا كما يضع فرقة التقليد وفي كتاب
 العلم باب جاء في قول في دين الله بالراي والظن والقياس على غير اصل وعيب
 من المسائل دون اعتبار قال ابن عبد البر ثنا عبد الرحمن بن يحيى قال شئني علي بن محمد
 قال ثنا احمد بن داود قال ثنا سحنون بن سعيد قال حدثنا عبد الله وهيب قال ثنا ابن
 لهيعة عن ابي الاسود عن عروة بن الزبير قال حج علينا عبد الله بن عمر بن الخطاب فجلست
 اليه فسمعت يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لا ينزع العلم من الذين
 بعد اذا عطاهموه انتزاعا ولكن ينزع عنهم مع قبض العلماء بعد هم فيبقى الناس جهالا

يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون قال عروة فحدثت بذلك عائشة ثم ان
عبد الله بن عمر حج بعدي ذلك فقالت لي عائشة يا ابن اخي نطلق الى عبد الله فما استثبتت
لي منه الخ الذي ^{تنته} حكى به عنه قال فحسنت فسالته فحدثني برأيه ما حدثت فالتيت
عائشة فاخبرتها فحسنت وقالت والله لقد حفظ عبد الله بن عمر وغيره ابن طبيعة
وفيه مقال قال ابن وهب طبع خبرني عبد الرحمن بن شريح عن ابي الاسود عن عروة عن
عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ايضا وحدثني عبد الوارث بن
سفيان قال حدثنا قاسم بن اصبغ قال حدثنا عبيد بن عبد الواحد بن شريك
قال حدثنا نعيم بن حماد قال حدثنا ابن المبارك قال حدثنا عيسى بن يونس عن حريز
بن عثمان الرحي قال حدثنا عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن ابي عوف بن مالك
الاشجعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقت امتي على سبعين وسبعين
فرقة اعظمها فتنة قوم يقيسون الدين برأيهم يحرمون به ما احل الله ويحلون
به ما حرم الله واخبرنا احمد بن قاسم ويعيش بن سعيد قال انا قاسم بن اصبغ
قال ثنا محمد بن اسماعيل الترمذي قال ثنا نعيم قال ثنا ابن المبارك قال ثنا عيسى
بن يونس قال ثنا حريز عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن ابي عوف بن مالك
الاشجعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقت امتي على سبعين وسبعين
فرقة اعظمها فتنة على امتي قوم يقيسون الاصول برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون
الحلال انتهى قلت واخرج البيهقي بسنده الى نعيم بن حماد قال ابن القيم بعد اخراجه
بهذه الاسانيد وهو لا يملكهم ائمة ثقات حفاظ الاخرين بن عثمان فانه كان منخرقا
عن علي رضي الله عنه ومعهذا الاحتج به البخاري في صحيحه وقد روى عنه انه يتردد
مما نسب اليه من الانحراف عن علي ونعيم بن حماد امام جليل وكان سيفنا على الجبهة
وروى عنه البخاري في صحيحه قال ابو عمر هذا هو القياس على غير اصل والكلام في

بالقرآن والظن الا ترى الى قولني الخ يحلون الحرام ويحرمون الحلال ومعلوم
ان الحلال ما في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم تحليله والحرام ما في كتاب
الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم تحريمه فمن جهل ذلك وقال فيما سئل عن غير
علم وقاس برأيه خلافا ما خرج منه ومن السنة فهذا هو الذي قاس الاصول برأيه
فضل واضل ومن رد الفروع في علمه الى اصوله فلم يقل برأيه انتهى قلت هكذا اخرج
الحافظ ابو عمر وسكت عليه واوردته في مقام الاحتجاج في ذم الرأي فصدع به
على ان الخ صالح للاحتجاج به وقد اخرج البيهقي في المدخل وقال تفرد به نعيم
بن حماد وسرقه عنه جماعة من الضعفاء وهو منكرف في غيره من الاحاديث
الصالح الواردة في معناه كفاية وبالله التوفيق انتهى قلت ولعل مراده بالاحاديث
الصالح الواردة في معناه يعني في ذم الرأي واستعمال القياس في موضع النص
لاصل الخ شاهد اخرجه اصحاب السنن الاربعة والامام احمد في مسنده من
خشد ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افترقت الامة
على احدى او اثنتين وسبعين فرقة وتفرقت لنصارى على احدى او اثنتين وسبعين
فرقة وتفرقت امتي على ثلث وسبعين فرقة واخرج ابو داود عن معاوية بن ابي
سفيان انه قام فقال الا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا فقال لا
ان من قبلكم من اهل الكتاب افترقوا على اثنتين وسبعين صلة وان هذه الامة
ستفترق على ثلث وسبعين ثمان وسبعون في النار واحدة في الجنة
وهي الجماعة زاد ابن نجيم وعرف في حديثه ما وان سيجرح في امتي اقوام تجاري
بهم تلك الاهواء كالتجارى لكذب صاحب وقال عمر الكلب يصلح لاي شيء منه
عمر ولا مفصل الادخله وقال الترمذي خشد ابي هريرة حسن صحيح وفي رواية
لاحمد هي ما انا عليه اليوم واصحابا قلت ونعيم بن حماد من رجال البخاري

ذكر يا عن مجالد بن سعيد الشعبي عن مسروق عن عبد الله قال ياتي عليكم زمان
 الا هو شر من الذي قبله اما الى لا اقول امير خير من امير ولا عام اخصب من عام ولا كن فيها
 ثم يذهبون ثم لا يجدون منكم خلفا ويحيى اقوام يقيسون الامور ببرايم **حل**
 ثنا عبد الرحمن ثنا علي ثنا احمد ثنا سحنون ثنا ابن وهب ثنا سفيان عن مجالد عن
 عن مسروق عن عبد الله بن مسعود انه قال ليس عام الا الذي بعده شر منه لا اقول
 عام امطر من عام ولا عام اخصب من عام ولا امير خير من امير ولكن ذها خياركم وعلماءكم
 ثم يجدون يقيسون الامور ببرايم فيهدم الاسلام ويثلم **حل** ثنا محمد بن ابراهيم
 ثنا احمد بن مطرف ثنا سعيد بن عثمان وسعيد بن حمير قالان ثابون بن عبد الله
 ثنا سفيان بن عيينة عن المجالد بن سعيد عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود
 قال ليس عام الا الذي بعده شر منه ولا اقول عام امطر من عام ولا عام اخصب من عام
 وامير خير من امير ولكن ذها خياركم وعلماءكم ثم يجدون يقيسون الامور ببرايم
 فيهدم الاسلام ويثلم قلب واخرج اليه حتى ايضا بسند رجاله ثقافت عن ابن مسعود
 ثنا ثابون بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا جعفر بن محمد القرياني ثنا ابو بكر
 بن ابي شيبة ثنا ابو خالد الاحمر عن مجالد عن الشعبي عن مسروق قال قال عبد الله
 بن مسعود قراكم وعلماءكم يذهبون ويخذ الناس روساجها لا يقيسون
 الامور ببرايم **حل** ثنا احمد بن عبد الله ثنا الحسن بن اسماعيل ثنا عبد الملك
 بن بحر ثنا محمد بن اسماعيل ثنا سفيان بن داود ثنا محمد بن فضال عن سالم بن ابي
 عن منند التوزي عن الربيع بن خيثم انه قال يا عبد الله ما علمك الله في كتابه
 من علم فاحمل الله وما استاثرت به عليك من علم فكله الى عالمه ولا تشكك فان الله
 عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم قل ما اسألكم عليه من اجر وما
 اذا من المتكفين ان هو الا ذكر للعالمين ولتعلن بآء بعد حين **ق**

القاتل هو محمد بن اسماعيل في السند الذي قبله فليعلم **حل** ثنا سفيان قال ثنا
 محمد بن فضيل عن داود بن ابى هند عن مكحول عن ابى ثعلبة الخشني قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله فرض عليكم فرائض فلا تضيعوها وفعى عن
 اشياء فلا تنهوا عنها وحدها ولا تعتدوها وعفا عن اشياء رحمة
 لكم لا تنسوها فلا تتجسس عنها **حل** ثنا عبد الرحمن ثنا احمد ثنا اسحاق ثنا محمد بن
 علي ثنا عفان ثنا عبد الرحمن بن زياد ثنا الحسن بن عمر والفقهي عن ابى قرة قال
 ابن عباس فاهو كتاب لله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن قال بعد ذلك
 بوايه فادري في حسنة ام في سيئة اخبرنا عبد الرحمن ثنا علي ثنا احمد ثنا
 سحنون ثنا ابن وهب ثنا ابن لهيعة عن عبيد الله بن ابى جعفر قال قال عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه السنة ما سنة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا
 خطاء الراي سنة الامم رحم الله عمر فكانه علم بوقوع ذلك فخذ رصده فقد شانا
 في هذه الاعصار اياها خالف السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مصاد ما لها
 في كتاب الله عز وجل قد جعله سنة واعتقدوه ديناً يرجعون اليه عند
 وسموه مذهبا ولعمري انها المصيبة وبلية وحمية وعصية اصيبت للاسلام
 ان الله وانا اليه راجعون وقال ابن وهب اخبرني يحيى بن ايوب عن هشام
 بن عروة انه سمع اباة يقول لم ينزل امر بني اسرائيل مستقيما حتى ادرك فيهم
 المولدون ابنا سببا يا الامم فاخذوا فيهم بالراي فاضلوا بني اسرائيل
 قال ابن وهب واخبرني يحيى بن ايوب عن عيسى بن ابى عيسى عن الشعبي
 انه سمعه يقول اياكم والمقايسة فوالذي نفسي بيده لئن اخذتم بالمقايسة
 لتحللن الحرام ولتحرمن الحلال ولكن ما يبلغكم من حفظ عن اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحفظوه **حل** ثنا خلف بن قاسم

القاتل

ثنا محمد بن القاسم بن شعبان ثنا اسحق بن ابراهيم بن يونس ثنا عبد الله
بن محمد الضعيف ثنا اسماعيل بن علية ثنا صالح بن مسلم عن الشعبي قال انا
هلكم حين تركتم الآثار واخذتم بالمقاييس **وعن** الشعبي عن مسروق قال
لا اقلس شيئا بشئ قلت لم قال اخاف ان تنزل رجلي حدثنا قاسم ثنا ابن
شعبان حدثنا اسحق بن ابراهيم ثنا محمد بن علي بن الحسن ثنا نضر بن شميل
ثنا ابن عوف عن ابن سيرين قال كانوا يرون انزل على الطريق ما دام على الاثر
قال حدثنا محمد بن عبد العزيز قال سمعت الحسن بن علي بن شقيق
يقول سمعت عبد الله بن المبارك يقول لرجل ان ابتليت بالقضاء فعليك
بالآثر وقال ابن المبارك عن سفیان قال انا الدين الآثار وعندنا ايضا
ليكن الذي يعتمد عليه الاثر وخذ من لراى ما يفسر لك الحديث **وعن**
شريح انه قال ان السنة سبقت قياسكم فاتبعوا ولا تبدعوا فانكم
لن تضلوا اما اخذتم بالآثر وروى عن ابن ثابت عن المغيرة عن الشعبي
قال ان السنة لم توضع بالمقاييس وروى الحسن بن واصل عن الحسن
قال انا هلك من كان قبلكم حين تشعب بهم السبل وحادوا عن الطريق
فتركوا الآثار وقالوا في الدين براهم فضلو واضلوا وذكر نعيم بن
حماد عن ابي معاوية عن الاعمش عن مسلم عن مسروق قال من رغب
برايه عن امر الله يفضل وذكر ابن وهب قال اخبرني بكر بن مضر عن رجل
من قريش انه سمع ابن شهاب يقول وهو يدكر ما وقع فيه الناس
من هذا الراى وتركهم السنن فقال ان اليهود والنصارى استحلوا من العلم
الذى كان يابدهم حين استبقوا الراى واخذوا فيه **قال** اخبرني يحيى بن
ايوب عن هشام بن عمار عن ابي عبد الله قال يقول السنن فان السنن قوام الدين

قال وكان عروة يقول ازهد الناس في عالمه **وعن** هشام بن عروة انه قال
ان بني اسرائيل لم ينزل امرهم معتد لاحتى نشافهم مولدون ابنا سبايا الامم
واخذوا فيهم بالراى فضلو واضلوا **وقال** الزهري اياكم واصحاب الراى
اعيتهم الاحاديث ليعوها **قال** بو عر اختلاف العلماء في الراى المقصود اليه
بالذم والعيب في هذه الروايات المذكورة في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعن اصحابه رضي الله عنهم وعن التابعين لهم باحسان **قال** جهم بن اهل العلم
الراى المذموم المذكور هو القول في الاحكام شرائع الدين بالاستحسان والظنون
والاشتغال بحفظ المعضلات والاخلوطات ورد الفروع والنوازل بعضها
عن بعض قياسا دون ردها على اصولها والنظر في علمها واعتبارها فاستعمل
فيها الراى قبل ان تنزل و فرغت وشققت قبل ان تقع وتكلم فيها قبل ان تكون
بالراى لمصادر الضم قالوا اقضى الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل السنن
والبعث على جهلها وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها ومن كتاب الله
عز وجل ومعانيها واحتجوا على صحة ما ذهبوا اليه من ذلك باشياء منها ما
اباه خلف بن احمد حدثنا بن مطرف ثنا سعيد بن عثمان ثنا نضر بن مزروق
ثنا اسد بن موسى ثنا شريك عن ابي عبد الله عن طاووس عن ابن عمر قال لا تشالوا عما
لم يكن فاني سمعت عمر بن الخطاب يقول ما لم يكن **وقال** ثنا عبد الله بن محمد
بن عبد المؤمن ثنا محمد بن بكر ثنا ابو داود ثنا ابراهيم بن موسى الرازى
ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي عن عبد الله بن سعد عن الصناجعي عن
معاوية بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الاخلوطات واخبرنا
سعيد بن نضر ثنا قاسم بن اصبغ ثنا ابن وضاح نا ابي بكر بن الشيبه
ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي عن عبد الله بن سعد عن الصناجعي



عن معاوية قال لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاغلو طات فسر الاو
قال يعني صعبا لمسائل وحل ثنا خلف بن سعيد قال حدثنا عبد الله
بن محمد ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا سليمان بن احمد ثنا وليد بن مسلم
عن الاوزاعي عن عبد الله بن سعد عن عباد بن نسي عن الصنايجي عن
معاوية بن ابي سفيان انهم ذكروا المسائل عنده فقال اما تعلمون ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرض عن عضل المسائل واحتج ايضا بحديث سهل
بن سعد وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كره المسائل وعابها ويا
صلى الله عليه وسلم قال ان الله يكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال احد ثنا
عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن الصبغ ثنا احمد بن زهير ثنا ابي شهاب
عبد الرحمن بن مهدي ثنا مالك عن الزهري عن سهل بن سعد قال لعن ر
سول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها هكذا ذكره احمد بن زهير
في الاسناد وهو خلاف لفظ الموطا وقال الدارقطني لم يرو عبد الرحمن بن
مهدى عن مالك من حديث اللعان الا هذه الكلمة وتابعه على ذلك قواد ابو نوح
ونوح بن ميمون المصنوع عن مالك فذكر حديث عبد الرحمن بن مهدي عن
رواية ابي حنيفة سوا حل ثنا ابو بكر عبد الله بن محمد بن ابي سعيد
اليزاري قال حدثنا عباس بن محمد ثنا قواد ثنا مالك عن ابن شهاب عن سهل
بن سعد قال كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها قال وثنا
عبد الله بن محمد بن ابي سعيد والحصاني بن صفوان قال ثنا عبد الله بن احمد
بن حنبل قال ثنا ابي قال ثنا نوح بن ميمون ابو محمد بن نوح قال حدثنا مالك عن
ابن شهاب قال اخبرني سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره المسائل
وعابها قال الاوزاعي عن عبد بن لبابة قال وددت ان حظي من اهل هذا الزمان

ان لا اسأله عن شيء ولا يسألوني عن شيء يتكاثرون بالمسائل كما يتكاثرون اهل الدار
بالدراهم اخبرنا عبد الوارث قال حدثنا قاسم ثنا احمد بن زهير ثنا عبد الله
بن محمد ثنا اسما عيل بن عياش ثنا شريحيل بن مسلم انه سمع الحجاج بن
عامر التميمي وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياكم
كثرة السؤال وفي سماع شهيد عن مالك عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم الهامك عن قيل وقال وكثرة السؤال فقال اما كثرة السؤال فلا ادري
اهي انتم فيهم الهامك عنه من كثرة المسائل فقد ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم المسائل وعابها وقال تعالى لا تسالوا عن اشياء ان تبدل لكم تسؤكم
فلا ادري اهو هذا ام السؤال في مسئلة الناس في الاستعطاء واحتج الجمهور
ايضا بما رواه ابن شهاب عن عامر بن سعد بن ابي وقاص انه سمع اباة يقول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل
عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم من اجل مسالته ورواه عن ابن
شهاب معمر بن عيينة ويونس بن يزيد وغيرهم وهذا لفظ حديث يونس
بن يزيد من رواية ابن وهب عنه وروى بن وهب ايضا قال حدثني
ابن لهيعة عن الاعرج عن ابي هريرة رضي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ذروني ما تركتكم وانما اهلك الذين قبلكم سؤالهم واختلافهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
لهيتكم عن شيء فاجتنبوه واذا امرتكم بشيء فخذوا منه ما استطعتم قال
واخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
وابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم
بنحو ذلك وقال عمر بن الخطاب وهو على المنبر اخرج بالله على كل
امر وسأل عن شيء لم يكن فان الله قد بين ما هو كائن وروى جرير

بن عبد الحميد ومحمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ما رأيت قوما خيرا من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ما سألوا الا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض كل من في القرآن يسألونك عن المحيض يسألونك عن الشهادة الحرام يسألونك عن التيامي ما كانوا يسألون الاعيان منهم قال ابو عمر ليس في الحديث من الثلاث عشرة مسألة الا قلت اقول ان اراد تعدد ما في القرآن من الاسئلة كما هو ظاهر كلام ابن عباس فمنها قوله تعالى يسألونك عن الخمر والميسر يسألونك ماذا ينفعون يسألونك عن الاهل يسألونك ما اذا احل لهم يسألك الناس عن الساعة يسألك اهل الكتاب ان تنزل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم قالوا ومن تدبر الآثار المروية في ذم الراي المرفوعة واقرار الصحابة والتابعين في ذلك لا ذكرناه قالوا الا ترى انهم كانوا يكرهون الجواب في مسائل الاحكام ما لم تنزل فكيف يضع الاستحسان والظن والتكلف ويستطرد ذلك واتخاذ ديننا وذكرنا من الآثار ايضا ما حدث سعيد بن نصر ثنا قاسم بن ابي بصير ثنا ابو وضاح ثنا ابو بكر بن ابي شيبة ثنا ابو خالد الاحمر عن محمد بن عجلان عن طاووس عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا بالبلية قبل نزولها فانكم ان لا تفعلوا اوشك ان يكون فيكم من اذا قال سدد او وثق فانكم ان عجلتم تشنت بكم الطرق ها هنا وها هنا وقال عمران لا يحل لاحد ان يسأل عما لم يكن ان الله تبارك وتعالى قد قضى فيما هو كائن وسئل مسروق بن ابي نجر عن مسألة فقال كانت هذه بعد قلت لا قال فاجمعي حتى تكون وعن خارجة بن زيد بن ثابت عن ابيه انه كان لا يقول برأيه في شيء حين يسأل عنه حتى يقول انزل ام لا

فان لم يكن نزل لم يقل فيه وان وقع تكلم فيه قال وكان اذا سئل عن مسألة فيقول او وقعت فيقال لريا ابا سعيد اما وقعت ولكنها انعد لها فيقول دعوها فان كانت وقعت اخبرهم قال بن وهب اخبرني ابن ابي زياد عن هشام بن عروة قال ما سمعت ابي يقول في شيء برأيه قال وهرم سئل عن الشيء فيقول هذا من خالص السلطان وروينا عن نسر بن الحر قال قال سفيان بن عيينة من احب ان يسأل وليس باهل ان يسأل فانيغى ان يسأل قال بن وهب واخبرني بكر بن مصر عن ابن هزم قال ادركت اهل المدينة وما فيها الا الكتاب والسنة والامر ينزل فينظر فيه السلطان قال فقال لي مالك ادركت اهل هذه البلاد ولم ليكرهون هذه الاكثار الذي في الناس اليوم قال ابن وهب يريد المسائل قال وقال مالك انما كان الناس يفتون بما سمعوا وعلما ولم يكن هذا الكلام الذي في الناس اليوم وقال ابن وهب اخبرنا اشهر بن حاتم عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين قال قال عمر بن الخطاب لا يمسعود عقبة بن عمرو الم ابناؤنا انك تقضي الناس ولست بامير ولا حارها من تولى قارها وكان عمر بن الخطاب يقول اياكم وهذه العضل فانها اذا نزلت بعث الله اليها من يقيمها ويفسرها قال ابن وهب اخبرني ابن لهيعة عن يزيد بن ابي حبيب عن عبد الملك بن مروان سال ابن شهاب عن شيء فقال له ابن شهاب كان هذا يا امير المؤمنين فقال لا قال فدعها فانه اذا كان اتي الله لم يفرج حد ثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن ابي بصير قال حدثنا احمد بن زهير ثنا لي ثنا جابر عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر قال يا ايها الناس لا تسالوا عما لم يكن فان عمر كان يلعن من

سأل عالم يكن حدثنا عبد الوارث ثنا قاسم ثنا احمد بن زهير ثنا ابي ثنا
عبد الرحمن بن مهدي ثنا موسى بن علي عن ابيه قال كان زيد بن ثابت ذا
سالة انسان عن شيء قال الله كان هذا فان قال نعم نظر والام يتكلم واتى
قوم زيد بن ثابت فسالوه عن اشياء فاجبرهم بها وكتبها ثم قالوا لوالده قال
فاتح فاجبروه فقال اخذ العلكة كل شيء حدثكم به خطأ انما اجتهدت لكم راى
قال سنيد ثنا احمد بن زيد عن عمرو بن دينار قال قيل لابي بن زيد انهم يكتبون
منك ما يسمعون في قال ان الله وانا اليه راجعون يكتبون رايا ارجع عنه
قال سنيد ثنا يزيد عن العوام بن جوشب عن المسيد بن رافع قال كان اذا
جاء الشيء من القضاء ليس في الكتاب ولا في السنة يسمي صواقي الامور في
اليهم فجمع له اهل العلم فاجتمع عليهم راىهم فهو الحق وقد كثر الطبري في كتاب
تهذيب الآثار له قال حدثنا الحسن بن الصباح البزار حدثني اسحاق بن ابراهيم
الحسيني قال قال مالك قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تم هذا الامر
واستكمل وانما ينبغي ان يتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يتبع الراى
فانه متى اتبع الراى جاء رجل اخر اقول في الراى منك فاتبعته فانت كلما جاء
رجل عليك اتبعته ارى هذا لا يتم وقال عبد ان سمعت عبد الله بن المبارك
يقول ليكن الذي يعتمد عليه لا غر وخد من الراى ما يفسد الحد قال وقال
ابن المبارك قال مالك بن دينار لقتادة اتدري اى علم رفعت قسمت
بين الله وبين عباده فقلت هذا لا يصح وهذا يصح وذكر الحسن بن
علي الحلواني قال حدثني علي بن الدني ثنا معمر بن عيسى ثنا مالك عن عمار
بن سعيد قال جاء رجل الى سعيد بن المسيب عن شيء فاملى عليه ثم ساله
عن راى فاجابه فكتب الرجل فقال رجل من جلساء سعيد يكتب ابا محمد

رايك فقال سعيد للرجل انا وليها فنادى بالصحيفة فقرأها قال حدثنا نعم
ثنا ابن المبارك عن عبد الله بن موهب ان رجلا جاء الى القسم بن محمد فساله
عن شيء فاجابه فلما ولى الجواد عاه فقال لا تقل ان القاسم زعم ان هذا هو الحق
ولكن ان اضطرت اليه علمت به حدثنا محمد بن خليفة قال ثنا محمد بن الحسن
قال ثنا جعفر بن محمد الفريابي ثنا العباس بن وليد بن يزيد قال اخبرني ابي قال
سمعت الاوزاعي يقول عليك باثار من سلف وان رفضك الناس واياك
واثر الرجال وان زخر فوالك القول ورواه غير الفريابي عن العباس بن الوليد
عن ابيه عن الاوزاعي مثله قال وان زخر فوه بالقول فان الامر ينجلى وانت
منه على طريق مستقيم وذكر البخاري عن ابن بكير عن الليث قال قال ربيعة
لابن شهاب يا ابا بكر اذا حدثت الناس برايك فاجبرهم ان راىك واذا
حدثت الناس بشيء من السنة فاجبرهم ان سنة لا يظنون ان راىك حدثنا
عبد الرحمن بن يحيى ثنا علي بن محمد ثنا احمد بن داود ثنا سحنون ثنا ابن وهب
قال قال لي مالك بن انس وهو ينكر كثرة الجواب للمسائل يا عبد الله ما علمته
فقل له ودل عليه ومالم تعلم فاسكت عنه واياك ان تتقلد للناس قلاية
سوى حدثنا احمد بن عبد الله بن محمد بن علي ثنا ابي ثناء محمد بن عمرو بن
ثنا مالك بن علي القرشي ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي قال دخلت على مالك
فوجدت تبرا كيا فسلمت عليه فرد علي ثم سكت عني بيكي فقلت له يا ابا عبد الله
ما الذي يبكيك فقال لي يا ابن قعب نال الله على ما فرطت مني ليت لي جلدت
بكل كلمة تكلمت بها في هذا الامر بسوطه ولم يكن فرط مني ما فرط من هذا
الراى وهذه المسائل وكانت في سنة فمما سبقت اليه وذكر محمد بن
حرف بن اسد التميمي حدثنا ابو عبد الله محمد بن عباس النخاس قال

سمعت ابا محمد سعيد بن محمد بن الحدا يقول سمعت سحنون بن سعيد
يقول ما ادري ما هذا الراي سفكت به الدماء واستحللت به الفروج ^{استحققت}
به الحقوق غير اني ارا جلا صالحا فقد ناه قال الا وراي اذا اراد الله
ان يحرم عبده بركة العلم التي على لسانه الا غلايط وروينا عن الحسن
انه قال ان شر عباد الله الذين يحيون بشر المسائل ويفتون بها عباد
الله **وقال** عبد الرحمن بن مهدي سمعت حماد بن يزيد يقول قيل
لا يوجب مالك لا تنظر في الراي فقال ايوب قيل للحمار مالك لا تجتر قال
اكره مضغ الباطل وروينا عن رقية بن مصقلة انه قال لرجل راه يختلف
الى صاحب الراي يا هذا يكفيك من رايه ما مضغت وترجع الى اهلك
بغير ثقة **قال** الشعبي والله لقد بغض هؤلاء القوم الى المساحد حتى
طوى بغض الي من كنا استدري قلت منهم يا ابا عمر **وقال** الاراضيون قال
ومنهم الحكم وحماد واصحابهم **قال** الربيع بن خثيم اياكم ان يقول الرجل
لشيء ان الله حرم هذا ونهى عنه فيقول الله كذبت لم احرم ولم انه عنه
قال او يقول ان الله احل هذا وامره فيقول كذبت لم احل ولم امر به وذكر
ابن وهب عتيق بن يعقوب فلما سمع مالك بن انس يقول لم يكن من امر الناس
ولا من مضى من سلفنا ولا ادركت احدا اقتدي به يقول في شيء هذا احل
وهذا حرام ما كانوا يجتروا على ذلك وانما كانوا يقولون نكرو هذا ونواهذا
حسنا ونقبي هذا ولا نترك هذا واذ عتيق بن يعقوب ولا يقولون حلال
وحرام اما سمعت قول الله عز وجل قل ارايت ما انزل الله لكم من رزق ^{فجعلتم}
منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم على الله تفكرون الحلال ما
احل الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم والحرام ما حرم الله تعالى رسول

صلى الله عليه وسلم قال ابو عمر معنى قول مالك هذا ان ما اخذ من العلم
رايا واستحسانا لم يقل فيه حلال او حرام والله تعالى اعلم وقد روي عن
مالك انه قال في بعض ما كان ينزل فيسأل عنه فيجهد فيه رايه
ان تظن الاظنا وما نحن بمستيقنين ولقد احسن ابو العتاهية حيث
يقول **س** وما كل الظنون تكون حقا **ه** ولا كل الصنوع على القياس **و** قال
ابو وائل لا تقاعد واصح ارايت **و** قال الشعبي ما كثر البعض الى من
اريت **و** قال داود الا وراي قال في الشعبي احفظ على ثلاث حسن
شان اذا سالت عن مسألة فاجبت فيها فذر تتبع مقناتك ارايت
فان الله تعالى يقول في كتابه ارايت من اتخذ الهه هواه حتى فرغ من الاية
والثانية اذا سئلت عن مسألة فلا تقس شيئا بشئ فراحمت حلالا او
احللت حراما والثالثة اذا سئلت عما لا تعلم فقل لا اعلم وانا شريكك وقاتل
الشعبي فاهلك من كان قبلكم في ارايت **و** قال الليث بن سعد راي
ربيع بن عبد الرحمن في المنام فقلت لريا ابا عثمان ما حالك قال صرت
الى خير الا اني لم احمد على كثير مما خرج مني من الراي **و** قال يحيى بن ايوب
بلغني ان اهل العلم كانوا يقولون اذا اراد الله تعالى ان لا يعلم عبدا خيرا
شغله بالاغلايط وسئل رقية بن مصقلة عن اصح الراي فقال هم اعلم
الناس عالم يكن واجهلهم بما كان يريد انهم لم يكن لهم علم باق من مضى
قلت وهذا امر مشاهد في الطائفة المتكلمين والعصاة المتعصبين
فانك اذا قلت لواحد منهم ارايت لو نشئ المصطلح فسلم في ثلاثة من
الرباعية لبادران يقول مذهبنا كذا وكذا واذ قلت له لم اسالك
عن مذهبك انما اسئلك عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء

الاربعة وقف حمارا يشتم في العقبة وغضب احمار واصفار قال ابو
 ابن عبد البر حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا يوسف بن يعقوب
 الثعري بالبصرة ثنا العباس بن الفضل قال سمعت سلمة بن سبيب يقول
 سمعت احمد بن حنبل يقول راي لا وراي وراي لك وراي يحقيقة كله
 راي وهو عندي سواء واما الحجة في الآثار قال ابو عمر بلغني عن سهل بن
 عبد الله التستري انه قال ما احدث احد في العلم شيئا الا سئل عن قيامه
 فان وافق السنة والاهل والعطيل انتهى كلام ابن عبد البر بطوله و زاد البيهقي
 في المدخل الى علم السنن فقال لا بد من فهم الراي وتكفاه لقياس
 في موضع النص قال الله نعم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول
 وقال الشافعي فان تنازعتم بينكم فاعلموا ان الله تعالى قد علم ما بين ايديهم
 بطاعتهم فردوه الى الله والرسول يعني والله نعم اعلم الى ما قال الله
 والرسول وقال نعم وان هذا صراط مستقيم فاتبعوه ولا تتبعوا السبل
 فتفرق بكم عن سبيل قال مجاهد البدع والشبهات واخرج البيهقي بسنده
 الى جعفر بن محمد عن يبر عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا خطب حمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كان
 مندر جيشا يقول اصبحكم ومساءكم ويقول بعثتكم فاعلموا ان الله تعالى قد
 بين اصبعه السبابة والوسطى ويقول اما بعد فان خيرا الحمد لله
 وخيرا الحمد لله محمد صلى الله عليه وسلم وشرا الامور محدثاتها وكل بدعة
 ضلالة ثم يقول انا اولي بكل مؤمن من نفسه ترك ما لا فلاح له ومن ترك
 ديني او ضياعا فاني و علي رواه مسلم ورواه الثوري عن جعفر وقال
 فيه وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار قال

الشافعي المحدثات من الامور ضربان احدهما ما احدث مخالف كتابا وسنة
 او اثر او اجماعا فهو البدعة الضلالة والثانية ما احدث من الخير لا خلافا لحد
 من هذا وهذه محدث غير مذمومة وقد قال في قيام شهر رمضان نعم البدعة
 هذه يعني انها محدثة لم تكن واذا كانت فليس فيها رد لما مضى واخرج عبد الله
 بن مسعود انه قال اتبعوا ولا تبكوا واخذت كفيتم واخرج ايضا عن عباد بن
 الصامت رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يكون بعدي
 رجال يعرفونكم ما تنكرون وينكرون عليكم ما تعرفون فلا طاعة لمن عصى الله
 ولا تعملوا باريكم واخرج عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لن يمشي مني احد حتى يكون هواه تبع لما جئتكم به قال البيهقي
 تفرد به نعيم بن حماد قلت تقدم ان نعيم ثقة صدوق زاد في التقريب بخطه
 كثيرا وعن عمر بن الخطاب الراي في دينكم وعن الشعبي انه قال لقد بغض الى هؤلاء
 المساجد حتى لم يبق لي من الكنايسة فقلت مم يا اباي وقال هو هؤلاء الرائيون
 اصحاب الراي لما اعييتهم احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحفظوها
 جاءوا بايجاد لون وعن الزهري مثل ذلك وعن عمر بن الخطاب بسند
 رجاله ثقات انه قال يا ايها الناس اتهم الراي على الدين فلقد رايتني
 امر رسول الله صلى الله عليه وسلم برأي اجتهدا في الله ما لو على الحق
 وذلك يوم جندل والكتاب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا
 اكتبوا باسم الله الرحمن الرحيم قالوا ترانا قد صدقناك بما تقول ولكنك
 تكتب باسمك اللهم قال فرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم وابيت
 عليهم حتى قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم تراي رضى وتبلى انت قال
 فرضيت وعن ابي حصين قال قال ابو ابل لما قد سهل بن حنيف منصفين

اتيناه ونسخره قال فقال اقموا الراي على الدين فقد ريتي يوم ارجع لولو
استطيع ان ارد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تردت والله و
رسول الله علم وما وضعنا اسيا فتا على عاقتنا في ارضنا الا اسهلنا بنا على
امر نعرفه قبل هذا الامر ما يسد منه خصم الا انفتح علينا خصم ما ندري
كيف ناتي اليه رواه البخاري في صحيحه وعن علي بن ابي طالب لو كان الدين بالراي
لكان باطن الخفين احق بالمسح من ظاهرهما ولكن رايت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يمسح على ظاهرهما وعن ابن عمر انه قال لا يزال الناس يطعنونكم
الاثر وعن عروة بن الزبير انه كان يقول اتباع السنن قوم الدين قال
اليهقي حدثنا ابو سعيد ثنا ابو الجرح ثابث بن ابي حمزة الحميدي ثنا يحيى بن سليم
ثنا داود بن ابي هند قال سمعت ابن سيرين اول من قاس بليس قال خلقته
من نار وخلقته من طين واذا عرفت الشمس والقمر بالمقائيس وعن الحسن
انه كان يقول اقموا احوالكم ورايكم على دين الله وانتصحوكم الله على انفسكم
ودينكم وعن الشيعي ما كلفه بعض اليماني رايت وعن ابن عوف قال
قال ابراهيم ان القوم لم يدخر عنهم شي خبي لم يفضل عندكم وعن عامر بن
يساف انه قال سمعت اوزاعي يقول اذا بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاياك يا عامر ان تقول بغيره فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مبلغا عن الله
تبارك وتعالى وعن سفيان الثوري انه قال العلم كله العلم بالانوار وقال
الربيع بن سليمان سمعت الشافعي يقول المرائي لعلم نفسه القلب يور الضغائن
وقال ابو الاسود قلت لابن المبارك ما ترى في كتابت الراي قال ان
تكتبه لتعرف به الخد فتعلم واما ان تكتبه فتتخذ دينه فلا وقال ابن
وهب ثنا عبد العزيز بن ابي سلمة قال لما جئت العراق جاءني اهل العراق

فقالوا حدثنا عن ربيعة الراي قال فقلت يا اهل العراق تقولون ربيعة الراي لا
والله ما رايت احدا احفظ للسنة منه وعن سفيان انه قال قال ربيعة
بن ابي عبد الرحمن اذا بشع القياس فدع يعني اذا شنع قال وكيع قال ابو حنيفة
من القياس ما هو اقبح من البول في المسجد قلت وصدق الامام ابو حنيفة
وهو القياس المصادم لنص كتاب وسنة وقال يحيى بن حريش سمعت سفيان
واتاه رجلا فقال ما تنقم علي في حنيفة قال وما له قال سمعت يقول اخذ بكتاب
الله فام اجد فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم اجد في كتاب الله ولا سنة
نبية اخذت بقول اصحابه من شئت منهم وادع قول ما شئت منهم ولا اخرج
من قولهم الى قول غيرهم فاما اذا انتهى الامر الى ابراهيم والشعبي وابن سيرين والحسن
وعطاء وسعيد بن المسيب وعدة رجال لا تقوم اجتهدوا فاجتهد كما
اجتهدوا قال فسكت سفيان طويلا ثم قال كلمات براية ما بقى في المجلس
احد الا كتبه ليستمع السديدي من الحد فتخاف فسمع الدين فزجوه ولا
نحاسك الى حياء ولا تقتضي على الاموات نسلم ما سمعناه وبكل ما لم نعلم الى
عالم ونتم راينا الرايهم قال الشيخ احمد اليهقي قد كرنا في الصحابة رضي الله
اختلفوا كيف يرجح قول بعضهم على بعض وماذا يرجح وليس له في اخذ بقول بعضهم
اختيار شهوة من غير دلالة والذي قال سفيان الثوري من ان انتم راينا
لرايهم ان اراد به الصحابة اذا اتفقوا على شيء او لو اجد منهم اذا اتفقوا يقول
ولا تخالف له نعلم منهم فكا قال وان اراد التابعين اذا اتفقوا على شيء فكا
قال وان اراد الواحد منهم اذا اتفقوا يقول لا تخالف له نعلم منهم فقد قال
كذلك بعض اصحابنا وان اختلفوا فلا بد من الاجتهاد وفي اختيار اصح
اقوالهم وبالله التوفيق واخبرنا ابو عبد الله الحافظ قال سمعت

قال يحيى بن حريش سمعت سفيان

ابو امام الجهمي

ابا زكريا العنبري يقول سمعت ابا الوليد وحداً يتحدثان فروع عن النبي صلى الله عليه وسلم فيقول له ما رايتك فقال ليس لي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأي
وقال يحيى بن آدم لا تحتاج مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قول احد
واذا يقال سنة النبي صلى الله عليه وسلم والي بكر وعمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم مات وهو عليها اقول وعلى هذا ينبغي ان يحمل قوله عليكم بسنتي
وسنة اخلافاً الراشد بن من بعدك فلا يبقى فيه اشكال في العطف فليس للخلفاء
سنة تتبع الاما كان عليه الرسول صلعم وعن مجاهد ليس احد الا يخذ
من قوله ويتروك من قوله الا النبي صلى الله عليه وسلم وروى معناه عن الشعبي
وعن الشعبي انه قال ما حدثتني عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فخذ به وما قالوا فيه بغيرهم قبل عليه قال ابو عمر يريد به الراي لمخالف الاثر
باب معرفة اصول العلم وحقيقته وما الذي
يقال عليه اسم الفقه والعلم مطلقاً اخرج ابن عبد البر بسند فيه عبد الرحمن
بن زياد الاخر فيقول عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال العلم ثلاثة فاسم ذلك فضل آية محكمة وسنة قائمة وفريضة
عادلة قلت واخرج ابو داود وابن ماجه والحاكم وفي اسناده عبد الرحمن
بن رافع وفيها مقال قال ابن عبد البر رح والسنة القائمة الدائمة المحفوظة
عليها القيام اسنادها والفريضة العادلة المساوية للقرآن في وجوب
العمل بها وفي كونهما صدقاً وصواباً وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب
العلم ثلاثة اشياء كتابنا طق وسنة ماضية ولا ادري قلت واخرج حماد بن
في مسند الفردوس موقوفاً على ابو نعيم وطبراني في الاوسط والخطيب
في رواية مالك والدارقطني في غرائب مالك موقوفاً على حافظ بن حجر



الموقوف حسن الاسناد قال ابو عمر وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما الامور ثلاثة امر تبين لك رشداً فاتبعه وامر تبين لك
زليفاً فاجتنبه وامر يختلف فيه فكل الى عالمه واخرج بسنده عن كثير
بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم تركت فيكم امرين ان تفضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه
صلعم وقال ابو عمر وايضاً في كتاب عمر بن عبد العزيز الى عروة كُتبت الي
تسألني عن القضاء بين الناس وان راس القضاء اتباع ما في كتاب الله ثم القضاء
بسنة رسول الله صلعم ثم بحكم ائمة الهدى ثم استشارة ذوي العلم والراي وفي ذكر
ابي عمر عن سفيان بن عيينة قال كان ابن شبرمة يقول ما في القضاء شفاة لمخاصم
عند اللبيب ولا الفقيه العالم كهُون على اذا قضيت بسنة او بالكتاب ثم غلبت الرأى
وقضيت فيما لم اجد اثره به بصائر ومعرفة ومعالم وعن ابن وهب
قال قال مالك الحكم حكان حكم جاء به كتاب الله وحكم حكمته السنة قال
ومجاهد رايه فلعل يوفق قال ومتكلف فطعن عليه واخرج بسنده الى ابن وهب
قال قال مالك الحكم الذي يحكم به الناس حكان ما في كتاب الله او حكمته السنة
فذلك الحكم الواجب وذلك الصواب والحكم الذي يحتج به العالم رايه
فلعل يوفق وتالك متكلف فاحراة الا يوفق قال وقال مالك الحكمة
والعلم نور يهدي به الله من يشاء ليس بكثرة المسائل وقال في موضع
اخر من ذلك الكتاب سمعت مالكاً يقول ليس الفقير بكثرة المسائل
ولكن الفقير بوثنية من يشاء من خلقه وقال ابن وهب وسئل سحنون
يسمع العالم ان يقول لا ادري فيما ادري فقال اماما فيه كتاب ثم او سنة
قائمة فلا يسع ذلك واماماً كان من هذا الراي فانه يسع ذلك

لا نريد ان يري امصيب هوام مخطي و ذكر ابن وهب في كتاب لعلم من جامعة قال
سمعت ما الكايقول ان العلم ليس بكثرة الرواية ولكن نور يجعل الله تعال في القلوب
وقال في موضع اخر من ذلك الكتاب قال مالك العلم والحكمة نور يهدي به الله
من يشاء وليس بكثرة المسائل قال ابو جعفر واخبرنا ابراهيم بن شاذان قال ثنا محمد
بن يحيى بن عبد العزيز ثنا اسلم بن عبد العزيز ثنا المزني والبرقي بن سليمان قال
قال الشافعي ليس لاحد ان يقول في شيء حلال ولا حرام الا من جهة العلم فان في الكتاب
او في السنة او في الاجماع او القياس على هذه الاصول وما في معناها قال ابو عمر الا
فاخذ من قول الله تعالى ومن يتبع غير سبيل المؤمنين لان الاختلاف لا يصح معه هذا
الظاهر وعندى ان اجماع الصحابة لا يجوز خلافا لهم والله تعالى اعلم انه لا يجوز على
جميعهم حمل التاويل في قول الله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على
الناس دليل على ان جماعتهم اذا اجمعت حجة على من خالفهم كما ان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم قلت بل ادلة الاجماع من الكتاب والسنة كثيرة واخرج البخاري
في صحيحه وابو عمر والمفضل بن يسند يهما الى ابي هريرة انه قال يا رسول الله من اسعد
الناس بشفاعتك يوم القيامة قال لقد ظننت يا ابا هريرة انه لا يسئلي عن هذا
الحديث احد اولئك منكم لما رايت من حرصك على الحديث ان اسعد الناس شفاعتي
يوم القيامة من قال لا اله الا الله خالصا من قبل نفسه واخرج ابن عبد
يسند رجاله ثقات عن ابي هريرة رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم في الشفاعة فقال والذي نفسي بيده لقد ظننت انك اول
من يسألني عن ذلك لما رايت من حرصك على العلم وذكر الحديث قال ابو عمر في الخبر الاول
لما رايت من حرصك على الحديث في هذا لما رايت من حرصك على العلم في الحديث
علماء على الاطلاق ومثل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم انظر الله عبدا سمع مقالتي فوعاها

ثم بلغها غيره فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو افقر منه فسمي الحديث
فقها مطلقا وعلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمر بن الخطاب اذا نزل اليك
حديث فخذ العلم فقال يا رسول الله وما تقيد العلم قال الكتاب فاطلق على حديث اسم العلم
لمن تدبره وفيه اخرج بسند رجاله رجال الصحيح عن ابي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم المندري اية معك في كتاب الله اعظم مرتين قال قلت الله لا اله الا هو القوي
قال فضر في صدره وقال لي هنك العلم ابا المندري فذكر تمام الحديث واخرج بسند
رجال ثقات عن داود بن ابي عامر ان ابا سلمة بن عبد الرحمن قال بينا انا وابو هريرة
عند ابن عباس جاءته امرأة فقالت توفي عنها زوجها وهي حامل فذكرت انها وضعت
لادنى من امر اجرة اشهر من يوم ما عنها زوجها فقال ابن عباس انت لا خير الاجلين
قال ابو سلمة فقلت ان عندك من هذا علما وذكر حديث سبعة الاسمية وروى
مالك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عبد الله
بن الحرث عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب حين خرج الى الشام فاخبرنا الوبا قد وقع
فيها واختلف عليه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء عبد الرحمن بن عوف فقال ان
عندك من هذا علما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم ببارض وذكر الحديث قلت
هذه الاحاديث والآثار مصححة بان اسم العالم انما يطلق على ما في كتاب الله وسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم والاجماع او ما قيس على هذه الاصول عند فقد نص على ذلك عند
من يروى ذلك لا على ما يذهب اهل التقليد والعصبية من حصرهم العلم على ما روي من
كتب الراي المذهبية مع مصادمة بعض ذلك لنصوص الاحاديث النبوية
وقد قال الشعبي وما قالوا فيه ابراهيم قبل عليه وهذا في عصر التابعين الذين
شهد لهم سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم بالخيرية فبالك براى اهل القرن الثالث عشر الذين
جعلوا دينهم الحمية والعصبية واخصروا على طوائف فطائفهم خليليون

ادعوا ان جميع ما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم محصور في مختصر خليل ونزل
منزل كتاب الله العزيز الجليل فصاروا يتبعون مفهوما ومنطوقه وكلاهما
فيه وجليل وطائفة منهم كثر يولون او يدعون ان ما في هذين الكتابين هو العلم
والهما معصومان من الخطا والوهم فان شئت شي عن هذين من علم فالعلم على ما
في الاسعدي والخبرية وما في هذه الكتب عند علماءهم مقدم في العمل على نزل به
جبريل على خير البرية عليهم الصلوات والتسليمات والبركات وعلى من تبعهم وطائفة منهم
منهم من اجابوا في بحثون عن منطوقها ومفهومها واما
فهيما يتبعون فان الله وانا الذي راجعون وقد قال تعالى فان تنازعتم في شئ
فردوه الى الله والرسول قال عطاء بن ابي رباح الى الله الى كتاب الله والرسول
والى سنته رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سيمون بن مهران انه قال الى الله الى كتاب الله
والرسول قال مادام حيا فاذا قبضت الى سنته واخرج ابن عبد البر بسند
رجال ثقافت عن ابن عوف انه قال ثلاث اخبرني في ولا خواني هذا القرآن
يتدبره الرجل وتفكر فيه فيوشك ان يقع على علم يكن يعلم وهذه السنة
يطلبها وليسأل عنها ويذكر الناس الامم خير قال احمد بن خالد هو الحق الذي
لا شك فيه قال وكان ابن وضاح يجيب هذا الخبر يقول جيد جيد وقال
يحيى بن اكرم ليس من العلوم كلها علم هو واجب على العلماء وعلى المتعلمين وعلى
كافة المسلمين من علم ناسخ القرآن ونسخ خبره لان الكتاب نسخ واجب فرضا
والعمل به لازم واجب ديانته والنسخ لا يعمل به ولا ينتهي اليه فالواجب على كل عالم
علم ذلك لئلا يوجب على نفسه وعلى عباد الله امرالم يوجب الله او يضع عنهم فضا
او جبر الله وعن عطاء بن قور عز وجل اطيعوا الله واطيعوا الرسول
قال طاعة الله ورسوله اتباع الكتاب والسنة والى الامم منكم قال

شأن
الكتاب

اولوا العلم والفقه وعن مجاهد ايضا اولوا الامر من الفقهاء قلت
وتقدم ان العلم الفقهر هو ما جاء عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم من القرآن والاحاديث
وما جاء عن اصحابه من الاثار والاجماع والقياس بشرط عدم النص وعن
بقية بن الوليد قال قال الى الاوزاعي باقية العلم ما جاء عن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
وما لم يجرى عن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فليس بعلم وقال بقية ايضا سمعت الاوزاعي
يقول العلم ما جاء عن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وما لم يجرى عن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
وعن قتادة في قوله عز وجل واولئك الذين اوتوا العلم الذي اوتى اليك من ربك
هو الحق قال اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وقال عمر بن عبد الواحد سمعت الاوزاعي يحدث
عن ابن المسيب انه سئل عن شئ فقال اختلف فيه اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
ولا راي لي معهم قال ابن وضاح هذا هو الحق قال ابو عمر معناه ليس ان ياتي
بقول يخالفهم به وعن مجاهد انه قال العلماء اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وعن
سعيد بن جبيرة انه قال ما لم يعرفه البدوي فليس من الدين قال طلح بن عثام
ابطاه حفص بن غياث في قضية فقلت له فقال هو راى ليس في كتاب لا سنة وانما
اجرى لمحي فاعجبتني قال قال ابو سفيان الحميري سالت هشيبا عن تفسير
القران كيف صار فيه اختلاف قال قالوا براهم فاختلفوا وقال عطاء بن حو
كان ابن سيرين اذا سئل عن شئ قال ليس عندي فيه الا راي اهلهم فيقال
له قل فيه على ذلك برايك فيقول لو علم ان رايي شئت قلت فيه ولكني اخاف
ان اري اليوم راي او راي غيري فاختاج ان اتبع الناس في دورهم
وعن سهل بن عبد الله بن عمران حبا ساله عن شئ فقال له لم اسمع
في هذا شئ فقال له الرجل اني ارضى برايك فقال له سأل الملعون ان اخبرك
بشيء ثم تذهب فارى بعدك راي غيري فلا اجدك وعن عبد الله

بن عمر انه كان اذا سئل عن شيء لم يبلغ فيه شيء قال ان شئتم اخبركم بالظن وقال
ابو عمر بن عبد البر اخبرنا عبد الرحمن بن يحيى حدثنا علي بن محمد ثنا احمد بن سليمان
ثنا سحنون ثنا ابن وهب قال سمعت خالد بن سليمان الحضرى يقول سمعت
دراجا ابنا السمعي يقول ياتي على الناس زمان يسمي الرجل را حلة حتى يقعد شحما
ثم يسير عليها في الامصار حتى تسير نقصا يلتمس من يفتية بسنة قد عمل بها فلا يجد
الا من يفتية بالظن قلت ولقد صدق ابن السمعي واعلم اخذ من الحديث الصحيح
عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله لا يقبض العلم
انتزاعا ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم قبض العالم حتى اذا لم يترك عالما اتخذ
الناس رؤسا جها لا فيسئلوا فافتوا غير علم فقلوا واضلوا وقال ابن عبد البر
قرأت على احمد بن قاسم بن قاسم بن اصمغ حدثهم قال حدثنا الحرف ابن ابي اسامة
ثنا يزيد بن هارون ثنا محمد بن عبد الله القراري ثنا عبد الله بن زهير عن علي بن
يزيد عن القاسم عن ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله
بعثني رحمة وهدى للعالمين وامرني بربان امحو الزمائم والمعازف والخمر
والاوقان التي كانت تعبد في الجاهلية واقسم ربي بعزته لا يشرب عبد الخمر
في الدنيا الا سقيته من حميم جهنم معذبا او مغفورا له ولا يدعها عبد من عبدي يخرجها
عنها الا سقيته ياها من حظيرة القدس قال ابو امامة وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان لكل شئ اقبالا وادبارا وان من اقبال هذا الدين ما بعثني الله به
حتى ان القبيلة تتفق من عند اليسر او قال اخرها حتى لا يكون فيها الا الفاسق
او الفاسقان فها مقيم عان ذليلا ان تكلم او نطقا قعا وقهر او اضطهد
ثم ذكر ان من ادبار هذا الدين ان تجف القبيلة كلها العلم من عند اليسر
حتى لا يبقى الا الفقير والفقير عان ذليلا ان تكلم او نطقا قعا

روى الشيخان

وقهر او اضطهد وقبل اتطغيان علينا وحتى تشرب الخمر في ناديرهم ومجالسهم
واسواقهم وتتحل الخمر اسماء غير اسمائها وحتى يلجأ اخر هذه الاقترابا لها الاغليهم
حلت اللعنة وذكر قدام الحديث قلت ولقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ذلك قد
وقع لان اسم الفقير عند السلف كما تقدم اما يقع على من علم الكتاب السنة و
اثار الصحابة من بعدهم من علماء الامم وما من اشتغل بآراء الرجال واتخذ ديننا
ومذهبا ونبت كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضايا الصحابة والتابعين
واتأثرهم من وراءه فلا يطلق عليه اسم الفقير بل هو باسم الهوى والعصبية او
واحد ولقد شاهدنا في زماننا هذا مما قاله ابو اسحق فقلت من اقصى المغرب
ومن اقصى السودان الى الحرة الشريفة فلم الق احدا يسأل عن نازلة فيرجع
الى كتاب رب العالمين وسنة سيد المرسلين واثار الصحابة والتابعين الا نلاثر رجال
وكل واحد منهم مقوم عاصي دايفض جميع من في بلده من المتقربين وغالب من
فيه من العوام والمتسمين بسيم الصالحين وموجب لعدوة والحسد تمسكهم
بالكتاب السنة امام المتقين صلعم ورفضهم كلام الطائفة العصبية والمقلدين
قال ابو عمر بسنده الى عطاء عن ابي قال سئل بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فقال
لا يستحي من ربي ان اقول في امته محمد صلى الله عليه وسلم برأيي وقال عطاء
واضعف لعلم ايضا علم النظر ان يقول الرجل ريت فلانا يفعل كذا او لم يفعله
سأهيا وقال ابن المقفع في التيمم وحرمان لقولهم ليس الدين بالخصومة
اصلا وليت وضد قول ما الدين بالخصومة ولو كان خصومة لكان موكلا
الى الناس يبتغون باسارهم وظنهم وكل موكل الى الناس رهينة ضياع وما
ينقم على اهل البدع الا اثم اتخذوا الدين رايا وليس الراي ثقة ولا حجة
ولم يجاوز الراي منزلة الشك والظن الاقربا ولم يبلغ ان يكون يقينا

فتتبع مخافة خلافة وانت قد بان لك فساد قوله وهذا صرح القول به
 في دين الله سبحانه والعلوم عند جميع الديانات ثلاث علم اعلى وعلم اوسط
 وعلم اسفل فالعلم الاعلى عند علم الدين الذي لا يجوز لاحد الكلام فيه غير ما
 انزل الله تعالى في كتبه وعلى السنة انبيائه صلوات الله عليهم نضاً والعلم الاوسط
 هو معرفة علوم الدنيا التي يكون معرفة الشيء منها معرفة نظيره وليست تدل عليه
 بجنس ونوع كعلم الطب والهندسة والعلم الاسفل هو احكام الضمانات
 وضروب الاعمال مثل السباحة والفروسية والري والتزويق والخط وما
 اشبه ذلك من الاعمال التي هي اكثر من ان يجمعها كتاب ويأتي عليها وصف
 وانما تحصل بتدريج الجوارح فيها فالعلم الاعلى علم الاديان والافاضة علم
 الابدان والاسفل ما دربت على علم الجوارح واتفق اهل الاديان ان العلم الاعلى
 هو علم الدين واتفق اهل الاسلام ان الدين يكون معرفة على ثلاثة اقسام
 اولها معرفة خاصة بالايمان والاسلام وذلك معرفة التوحيد والاختلاف
 ولا يوصل الى علم ذلك الا بالنبى صلى الله عليه وسلم الذي عن الله والمبين لما اراد تعالى
 وبما في ههنا من الامر بالاعتبار في خلق الله تعالى بالذات من آيات
 صنعته في بريته على توحيدة وازليته سبحانه والاقرار بالتصديق
 بكل ما في القرآن وبملائكة الله وكتبه ورسوله والقسم الثاني معرفة
 مخرج الدين وشرائعه وذلك معرفة النبي صلى الله عليه وسلم الذي شرع الله تعالى الدين
 على لسانه ويده ومعرفة اصحابه الذين ادوا ذلك عنه ومعرفة الرجال
 الذين حملوا ذلك وطبقته الى زمانك ومعرفة الخبر الذي يقطع
 العذر لتواتره وظهوره وقد وضع العلماء في كتب الاصول ما ينفى
 الناطق فيه ويشفيه واجمع فيها والقسم الثالث معرفة السنن

واجبها وادبها وعلم الاحكام وفي ذلك يدخل خبر الخاصة بالعدل ومعرفة
 ومعرفة الفرضية من النافلة ومخارج الحقوق والتداعي ومعرفة الاجماع
 من الشد وذو الاول لا يوصل الى الفقه الا بمعرفة ذلك وبالله التوفيق باب
 من يستحق ان يسمى فقيها او عالما حقيقة لا مجازا ومن يجوز له الفيا
 عند العلماء اخرج ابو عمر باسانيد رجال بعضها ثقة عن عبد الله
 بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يا عبد الله بن مسعود قلت لبيك
 يا رسول الله ثلاث مراة قال ان تدري الناس علم قلت الله ورسوله اعلم
 قال اعلم الناس ابصرهم بالحق اذا اختلف الناس وان كان مقصرا في العمل
 وان كان يزحف على استر قال ابو يوسف وهذه صفة الفقهاء وفي رواية
 افضلهم عملا افضلهم علما واخرج بسند في اسحاق بن اسيد
 وهو ضعيف عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينبتكم باقية
 كل الفقيه قالوا ابي قال من لم يقتطع الناس من رحمة الله ومن لم يؤت منهم من
 روح الله ومن لم يؤت منهم من ملك الله ولا يدع القرآن رغبة عنه الى اسواه
 الاخرة في عبادة ليس فيها تفقه ولا علم ليس فيه تفهم ولا قراءة ليس فيها تدبر
 قال ابو عمر ولا ياتي هذا الخلد مرفوعا الا من هذا الوجه واكثرهم يوقفونه على
 علي وقيل للفقهاء اي الناس اغنى قال من رضى ما اوتي قالوا فايهم اعلم
 قال عالم عثمان للعلم قال ابن وهب يزيد الذي لا يشبع من العلم وعن عمرو
 عقرة ان موسى عليه السلام قال يا رب ابي عبادك اعلم قال الذي يمس
 علم الناس الى علمه واخرج ابن عبد البر بسند فيه صدقة بن عبد الله
 عن شد بن اوس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يفقه العبد كل الفقه حتى
 يموتك لناس في ذات الله ولا يفقه العبد كل الفقه حتى يرى القرآن جميعا

كثيرة قال ابو عمر صدق بن عبد الله هذا يعرف بالسامين وهو ضعيف
عندهم مجمع على ضعفه وهذا لا يصح مرفوعا وانما الصحيح انه من قول البدر
واخره من طريق عبد الرزاق عن ابى الدرداء انه قال لن تقهر كل الفقير حتى ترى
للقران وجوها كثيرة ولن تقهر كل الفقير حتى تمقت لناس في ذات الله ثم تقبل
على نفسك فتكون لها اشد مقتا منك للناس قال ابو عمر قال بودا وحدثنا
محمد بن عبيد عن حماد بن زيد قال قلت لابيونك لريت قوله حتى ترى للقران وجوها
كثيرة فسكت يتفكر قلت اهوان يريها وجوها فيها الا قدم
عليه قال هو هذا هو هذا وقال اياس بن معاوية انه لتاتني القضية اعراف
لها وجهين فاليها اخذت بعرفت اني قضيت بالحق وخرج بسندك
عن قتادة انه قال من لم يعرف الاختلاف لم يشم رائحة الفقه بانفرو عن
يزيد بن زريع انه قال سمعت سعيد بن ابي عروبة يقول من لم يسمع
الاختلاف فلا تعد عالما وقال محمد بن عيسى سمعت هشام بن عبيد
الرازي يقول من لم يعرف اختلاف الفقهاء فليس بقارئ ومن لم يعرف
اختلاف الفقهاء فليس بفتية وعن عثمان بن عطاء عن ابيير قال
لا ينبغي لاحد ان يفتي لناس حتى يكون عالما باختلاف الناس فان كان
لم يكن كذلك من العلم ما هو واثق من الذي في يده يروي عن سفيان
بن عيينة قال سمعت ابيوب السخنياني يقول احسن الناس على الفتيا
اقلام علماء باختلاف العلماء وامسك لناس عن الفتيا اعلمهم باختلاف
العلماء قال وقال ابن عيينة العالم الذي يعطي كل خذ حقه وعن
نعيم بن حماد انه قال سمعت ابن عيينة يقول احسن الناس على الفتيا اقلهم
علما باختلاف العلماء قال الحارث بن يعقوب ان الفقير من فقير وقل

لا بد ان تسمع
صحيحة فتمت واصطلاح
وان تسمع من وفاق
سنة من مصنفها
تفهم من لا يتجرب
وشاء وترى الاش
جامع بجميعها ومن
جعل الحكم قضا بها
سوء حجة في تخيلها
تفهم فتنة
له كلمة اجسروا
من الحكم من هذا
رحم الله احمد المشهور
ابو القاسم في ذلك
صحيح الية في الضعيف
منه كما يقول الامام
في كتابه

وعرف مكائد الشيطان وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم قال سئل
مالك قيل له لم ينجي الفتوى قال لا يجوز الفتوى الا لمن علم ما اختلاف الناس فيه
قيل له اختلاهم اهل الراي قال لا اختلاف اصحابهم صلح وعلم الناس والمنسوخ
ومن خذ رسول الله صلح وذلك يفتي قلت قال ابن القيم رحمه الله عاقر السلف
بالناس والمنسوخ رفع الحكم بجملة تارة وهو اصطلاح المتأخرين ورفع
دلالة العام والمطلق والظاهر في هاتورة اما بتخصيص او تقييد مطلق وحمله
على المقيد وتفسيره وتبيينه حتى انهم يسمون الاستثناء والتشريط والصفة
شحا نقص ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد بالنسخ عندهم في لسانهم
هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ بل بامر خارج عنه ومن تأمل كلامهم راي من
ذلك فيه ما لا يحصى زال عنده اشكالات او جها حمل كلامهم على الاصطلاح
الحادث المتأخر انتهى وقال ابو عمر قال عبد الملك بن حبيب سمعت
ابن الماجشون يقول كانوا يقولون لا يكون اماما في الفقه من لم يكن اماما
في القران والآثار ولا يكون اماما في الآثار من لم يكن اماما في الفقه قال
وقال لي ابن الماجشون كانوا يقولون لا يكون فقيها في الاحاديث من لم يكن
عالما بالماضي وقال الحسن بن شقيق سمعت عبد الله بن المبارك
يسأل متى يسمع الرجل ان يفتي قال اذا كان عالما بالاثربصير بالراي وقال
يحيى بن سلام لا ينبغي لمن لا يعرف الاختلاف ان يفتي ولا يجوز لمن لا يعلم الاقوال
ان يقول هذا احب وقال عبد الرحمن بن مهدي لا يكون اماما في الخد
من تبع شواذ الخد او خذ بكل ما سمع او خذ عن كل احد وقال يعقوب
بن عروبة من لم يسمع الاختلاف فلا تعد عالما وقال قبيصة بن
عقبة لا يفهم من لا يعرف اختلاف الناس وقال عبد الرحمن بن المهدي

لا يكون اماما في العلم من اخذ بالشاذ من العلم ولا يكون اماما في العلم من روى
عن كل احد ولا يكون اماما في العلم من روى كل ما سمع وروى مالك بن انس
عن سعيد بن المسيب بلغه عنه انه كان يقول ليس من عالم ولا شريف ولا
ذي فضل الا في عيب ولكن من كان فضله اكثر من نقصه ذهب نقصه بفضله
كما ان من غلب عليه نقصه ذهب فضله وقال غيره لا يسلم العالم من الخطا فمن
اخطا قليلا واصاب كثيرا فهو عالم ومن اصاب قليلا واخطا كثيرا فهو جاهل
باب فساد التقليد والفتور والفرق بين التقليد والاتباع
قد خذم الله تبارك وتعالى التقليد في غير موضع من كتابه فقال اتخذوا احبا
ورهبانهم اربابا من دون الله واخرج البيراهني في المدخل وابن عبد البر
في كتاب العلم باسائدها الى حد يفتقر الى ايمان رضاء انه قيل له في قوله نعم اتخذوا
احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله اكانوا يعبدونهم فقال لا ولكن كانوا
يحتسبون لهم الحرام فيجلبون ويحرمون عليهم الحلال فيحرمونهم فصاروا ابدا
اربابا قال البيهقي وروى هذا عن عدي بن حاتم مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اخبرنا ابو عبد الله اسحاق بن محمد بن يوسف السوسي ثنا ابو جعفر محمد
بن عبد الله البغدادي ثنا عبد العزيز ثنا ابو عيسى واثابني الاصبهاني
ح واخبرنا ابو عبد الله الحافظ انا ابن عيسى محمد بن احمد ماها بمكة ثنا
علي بن عبد العزيز ثنا ابن الاصبهاني ثنا عبد السلام بن حرب ثنا غطفان
بن اعين من اهل الجزيرة عن مصعب بن سعد عن عدي بن حاتم قال اتيت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عتقي صليب ذهب فقال يا عدي اطرح هذا الوثني من عنقك
قال فطرحت قال وانتهيت اليه وهو في سورة براءات وقرأ هذا الآية
اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله قال فقلت يا رسول الله

عن علي بن ابي طالب

وقد حجة العلم اعلمه الايات في ابطال التقليد ولم يمنعهم كفر
اولئك من الاحتجاج بها لان التشبيه لم يقع من جهة كفر احد هما ولا
الاخر وانما وقع التشبيه بين التقليدين بغير حجة للنقد كما لو قلدر رجل فلف
وقلدر اخر فاذنب وقلدر اخر في مسئلة ونهاه فاختاروا جرمها كان كل واحد
ملوما على التقليد بغير حجة لان كل ذلك تقليد يشبه بعضه بعضا وان
اختلفت لانام فيه وقال الله عز وجل وما كان الله ليعضل عن ما بعد
اذهداهم حتى بين لهم ما يتقون وفي ما ذكرناه دليل على بطلان التقليد
فاذا بطل اوجب التسليم للاصول التي يجب التسليم لها وهي الكتاب
والسنة وما كان في معناها دليل جامع بين ذلك انتهى وقال البيهقي
اخبرنا ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو العباس محمد بن يعقوب نا الربيع بن سليمان
ثنا الشافعي قال العلم من وجهين يعني علم الشرع بغير اتباع واستنباط فالاتباع اتباع
كتاب الله فان لم يكن فيه فسنة فان لم يكن فقول عامر من سلفنا لانعلم له
مخالفا فان لم يكن فقياس على كتاب الله وان لم يكن فقياس على سنة رسول الله
وان لم يكن فقياس على قول عامر من سلفنا لا يخالف ولا يجوز القول بالقياس
الا في هذه الحالة وقيل الذي يطلب لعدم الاحتجاج له كمثل حاطب الجمل اخر
حطب وفيه افعى تلد غر ولا يدري والخرجه البيهقي بسنده الى ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اوتيتم من كتاب الله فالعمل به ولا عمل له احد في
تركه فان لم يكن في كتاب فسنة فمن ماضية فان لم يكن سنة مني فاقال
اصحابي ان اصحابي بمنزلة النجوم من السماء فايما اخذتم اخذتم و
اصحابي لكم رحمة قال البيهقي هذا حديث مشهور واسبابه ضعيفة
انتهى في هذه اسناد انتهى قال ابن عجلال اخبرنا عبد الوارث

بن سفيان ثنا قاسم بن اصبغ ثنا ابو بكر عبد الله بن عمرو بن محمد العثماني نا المكي
ثنا عبد الله بن مسلم ثنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن ابي عرجة
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اني اخاف على امتي من بعدك من اعمال ثلاثه قال
وما هي يا رسول الله قال اخاف عليهم من زلة العالم ومن حكم جائز ومن هوى
متبع ولهذا اسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تركت فيكم امرين لن تضلوا ما تمسكتم
لهما كتاب الله وسنة رسولي والخرجه بسنده الى عمر رضي الله عنه ثلاث
يهد من الدين زلة عالم وجدل منافق بالقران وايماء مضلون واخرجه
عن معاذ بن جبل انه كان يقول في مجلسه كل يوم قلما يخطير ان يقول
ذلك الله حكم فقط هلك المرتابون ان وراكم فتنايكر فيها المال و
يفتح فيها القران حتى يفرق المؤمن والمنافق والمرأة والصبي والاسود والجم
فيوشك احد هم ان يقول قد قرأت القران فاطن ان يتبعوني حتى ابتدع
لهم غيره فايكم وما ابتدع فان كل يد عن ضلالة واياكم وزينة الحكم
فان الشيطان قد يتكلم على لسان الحكيم بكلمة الضلالة وان المنافق
قد يقول كلمة الحق فتلقوا الحق عن حياء به فان على الحق نور اقاووا كيف
زينة الحكيم قال هي الكلمة تروى عنكم وتنكرونها وتقولون ما هذه فاحذروا
زينة ولا يصدكم عنده فانه يوشك ان يفني ويرجع الحق وان العلم
والايمان مكلها الى يوم القيامة فمن ابتغوا جدها واخرج بسنده
الى ابى الدرداء انه قال ان فيما اخشى عليكم زلة العالم وجدل المنافق بالقران
والقران حق والقران منار كعلام الطريق واخرجه بسنده الى معاذ
بن جبل انه قال يا معشر العرب كيف تصنعون بثلاث دنيا تقطع اعنا
فكم وزلة عالم وجدل المنافق بالقران فسكتوا فقال اما العالم فاني اهتد

فلا تقلده في دينكم وان افقتن فلا تقطعوا منه اناتكم فان المؤمن يفتتن ثم
يتوب واما القرآن فله منا الكبار الطريق لا يخفى على احد فاعرفتم منه فلا تسالوا
عند وما شئكم فكلوا الى عالمه واما الدنيا فمن جعل الله الغنى في قلبه فقد افهم
ومن لا فليس بنا فقه ديناه واخرج بسند الى سليمان الفارسي انه قال
كيف تم عند ثلاث زلزلة عالم وجدال المناق بالقران وديننا قطع اعناقهم
فاما زلزلة العالم فان اهتد فلا تقلدوه دينكم واما مجادلة المناق بالقران
فان للقران منا الكبار الطريق فاعرفتم منه فخذوه ومالم تعرفوه فكلوه
الى الله واما الدنيا فقطع اعناقكم فانظروا الى من هو دونكم ولا تنظروا الى
من هو فوقكم وشبه الحكماء زلزلة العالم بانكسار السفينة لاهلها اذا غرقت
غرق معها خلق كثير واذا صم وثبت ان العالم يزل ويخطى لم يخبر احد
ان يفتي ويدن يقول لا يعرف وجهه واخرج عن ابن مسعود
بسند رجاله ثقة انه كان يقول اعد عالما ومتعلما ولا تغد امة
فيما بين ذلك قال ابن وهب فسالت سفيان عن الامعة فحدثني عن علي بن
عن ابى الاحوص عن ابن مسعود قال كان يدعو الامعة في الجاهلية الذي
يدعى الى طعام فيذهب معه باخرى هو فيكم اليوم المحقق بين الرجال
قال ابو عبيد اصل الامعة هو الرجل الذي لا رأي له ولا عن فهو يتابع
كل احد على رأي ولا يثبت على شئ والمحقق للناس دينه الذي يتبع
هذا وهذا واخرج ابن عباس انه قال ويل للاتباع من عشت العالم قبل
كيف لك قال يقول العالم شيئا برايه ثم يجد من هو علم به رسول الله صلى الله عليه
فيترك قولي لم تمضي الاتباع وقال قال علي بن ابي طالب لكيل بن زياد اتبع
وهو خذ مشهور عند اهل العلم مستغنى عن الاسناد لشهرته عند هم

يا حيا ان هذه القلوب او عينة فخيرها او عاها للخير والناس ثلاثة فاعلم
رباني وتعلم على سبيل نجاتهم وهمج عام اتباع كل ناعق لم يستضيئ ابو العلم
ولم يلجئ الى ركن وثيق ثم قال ان هاهنا علما واشار يدي الى صدره
فلما صبت له حمله بليل لقد اصبحت لقنا غير مامون يستعمل الدين للدنيا
ولست تظهر بحج الله على قبا به ونعمه على معاصير اف لحامل حق لا بصيرة
له ينقدح الشك في قلبه باول عارض من شبهة لا يدرك ابن الحق ان قال
اخطا وان اخطا لم يدرك شفوف بالايدي حقيقة فهو فتن لمن فتن
به وان من الخير كله من عرف الله دينه وكفى بالمرء جهلا ان لا يعرف دينه
وعن الحرف الاعور انه قال سئل علي بن ابي طالب عن مسئلة فدخل مبادا
ثم خرج في خداء وردد وهو متبسم فقيل له يا امير المؤمنين انك كنت اذا
سئلت عن مسئلة تكون فيها كالمسكة المحماة قال اني كنت حاقنا ولا انا
لحاقن ثم انشأ يقول
ه اذا المشكلات تصدين لي ككشفت حقائقها بالظ
فان برت في فحيل الصناعات عميا لا يتجلبها البصر مقنعة بغيوب الامور
وضعت عليها صحيف الفكر لسانا شقشقة الارخم او كالحام الميا الذكر
وقلنا اذا استنطقته الفتى ن ابر عليها بواه ودره ولسنت بامعة في الرجال
يسائل هذا وانا الخبر ولكني مدبر الاصغر في ك ابي من مع ماضى طغبر
قال ابو علي الخيل السحاب في المطر والشقشقة ما يخرج الفحل من فيه
عند هياجه ومن قبل الخطباء الرجال شفا شق وبرزاد على ما يستطيع
والامعة الاحمق الذي لا يثبت على رأي واحد والمدرج له اوصافه
قلبه ولسانه قال ابو عمر من لشفا شق ما رواه بسند عن انس بن عمر
راى رجلا يخطب كثر فقال عمران كثير من الخطب شفا شق للشيطان

واخرج بسندك عن علي رضي الله عنه انه قال اياكم والاستئذان
بالرجال فان الرجل يعمل بعمل اهل الجنة ثم ينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل اهل
النار فيموت وهو من اهل النار وان الرجل يعمل بعمل اهل النار فينقلب
لعلم الله فيه فيعمل بعمل اهل الجنة فيموت وهو من اهل الجنة فان كنتم ولا
بد فاعلمين فبالاموات لا بالاحياء وقال بن مسعود لا يقلد
احدكم دينه رجلا ان آمن آمن وان كفر كفر فانه اسوة في الشر قال بن
عبد البر انشد لصولي عن المراءى قال انشدني ابو العباس الطبري عن
ابي سعيد الطبري قال انشدني الحسين بن علي بن الحسين بن علي
بن عمر بن علي النخعي وكان من افضل اهل زمانه تريد تمام على ذي شب
وعلك ان عمت لم تتبهر فجاهد وقلد كتابا له لم تلق في الايام
فقد قلد الناس رهبانهم وكل يجادل عن رهبره وللحق مستتب واحد
وكل يروي الحق في مذهبه ففيم الرعي عجيب ان كان شأن التفرق من عجب
وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لعلمائهم يتخذ الناس رؤسا جهالا يسألون
فيفتون بغير علم فيضلون ويضلون وهذا كله في التقليد وبطلان العلم
فمروهم هدى لهشد وقال ايوب ليس تعرف خطاء معاك حتى تجالس غيره
وقال عبيد الله بن المعتز لا فرق بين بهيمة تتقاد وانسان يقلد و
هذا كله لغير العامة فان العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة
تنزل بها الاتيين موقع الحجرة ولا تضل لعدم الفهم الى علم ذلك لان العلم
درجات لا سبيل منها الى اعلاها الا نبيل سفها وهذا هو الجائل بين العامة
وبين طلب الحجرة والله تعالى اعلم ولم يختلف العلماء ان العامة عليها
تقليد علمائها وانهم المرادون بقول الله عز وجل فاستلوا اهل الذكر

ان كنتم لا تعلمون واجمعوا على ان الاعمال لا بد لها من تقليد غيره من شي بخبره بالقبر
اذ اشكلت عليه فلكذلك من اعلم له ولا يصبر عنه ما يدب له من تقليد
عالم انتهى كلام الحافظ ابي عمر بن عبد البر قال شيخنا شيخنا محمد بن حيا السند
ناقلا عن خزائن الروايات المراد بالعامي هنا هو العامي الصنف الجاهل
الذي لا يعرف معنى النصوص والاحاديث وتاويلاتها وما العالم الذي
يعرف معنى النصوص والاحاديث وهو من اهل الدراية وثبت عند
صحته ما من المحدثين او من كتبه الموثوق المشهور المتداول فيجوز
له العمل عليها وان كان مخالفا لمذهب الابرار ان قال واما قول ابي يوسف انه
يجب على العامي الاقتداء بالفقهاء فيجوز على العامي الصنف الذي لا يعرف
معنى الاحاديث وتاويلاتها لا انه اشهد اليه حيا الهدي بقوله لا هتد
الى معرفة الاحاديث وكذا قوله وان عرفت تاويله يجب الكفاية بشير الى المراد
بالعامي غير العالم وفي الحميد العامي منصوب الى العامة وهم الجهال فعلم
من هذه الاشارات ان مراد ابي يوسف بالعامي الجاهل الذي لا يعرف
معنى النصوص انتهى ملخصا قلت في كلام الحافظ ابي عمر من الاثار المتقدمة
في هذا الباب وفي باب ذم الراي ما يدل على ان المراد بالعامي الجاهل
الصنف فهو ظاهر لمن تأمل فيه وقول الحافظ ابي عمر بن عبد البر يختلف
العلماء ان العامة عليها تقليد علمائها وانهم المرادون بقول الله عز وجل
فاستلوا اهل الذكر الخ فيه نظر فان دعوى الاجماع فيه غير مسلم فقد
نقل الاصفهاني في تفسيره عن الامام ابن دقيق العيد ما ملخصه ان
اجتهاد العامي عند من قال به من العلماء هو انه اذا استل في هذه الاحصاء
التي عليها الفتوى بالاختيارات البشرية غير المعصومة بل المختلفة

المتضادة ان يقول للمفتي هكذا امر الله تعالى رسول الله فان قال نعم اخذ
قبوله ولم يلزم اكثر من هذا البحث ولا يلزم المفتي ان يذكر له الاية والحديث
وما دل عليه واستخرج منها بطريق الاصول الصحيح وان قال له هذا قول
او رأي او رأى فلان او مذهب فعيين واحدا من الفقهاء او ائمة سيرة
او سكت عنه فله طلب علم غير حيث كان يقتضيه بحكم الله تعالى وحكم نبيه
محمد صلى الله عليه وسلم في ذلك وما يجب في دين الاسلام في تلك المسئلة ومن تأمل
اقوال السلف والائمة الاربعة في البحث على ان لا يستفتى الا العالم بالكتاب
والسنة عرف مصادق ما ذكرناه وقد قال عبد الله بن الامام احمد
قلت لا ينبغي لرجل ينزل به النازلة وليس يجد الاقرب ما من اصحاح الحديث والرواية
لا علم لهم بالفقه وقوم من اصحاب الراي لا علم لهم بالحد قال يسأل اصحاب الحديث
ولا يسأل اصحاب الراي ضعيف الخدش من الراي الى اشياء كثيرة في
هذا الباب لا يطول بذكرها وليس للمفتي ان يقول هذا حكم الله او حكم
رسوله الا اذا كان منطقا براه مستخرجاً بوجوه مجمع عليه او قولا للآلة
جدا بحسب وسعة استعدادة وما اذا اقتناه باستحسان او عصا لم
مرسلة او يقول صحا او بتقليد او قياس فلا يجوز ان يقول هذا
حكم الله او حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحيح قوله ص واذا حضرت اهل
فارساد ومنك ان تنزلهم على حكم الله فانزلهم على حكمك انت فانك لا تدرك
ما حكم الله فيهم او كما قال صلى الله عليه وسلم هذا مع ان ذلك الحكم قد يكون منصوباً
عليه اما باللفظ القرآني او النبوي او العمل الصحيح من النبي صلى الله عليه وسلم في معان
بل هو الغالب عليه فكيف القياس ونحوه من الامور المتعارضة التي
لا يخلو واحد منها من المعارضتها هو اقوى منه قال واخبرني

فمن قال لا

به صاحبنا الفقيه العلامة جمال الدين جعفر بن ثعلب الدقوي عن
ابي الفتح العلامة المجتهد تقي الدين ابن دقيق العيد وان طلب منه وقاخي
خمسة عشر كرسا وكتبها في مرض موته وجعلها تحت فراشه فلما مات اخرجناها
فاذا هي في تحريم التقليد مطلقا انتهى قلت وقول الحافظ ابي عمر والهم
المرادون في قوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وفي دعوى الاجماع
على ذلك نظر فان ابن جرير والبغوي واكثر المفسرين قالوا ان الاية مشروطة
حيث انكروا نبوت محمد صلى الله عليه وسلم وقالوا الله اعظم من ان يكون رسوله نبيا
هذا بعث اليها ملكا فقال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر يعني اهل النبوة
والانجيل يريد اهل الكتاب فانهم لا ينكرون ان الرسل كانوا بشر وان انكروا
نبوة محمد صلى الله عليه وسلم المشركين بمسالتهم لانهم الى تصديق من لم يؤمن بالنبي
اقرب منهم الى تصديق من امن وقال ابن زيد لرد بالذكر القران اراد
فاسئلوا المؤمنين العالمين من اهل القران ان كنتم لا تعلمون انتهى
قال لسبيوطي في الدر المنثور اخرج ابن جرير وابن حاتم عن ابن عباس
قال لما بعث الله تعالى محمد رسول الله انكر العرب ذلك او من انكر منهم فقالوا
الله اعظم من ان يكون رسوله نبيا مثل محمد فانزل الله تعالى ان كان للناس عجباً
ان اوحينا الى رجل منهم وقال وما ارسلنا قبلك الا رجالا نوحي اليهم
فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون يعني فاسئلوا اهل الكتب لما مضى
ابشركم ان الرسل التي اتاكم ام ملائكة اتاكم وان كانوا بشر
فلا تنكروا ان يكون رسولا ثم قال وما ارسلنا قبلك الا رجالا نوحي
اليهم من اهل القران ليسوا من السماء كما قلتم واخرج ابن حاتم
عن السدوسي وما ارسلنا من قبلك الا رجالا قال قالت العرب لا اتزل

عليها ملائكة قال الله نعم وما أرسلت الا بشرافا سالاوا يا معشر العرب هل الذي
 وهم اهل الكتاب من اليهود والنصارى الذين جاءتهم الرسل قبلكم ان كنتم تعلمون
 ان الرسل الذين كانوا قبل محمد كانوا بشرا مثله فانهم سينجرونكم انهم كانوا بشرا مثله
 انتهى قلت وكلام هؤلاء المفسرين وغيرهم صريح بان المراد من بقوله تعالى
 فاستلوا اهل الذكر مشركوا العرب يستلوا اهل الكتاب من التوراة والانجيل
 لينجروهم ان الرسل الذين ارسلوا قبل النبي صلى الله عليه وسلم كانوا من البشر مثله وليس فيه
 دليل على وجوب تقليد العلوم اراء الرجال واتخاذهم الراي دينا ومذهبا
 ورجعا بل في كلامهم الاستشارة الى اقاله الاصفهاني وهو ان وظيفة الجاهل
 بمعاني الكتاب والسنة اذا نزل عليه النازلة ان يفرع الى العالم بالكتاب والسنة
 فيستل عن حكم الله تعالى وسوله في هذه النازلة فاذا اخبره عالم بحكم الله تعالى
 وسوله في النازلة ليعمل بما اخبره متبعا لكتاب الله وسنة رسوله في الجملة
 مصداقا للعالم بها في اخباره في الجملة وان لم يكن عالما بوجوه الدلائل فلا يصير
 هذا المقدار مقلدا الا ترى لو ظهر له ان ما اخبره العالم غير موافق لكتاب الله
 وسنة رسوله لرجع اليهما ولا يتعصب لهذا الخبر بخلاف المقلد فانه لا يسأل
 عن حكم الله وسوله واذا يسأل عن مذهب مأمور ولو ظهر له ان مذهب مأمور مخالف
 لكتاب الله وسنة رسوله لم يرجع اليهما والمتبع انما يسأل عن حكم الله وسوله
 ولا يسأل عن راي اخر ومذهب اخر ولو وقعت له نازلة اخرى لا يلزمه ان يسأل العالم
 الاول عن راي عالم لغيره ولا يلتزم ان يتعبد براي الاول بحيث لا يسمع راي
 غيره ويتعصب للاول وينصره بحيث لو علم ان نص الكتاب والسنة مخالف
 ما اقتضاه به لا يلتفت اليه هذا هو الفرق بين التقليد الذي عليه المتأخرون و
 بين الاتباع الذي عليه السلف لصالح المأمون والله تعالى اعلم وبالجملة فما

فانما الفرق بين التقليد الذي عليه السلف والصالح المأمون وبين الاتباع الذي عليه المتأخرون

نقله الحافظ ابو عمر في هذه المسئلة من اجماع غير مسلم قال الامام ابو عبد الله
 محمد بن احمد المقرئ في قوله حذر الناس من احاديث الفقهاء وتحييد
 الشيوخ وتحريرها المتقربين واجماع المحدثين وقال بعضهم احذر احاديث
 عبد الوهاب والغزالي واجماع ابن عبد البر وافتايات ابن رشد واحكام
 الباقين واختلفا الى ان انتهى قال الحافظ ابو عمر ابن عبد البر لم يختلف لعلماء
 ان العامة لا يحجوا بها الفتيا وذلك والله تعالى اعلم لجهلها بالمعاني التي منها يجوز التحليل
 والتحريم والقول وقد نظمت في التقليد وموضوعة اياتا تخرجت في ذلك خبر الاجماع
 لما علمت ان من الناس من يسرع اليه حفظ المنظوم ويتعذر عليه المنشور وهي من
 قصيدة في سبى سائلي عن موضع التقليد حذر عن الجواب بفهم لب حاضر
 واصنع الى قولنا وذن بنصحتي واحفظ على قادري وبودرك لا فرق بين مقلد للجملة
 تتقاد بين جنادل ودعا ترك تبا القاص او لفت لا يورى علا ومعنى للمقال لسانه
 واذا اقتديت فبالكتاب وسنة الهم مبعوث بالدين الحنيف اللهم الصل على من
 عدمك سنة فاولا اهل نهى واهل بصاها وكذلك اجماع الذين يسلونهم
 من تابعيهم كابن عمر كابر اجماع امتنا وقول نبينا كما مثل النص من كتاب الكنا الزاهر
 وكذا المدينة نخرجة ان اجمعوا متتابعين وان لا يابوا اخره واذا اختلفا في قد وفك
 فاجتهد ومع الدليل فل يفهم واقرهم على الاصول فقس فروعك لا تقس
 فروعهم كالجهل بالحائز والشرا فيه فدينك اسوقه فانظر ولا تحفل بركة ما هر
 واخرج عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال على ما اقل فليتبوء
 مقعده من النار ومن اقبلتني بغير علم كان اثمه على من اقتناه ومن اشار على اخيه
 بامر وهو يعلم ان غير ارشاد منه فقد خانته واخر جبر ابدا وروى قل
 احبب جماعة من الفقهاء واهل النظر على بطلان التقليد بحج نظرية عقلية بعد ما

تقدم فاحسن ما رايت من ذلك قول المزني رحمه الله قال يقال لمن حكم
 بالتقليد هل من حجة فيما حكمت به فان قال نعم ابطال التقليد لان الحجة او حجتك
 عندك لا التقليد وان قال حكمت فيه بغير حجة قيل له فلم ارقت الدماء وابحت الفروج
 واتلفت الاموال وقد حرم الله نعم ذلك الا بحجة قال الله نعم هل عندكم من سلطان
 بهذا اي من حجة بهذا قال فان قال انا اعلم اني قد اصبت وان لم اعرف الحجة لاني
 قلت كبير من العلماء وهو لا يقول الا بحجة خفيت علي قيل له اذا جاز لك
 تقليد معلمك لانه لا يقول الا بحجة خفيت عليك فتقليد معلمك اولي لانه لا يقول
 الا بحجة خفيت على معلمك كما لم يقل معلمك الا بحجة خفيت عليك فان قال نعم ترك
 تقليد معلمك الى تقليد معلم معلمه وكذلك من هو اعلى حتى ينتهي الاموال الى اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وآله وان ابي ذلك نقض قوله وقيل له كيف يجوز تقليد من هو اصغر منه وقل علماء
 ولا يجوز تقليد من هو اكبر واكثر علما وهذا تناقض فان قال لان معلمي وان كان
 اصغر فقد جمع علم من هو فوقه الى علمه فهو ابصر باخذ واعلم بما ترك قيل له وكذلك
 من تعلم من معلمك فقد جمع علم معلمك وعلم من فوقه الى علمه فيترك تقليد من هو
 تقليد معلمك وكذلك انت او طان تقلد نفسك من معلمك لانك جمعت
 علم معلمك وعلم من هو فوقه الى علمك فاذا قد جعل الاصغر من يجد من صغار
 العلماء اولي بالتقليد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وكذلك صاحب عنك يلزم
 تقليد التابع من دونه في قياس قوله والاعلى الادنى ابدافكفي يقول يقول الى هذا
 قبحا وفسادا قال ابو عمر قال اهل العلم والنظر حد العلم التبيين وادراك
 على ما هو به من بان له الشيء فقد علمه قالوا والمقلد لا علم له ولم يختلفوا في
 ذلك ومن هاهنا والله نعم اعلم قال البخاري رحمه الله عرف العالمون فضلك
 بالعلم وهو قال الجهر بالالتقليد وارضى الناس مجمعين على فضلك من بين

سيد ومسود وقال ابو عبد الله بن خوارزمي ذا البصر المالك بالتقليد مخالفا
 في الشرع الرجوع الى قول لا حجة لقائله عليه وذلك ممنوع عنه في الشريعة والاتباع
 ملئت عليه حجة وقال في موضع اخر من كتابه كل من اتبع قول من ان يحجب عليك قوله
 لدليل او حجة لك فانت مقلد والتقليد في دين الله غير صحيح وكل من اوجب
 عليك دليل اتباع قوله فانت متبع والاتباع في الدين مسوخ والتقليد ممنوع
 وذكر محمد بن حارث في اخبار سخون بن سعيد عن سخون قال كان ذلك
 ابن انس وعبد العزيز بن ابي سلمة ومحمد بن ابراهيم بن دينار وغيرهم يختلفون
 الى ابن هزم فكان اذا سئل مالك وعبد العزيز اجابهما واذا سئل ابن دينار وزوه
 لا يجيبهم فغضب له ابن دينار وما فقال له يا ابا بكرهم تستحل مني ما لا يحل لك قال
 له يا ابن اخي وما ذاك قال يسالك مالك وعبد العزيز فتجيبهما واسالك انا وقد
 فلا تجيبهما فقال وقع ذلك يا ابن اخي في قلبك قال نعم قال اني كبرت سني وورق
 عظمي وانا خائف ان يكون خالطني في عظمي مثل الذي خالطني في بدني ومالك
 وعبد العزيز عالمان فقيهان اذا سمعا مني حقا قبلناه واذا سمعا خطأ تركناه
 وانت وزوه ما اجبتكم قبلتموه فقال محمد بن حارث هذا والله الدين
 الكامل والعقل الرابع لا ياتي بالهذيان ويريد ان ينزل من القلوب منزلة القرآن
 وقد اجمع العلماء ان بالميتبين ويستيقن فليس يعلم وانما هو ظن والظن لا يغني
 من الحق شيئا وقد مضى في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله ان اياكم والظن فان الظن
 اكذب للحق واخلاف بين ائمة الامصار في فساد التقليد فاغنى ذلك عن الكلام
 ويسندنا الى ابن عمر بن عبد البر حدثنا عبد الرحمن بن يحيى ثنا احمد بن سعيد
 ثنا اسحاق بن ابراهيم بن نعمان ثنا محمد بن علي بن مروان حدثنا ابن حفص
 حرملة بن محمد ثنا عبد الله بن وهب حدثنا ابن شاذان

اخبرني ابو عثمان بن سندر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني العلم بد اغربا وسيعود غريبا
 كما بد فطوبى يومئذ للغرباء قال ابو بكر محمد بن علي بن مروان وحدثني سعيد
 بن داود بن ابي زبير ثمالك بن انس عن زيد بن اسلم في قول الله عز وجل
 نرفع درجات من نشا قال بالعلم ويسندنا الى ابي عمير ثمالك بن القاسم
 ثمالك بن رثيق ثمالك بن اسحاق بن ابراهيم بن يونس ثمالك بن عبد العزيز ثمالك
 زكريا بن عبد الله الحنفي عن كثير بن عبد الله عن ابي عن جده ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال ان الاسلام بد غريبا وسيعود غريبا كما بد فطوبى للغرباء قيل يا رسول الله
 ومن الغرباء قال الذين يحبون سنتي ويعلمون عباد الله وكان يقال العلماء
 غرباء لكثرة الجهال انتهى كلام الحافظ ابي عمر بن عبد البر بطوله وسياتي في المفا
 ان شاء الله نعم مزيد بيان لفساد التقليد ونهجم المقد في باب الحضر على
 لزوم السنة والاقتصار عليها قال صلى الله عليه وسلم تركت فيكم الدين لن تضلوا ما تمسكتم
 بهما كتاب الله وسنتي واخرج الحافظ ابو عمر عن ابن مسعود انه قال
 ان احسن الحديث كتاب الله واحسن الهك هك محمد صلى الله عليه وسلم وشر الامور حديثها
 انما توعدون لا تواتم بمحجر بن وعنه انه كان يقوم يوم الخميس قائما
 يقول انما هو اثنان الهك والكلام فافضل الكلام او صديق الكلام كلام الله
 واحسن الهك هك محمد صلى الله عليه وسلم وشر الامور حديثها وكل محد بدعة لا تيطا
 عليكم الا ما تقسوا قلوبكم ولا يلهيكم الاهل فان كل ما هو اقرب الي ان بعيدا
 ليسوا بشيئا عن عرياض بن سارية بسند رجاله الصحيح قال وعظنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عظة تدرت منها العيون ووجلت منها القلوب فقلنا يا رسول الله
 ان هذه لموعظة مودع فماذا تعهد اليها قال تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها
 لا يزيغ بعدي عنها الا هالك ومن عيش منكم فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم

بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين وعليكم بالطاعة وان كان
 عبد حبشيا عضوا عليها بالنواجذ فانما المؤمن كالجمل الاتف كلما قيد انقاد
 وعنه ايضا رجال الصحيح قال صلى الله عليه وسلم صلوة الصبح وعظنا
 موعظة بليغة تدرت منها العيون ووجلت منها القلوب فقيل يا رسول الله
 كأنها موعظة مودع فماذا تعهد اليها قال صلى الله عليه وسلم والطاعة وان كان عبد حبشيا
 فان من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنة وسنة الخلفاء الراشدين
 المهديين عضوا عليها بالنواجذ واياكم ومحدثات الامور فان كل بدعة
 ضلالة وفي رواية اياكم ومحدثات الامور فان كل محد بدعة وكل
 بدعة ضلالة قال ابو بكر البرار حدثنا العرياض بن سارية حدثنا ثابت بن صالح
 وهو اصح اسناد من حديث حذيفة اقدمنا بالذين من بعده لا يختلف في
 اسناده ويتكلم فيه من اجل مولى رعي وهو مجهول عندهم قال ابو عمر هو كما قال البرار
 حدثنا عرياض حديث ثابت وحدثنا حذيفة حدثنا حسن وقد روي عن مولى رعي عبد
 بن عمير كبير ولكن البرار وطائفة من اهل الحديث يذهبون الى ان الحديث اذا لم يرو
 عنه رجلا من فروع مجهول وحدثنا حذيفة الذي شال اليه هو باساقه ابو عمر لا يساند
 الى قبيصة بن عقبة الكوفي ومحمد بن كثير والحديث قال الاولان عن سفيان بن
 سعيد عن عبد الملك بن عمير عن مولى رعي بن حراش عن رعي عن حذيفة
 وقال الثالث حدثنا سفيان بن عيينة ثنا زاذان بن قدامة عن عبد الملك بن
 عمير عن مولى رعي عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي
 ابي بكر وعمر واهدوا هك عمار وشمسكوا هك ابن ام عبد وهذا لفظ حديث
 حميد قال ابو عمر واه جماعة عن ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن رعي
 عن حذيفة هك لم يذكر مولى رعي والصحيح ما ذكرناه من رواية حميد عن

وذلك سره الشري وهو حفظه والتقن عندهم حدثنا خلف بن القاسم
ثنا أبو طالب محمد بن زكريا بن محمد بن ثنا أبو عمران موسى بن نصر البغدادي ثنا
مصعب بن عبد الله الزبيري ثنا إبراهيم بن سعد ثنا سفيان الثوري عن
عبد الملك بن عيسى عن هلال بن موسى عن ربعي بن خراش عن ربعي عن حذيفة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر وأخرج عن عمر بن الخطاب
قال صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا فوعظنا فوعظنا فوعظنا
منها العيون ووجلت منها القلوب فقال قائل يا رسول الله كان هذه وعظمت
موضع فماذا فهدى إلينا قال أو صيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن كان
عبد حبشيا فانه من بعث منكم فسيرى اختلافا كثيرا فاعلموا بسنتي وسنة
الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم
محدثات الأمور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة قال أبو عمر الخلفاء
الراشدون المهديون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وهم أفضل الناس بعد رسول
و عن ابن عباس ان كان يقول كلام المحررة ضلالة وكلام الشيعة هلكة
قال ابن عباس ولا أعرف الحق الا في كلام قوم فوضوا أمورهم الى الله ثم وليه
يقطعوا بالذنوب لعصمة من الله وعلموا ان كلامه مقدور الله وحسن سفينة
قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الخلافة بعد ثلاثين سنة ثم يكون ملكا ثم
قال امسك خلافتي ابي بكر سنتان وعمر عشرة وعثمان ثلثة عشر وعيسى
قال علي بن الجعد قلت لحماة سفينة القائل سعيد قال نعم قال أبو عمر قال
احمد بن حنبل حدثنا سفينة في الخلافة صحيب واليه اذهب في الخلافة قال
محمد بن مظفر سألت ابا عبد الله احمد بن حنبل عن التفضيل فقال يقول
ابو بكر وعمر وعثمان وعلي خذ ابن عمر ومن قال علي لم أعنفه ثم ذكر

حديث حماد بن سلمة عن سعيد بن جهمان عن سفينة في الخلافة فقال
احمد علي عندنا من الخلفاء الراشدين المهديين وحماد بن سلمة عندنا
الفقيه المأمون ولا نؤداه كل يوم فيه الابصيرة قال أبو عمر قد روى عبد الله
بن احمد بن حنبل وسلمة بن شبيب وطائفة عن احمد بن حنبل مثل رواية محمد
بن مظفر الفرق بين التفضيل والخلافة على خذ ابن عمر وخذ سفينة ورويت
طائفة تقديم الاربعة والافضل بالفضل والخلافة وعلى ذلك جماعة اهل
السنة ولم يختلف قول احمد في الخلافة والخلفاء وانما اختلف قوله في التفضيل
قال ابو علي الحسن بن احمد بن الليث الرازي سألت احمد بن حنبل عن تفضيل
قال ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وهم الخلفاء قلت يا ابا عبد الله انما اسالك
عن التفضيل من تفضل قال ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وهم الخلفاء المهديون
ورددت الباب في وجهي قال ابو علي ثم قدمت المري فقلت لا ابي زعرة سألت احمد
وذكرت له القصة فقال لا بنا الى من خالفنا فقول ابي بكر وعمر وعثمان
في الخلافة والتفضيل جميعا هذا الذي الذي دين الله به وارحوا ان يفضيه
الله عليه قال سلمة بن شبيب كتبت الى اسحاق بن راهويه من تقدم من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب لي لم يكن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل
من ابي بكر ولم يكن بعد افضل من عمر ولم يكن بعد افضل من عثمان ولم يكن
بعد عثمان على الارض خيرا ولا افضل من علي قال الشافعي اقول في الخلافة
والتفضيل ابي بكر وعمر وعثمان وعلي رضا قال يحيى بن معين من قال ابو بكر
وعمر وعثمان وعلي سلمة على سابقته فهو صاحب سنة وذكرته له هو لا اله الا الله
يقولون ابو بكر وعمر وعثمان ويسبكون فتكلم بكلام غليظ وكن
الحكم بن امان انه سال عكرمة عن امهات الاولاد فقال هن احرا قلت

بأى شئ قال بالقرآن قلت بأى شئ قال قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولئك أمركم ما كان يحرم من أولئك أمراً ما لم يمتنع
 ولو بسقط **وعن** مالك بن أنس قال قال عمر بن عبد العزيز **رسول الله**
 صلعم وولاية الأمر من بعده سنة الأخذ بما تصديق لكتاب الله واستكمال طاعة
 وقوة على دين الله من عمل به ما منه من استقرها من صور ومن خالفها
 اتبع غير سبيل المؤمنين وولاية الله ما قبله وصدقه جهنم وسانت مصير
 وقال **ابن كيسان** اجتمعت ناو الزهري ونجى نطلب لعلم ققلنا **السنن**
 فكتبنا عن النبي صلعم ثم قال نكتب ما جاء عن الصحابة فانه سنة وقلت ناليس
 بسنة ولا نكتبه قال فكتب الزهري ولم يكتبه قال فأنجم وضيعت **وعن**
 سعيد بن المسيب **ن** عمر بن الخطاب قام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ثم قال
 يا أيها الناس ان قد سنت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة
 الا ان تفضلوا يا الناس عينا وشمالا **وروى** الشعبى عن مسروق عن ابنه
 خطيب الناس فقال ردوا الجبهات الى السنة **وعن** مسروق حبلى بكر
 وعمر ومعرفة فضلها من السنة **وعن** ذى النون المصري انه قال ثلاث
 من اعلام السنة المسيرة على الخفين والمحافظة على صلاة الجمعة وحسب السلف
 وكان ابراهيم التيمي يقول اللهم اعصمى بدنيك وبسنتك من الاختلال
 في الحق ومن اتباع الحق ومن سبيل الضلالة ومن شبهة الامور ومن الزيف
 والخصومات **وعن** عبد الله بن مسعود قال القصد في السنة خير
 من الاجتهاد في البدع **ثم علم** ان السنة مبينة للكتاب قال الله تعالى وانزلنا
 اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم **واخرج** الحافظ ابو عمر بن عبد البر بسند
 صحيح عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود لعن الله الواثمة والمستوشمة

فيها

والمتنصت والمفتلج الحسن المغير **تخلق** الله قال قبله ذلك امره من بني اسيد
 يقال لها ام يعقوب فقالت يا ابا عبد الرحمن بلغني انك لعنت كيت وكيت
 فقال وما لي الا لعن من لعن رسول الله صلعم ومن هو في كتاب الله ملعون
 قالت اني لا قرأ ما بين اللوحين فما جدت قال ان كنت قاسية قد وجدته
 اما قرأت وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا قالت بلى قال فانه
 قد نهى عنه رسول الله صلعم قالت اني لا ظن اهلك يفعلون بعض ذلك
 قال فاذهبي فانظري قال فدخلت فلم تر شيئا قال فقال عبد الله لو كانت
 كذلك لم نجتمعها **وعن** عبد الرحمن بن يزيد انه رأى محمدا عليه ثياب
 فبهى المحرم وقال اتيتي باية من كتاب الله تنزع ثيابي قال فقرأ عليه وانا لم
 فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا **وعن** هشام بن حمير قال كان طافوس
 يصلي ركعتين بعد العصر فقال له ابن عباس تركها اتركها فقال انما طافوسها
 ان تتخذ سنة فقال ابن عباس قد نهى رسول الله صلعم عن صلاة بعد العصر
 فلا ادري ان تعذب عليها ام توجر لان الله تبارك وتعالى قال وما كان لمؤمن
 ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم **وعن**
 جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلعم يوشك باحكم يقول
 هذا كتاب الله ما كان فيه من حلال احللناه وما كان فيه من حرام حرماناه
 الا من بلغه عن حديث فكذب به فقد كذب الله ورسوله والذوات
وعن المقدم بن معد كريب قال قال رسول الله صلعم يوشك رجل
 منكم متكيا على يكتري حجة يحشد عنى فيقول بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا
 فيه من حلال استحلناه وما وجدنا فيه من حرام حرماناه الا من بلغه عنى
 حجة فكذب به فقد كذب الله وانا حرم رسول الله صلعم مثل الذي حرم الله

بالتنصت

قال ابو عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تركت شيئا مما كثر الله به الا وقل ما تركتم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه رواه المطلب بن حنطب وغيره
عنه صلى الله عليه وسلم البيان منه صلى الله عليه وسلم على ضربين بيان الجمل في الكتاب العزيز كالصلاة
الخمس ومواقيتها وسجودها وركوعها وسائر احكامها وبيانها لمقدار الزكاة
وجدها وقته ووالذي يخدم من الاموال وبيانها لمناسك الحج
قال صلى الله عليه وسلم اذا حج بالناس خذوا عني مناسككم لان القرآن انما ورد بجملة فرض
الصلاة والزكاة والحج دون التفصيل والتفصيل مفصل وبيان هو زيادة على
حكم الكتاب كتحریم نكاح المرأة على عمتها وخالتها وتحریم الحرام الاهلية وكل
ذي ناب من السبع الى شئ يطول ذكرها وقد امر الله بتم بطاعته صلى الله عليه وسلم
امر مطلقا مجزأ لم يقيد بشئ ولم يقل ما وافق كتاب الله كما قال بعض اهل الزيغ
وقال عبد الرحمن بن مهدي الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الخلد
يعني ما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ما اتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله فان وافق
كتاب الله فانا قلته وان خالف كتاب الله فلم اقل انا وكيف خالف كتاب الله
وبه هذا في الله وهذه الالفاظ لا تقسم عنه صلى الله عليه وسلم عند اهل العلم بصحيح النقل
من سقيمهم وقد عارض هذا الخلد قوم من اهل العلم وقالوا نحن نعرض
هذا الخلد على كتاب الله قبل كل شئ وعلى ذلك قالوا فلما عرضناه على كتاب الله
وجدنا مخالف كتاب الله لاننا لم نجد في كتاب الله ان لا يقبل من خلد رسول الله
صلى الله عليه وسلم الا ما وافق كتاب الله بل وجدنا كتابه يطلق التأسيسي به والامر بطاعته وحده
المخالفة عن امره جملة على كل حال قال الشافعي رحمه ما روي في هذا احد
يثبت خلد في شئ كبير ولا صغير وقال هو رواية منقطعة عن رجل مجرب
قال اليه في سائدها كلها ضعيفة لا يحتج بمثله وقال في موضع اخر

هذا خبر باطل انتهى قال ابو عمر وهو لا وزاعى عن حسان بن عطية قال
كان الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحضر جبرئيل بالسنة التي يفسر ذلك
وقال الا وزاعى الكتاب ارجح الى السنة من السنة الى الكتاب قال ابو عمر
يبيد انما تقضي عليه وتبين المراد منه وهذا نحو قولهم تركت الكتاب موضعا
للسنة وتركت السنة موضعا للرأى وعن الا وزاعى قال قال يحيى بن
كثير السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب قاضيا على السنة
وقال الفضل بن زياد سمعت ابا عبد الله يعني احمد بن حنبل وسئل
عن الخلد الذي روي ان السنة قاضية على الكتاب فقال ما احسن هذا ان اقول
ولكني اقول ان السنة تفسير الكتاب وتبينه قال ابو عمر الا تشار في بيان السنة
لمجد التزييل قول ولا حملا اكثر من ان تحصى وفيما لو حذابه كفاية وهذا
والحمد لله قال ابو عمر اهل البدع اجمع اعرضوا عن السنن وتناولوا الكتاب
على غير ما بينته السنة فضلو واضلوا فعوذ بالله من الخذلان واخرج عن
عقبة بن عامر الجهمي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هلاك امتي في الكتاب
واللين فقبل يا رسول الله وما الكتاب واللين قال يتبعون القرآن ويتجاوزون
لونه على غير ما انزل الله ويحبون اللين فيدعون الجماع والجمع ويبدون
وفي رواية عنه ان اخوف ما اخاف على امتي ثنتان القرآن واللين
اما القرآن فيتعمل المنافقون ليجادوا به المؤمنين واما اللين فيتبعون
الريف يتبعون الشهوات ويتركون الصلاة وعن ابن مسعود
ستجدون اقواما يدعونكم الى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم
فعليكم بالعلم واياكم والبدع واياكم والتتبع عليكم بالعنف وعمر بن
بن دينار قال قال عمر انما اخاف عليكم رجلا من رجلين ياول القرآن على

غير تاوليه ورجلنا فسن الملك على اخيره وعز جابن حيوة عن رجل قال
 كنا جلوسا عند معاوية فقال ان اعز الضلالة رجل يقرأ القرآن فلا يفقهه
 فيه فيعلم الصبي والعبد والمرأة والامة فيجادلون به اهل العلم وعنه ميمون
 بن مهران قال ان هذا القرآن قد اخلق في صدور كثير من الناس التمسوا
 ما سواه من الاحاديث وان ممن يتبع العلم يتخذ به ضاعة ليلتمس به الدنيا
 ومنهم من يتعلم ليباري به ومنهم من يتعلم ليشار اليه وخيرهم الذي يتعلم
 فيطيع الله فيه قال ابو عمرو معنى قوله ان هذا القرآن قد اخلق والله اعلم
 اي اخلق علم تاوليه من تاولي الا بالاحاديث عن السلف لعالمين به
 فبالاحاديث الصحاح عنهم يوقف على ذلك لا بما سولته النفوس فتنازعه
 الاراء كما صنع اهل الهوى وقال الحسن عمل قليل في سنة خير من كثير في بدعة
 وعنه صفوان بن محرز المازني انه سأل عبد الله بن عمر عن الصلوة في
 السفر فقال ركعتان من خالف السنة كفر وعنه يكير بن الاشج ان رجلا
 قال للقاسم بن محمد عجا من عايشة كيف كانت تصل في السفر اربعاً و
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين ركعتين فقال يا ابن اخي عليك بستر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث وجدتها فان من الناس من لا يعاب وعنه
 سعيد بن جبير عن ابن عباس قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عروة فهي
 ابو بكر وعنه عن المتعة فقال ابن عباس ما تقول يا عروة قال يقولون
 نهى ابو بكر وعنه عن المتعة فقال ابن عباس ما هم سيهلكون اقول قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقولون قال ابو بكر وعنه قال ابو عمرو يعني متعة الحج وهو سنة الحج في
 عمره وقال ابو الدرداء من اجل ربي من معاوية احدثه عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يخبرني بوايد اسدك يا رضى انت فيرو عن عبادة بن الصامت

مثل ذلك بمعناه وعنه عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن ابيه قال كنت
 اذا رميت الجمرة سبع حصاة وذبحت وحلقتم فقد حل لكم كل شيء الا الطيب
 والنساء قال سالم وقالت عائشة انما طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يطوى
 بالبيت قال سالم فسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم اخوان تتبع وعنه بلال بن عبد الله
 بن عثمان اباه عبد الله بن عمر قال لو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمتنعوا النساء
 حظوا منهن من المساجد قال فقلت انا ما انا فسامع اهل من شاء فليس ح
 اهل فالقت اليه وقال لعنك الله لعنك الله لعنك الله تسمعني اقول ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم امر ان لا يمنع وقلم معارضاً وروى عن وهب بن منبه انه قال قرأت
 في سبعين كتاباً ان جميع ما اعطى الناس من بد الدنيا الى انقطاعها من العقل
 في جنب عقل محمد خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم كجبة رط وقعت من جميع رط الدنيا
 واجده ملكي والرحم عقلا وافضاهم رايها قالوا ولم يبعث الله نبياً حتى يستكمل
 من الفضل ما يكون افضل من عقل من جميع اقدروا عسى ان يكون امتهم هو اشد
 من اجتهاد ابيد نه وجار حرو وما تضمن النبي صلى الله عليه وسلم في عقله ونيت وفكره
 افضل من عبادة جميع المجتهدين انتهى كلام ابن عبد البر بطوله قلت
 واعلم ايها الناظر فيما جمعناه ان جميع ما ذكرناه من الآثار من اول المقدمات
 الى اخرها كلها مروى باسناد جيد فنهاها اختصاراً وجلها الحافظ
 ابي عمر بن عبد البر من كتاب العلم والتمهيد والاستدكار والاستيعاب
 كلها وطلعه فمن كلام حافظ المشرق ابي بكر البيهقي وقليل منه نقلته بسند
 من رساله علامته المجتهد بن محمد بن ادريس الشافعي والله الموفق للصواب
 واليه المرجع والمآب المقصد الاول في احوال الامم وحنيفة واصحابها
 اهل المناقب المنيفة قال في خزانة الروايات فصل في كيفية الاجتهاد في بعض

مسائل التقليد والفتوى وجواز العمل على النصوص والأخبار والعمل على غير
 مذهبه إلى أن قال وفي دستور السالكين فإن قيل لو كان المقلد غير المجتهد عالما
 مستدلا يعرف قواعد الأصول ومعاني النصوص والأخبار هل يجوز أن يعمل
 عليها وكيف يجوز لا تقييد لا يجوز لغير المجتهد أن يعمل على روايات مذهبه
 وفتاوى أئمة ولا يشتغل بمعاني النصوص والأخبار والعمل عليها كالعامي
 قيل هذا في العامي لصرف الجاهل الذي لا يعرف معنى النصوص والأخبار
 وتأويلاتها وأما العالم الذي يعرف معنى النصوص والأخبار وهو من أهل الدنيا
 وثبت عنه صحته من الحديثين أو من كتبهم الموثوقة المشهورة المتدولة
 فيجوز له أن يعمل عليها وإن كان مخالفا لمذهبه بزيادة قوله بحقيقة ومحمد
 والشافعي وأصحابه وقول صاحب الهداية في روضة العلماء السريسي
 في فضل الصحابة لا يحنيفة إذا قلت قوله كتاب الله يخالفه قال أتروا قول
 كتاب الله فقل إذا كان خبر الرسول يخالفه قال أتروا قول النبي صلى الله عليه وسلم
 فقل إذا كان قول الصحابة يخالفه قال أتروا قول لقول الصحابة وفي الامتنان
 روى البيهقي في السنن عند الكلام على القرآن بسند قال قال الشافعي
 إذا قلت قوله وكان عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف قوله فأيصم من حد النبي صلى الله عليه وسلم أو لا
 فلا تقلدوني ونقل إمام الحرمين في نهايته عن الشافعي أنه قال إذا خالف
 يخالف مذهبي فاتبعوه وأعلم أن مذهبي وقد صح في منصوصاته أنه قال
 إذا بلغكم عن مذهبي وصح عنكم خبر على مخالفتي فاعلموا أن مذهبي صحيح بخبر
 وروى الخطيب بأسناده أن الدرر من الشافعية كان يستفتي
 رعايا يفتي بغير مذهب الشافعي بحقيقة فيقال له هذا يخالف
 قولها فيقول ويلكم حد فلان عن فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم بكذا وكذا

بالحديث أو ما من الأخذ بقولهما إذا خالفا وكذا يؤيد ما ذكره في الهداية
 في مسألة صوم المحرم ولو احتجتم فظن أن ذلك يفطر ثم اكل متعمدا عليه القضاء الكفار
 لأن الظن ما استند إلى دليل شرعي إلا إذا افتاه فقير بالفساد لأن الفتوى
 دليل شرعي في حقه ولو بلغه الخلل واعتداه فذلك عند محمد رحمه الله لأن قول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينزل عن قول المفتي وفي الكافي والحميد أي لا يكون
 أدنى درجة من قول المفتي وقول المفتي يصلح دليلا شرعيا فقول الرسول
 أو ما وعنه إلى يوسف خلاف ذلك لأن على العامي لاقتداء بالفقهاء
 لعدم الاهتداء في حقه إلى معرفة الأحاديث وإن عرف تأويله يجب لكفارة
 وفي كتاب السيف في الاتفاق وأما الجواب عن قول أبي يوسف
 أن على العامي لاقتداء بالفقهاء فتجوز على العامي الصرف الجاهل الذي لا يعرف
 معنى الأحاديث وتأويلاتها لا يشار إليه بقوله لعدم الاهتداء إلى معرفة الأحاديث
 وكذا قوله وإن عرف تأويله يجب لكفارة يشير إلى أن المراد بالعامي غير العالم
 وفي الحميد العامي منسوب إلى العامة وهم الجهال فعلم من هذه الإشارات
 أن مراد أبي يوسف رحمه الله أيضا عن العامي الجاهل الذي لا يعرف معنى النص
 وتأويله فيما ذكر من قول أبي حنيفة والشافعي ومحمد رحمه الله قوله القائل أبو جبر
 العمل بالرواية بخلاف النص انتهى كلام صاحب الخزانة قال للفقهاء
 أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي باب من يصلح للفتوى
 قال الفقير لا ينبغي لأحد أن يفتي إلا أن يعرف أقاويل العلماء يعني بأحقيقة
 وصاحبيه ويعلم من أين قالوا ويعرف معاملات الناس فإن عرف
 أقاويل العلماء ولم يعرف مذهبهم فإن سئل عن مسألة يعلم أن علماء الذين
 يتحل مذهبهم قد افتوا عليه فلا بأس بأن يقول هذا جائز وهذا لا يجوز

ويكون قوله على سبيل الحكايت وان كان مسئلة قد اختلف فيها فلا بأس
 ان يقول هذا جاز على قول فلان ولا يجوز في قول فلان ولا يجوز له ان
 يختار قوله ويحبب بقول بعضهم مالم يعرف حجة شاذة ابن ابيهم بن يونس
 عن ابي حنيفة انه قال لا يحمل احد ان يفتي بقولنا مالم يعلم من اين قلنا وروي
 عن عاصم بن يوسف انه قيل له انك تكثر الخلاف لا يحنيفة فقال ان ابا حنيفة
 قد اوتي ما لم يفت فادرك فهمه ما لا تدرك ونحن لم نوت من الفهم الا ما
 اوتينا ولا يسعنا ان نفتي بقوله مالم نفهم من اين قال وروي عن عاصم
 بن يوسف انه قال كنت في مائة فاجتمع فيهم اربعة من اصحاب ابي حنيفة
 زفر بن الهذيل وابو يوسف وعافيه بن يزيد واخر فكلهم اجمعوا ان لا يحمل
 لاحد ان يفتي بقولنا مالم يعلم من اين قلناه انتهى قلت ومعنى قوله من اين
 قلناه اي مالم يعلم دليل قولنا وحجته وفي كلامه هو لا كرامة اشارة الى
 انهم لا يجوزون لغيرهم ان يقلدوه فيما يقولون بغير ان يعلموا دليل قولهم و
 مسئلة الذي ذكره ابو الليث نقل في خزانة الروايات مثله عن السراجية
 وغيرها قال في حلاله الموقعين قال سديد بن جهم عن زفر بن الهذيل
 انما اخذ بالرأي ذالم نجد الاثر فاذا جاء الاثر تركنا الرأي وعملنا بالاثر
 انتهى قلت وفي اصول اللامشي لا عيب من اتباع الاثر من قال ان الرواية
 حقيقة بالعمل لا الخد فقد اهان الخد والاهانة كفر وقال شيخ مشايخنا
 محمد حيوة قال ابن التلمية في نهاية النهاية وان كان اي ترك الامام الحديث
 لضعفه في طريقه فينظر ان كان له طريق غير الطريق الذي ضعفه به فينبغي ان
 تعتبر فان صح عمل ابا الخد ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده عن كونه
 حنفيا بالعلم به فقد صح انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي كذا قال

بعض

بعض من صنف في هذا المقصود وقال في البحر وان لم يستفت ولكن بلغه
 الخبر وهو قوله عليه وعلى الصلوة والسلام افطر الحاجم والمحجوم وقوله الغيبة
 تقطر الصائم فلم يعرف النسخ ولا تاويله فلا كفارة عليه عند جملة الناس
 واجب العمل خلافا لابي يوسف لا نترقال ليس للعامة العمل بالحد لودم علمه با
 الناسخ والمنسوخ قال ابن العز في حاشيته لهذا قوله ولو بلغه الحديث
 واعمله يعني افطر الحاجم والمحجوم فكذلك عند محمد يعني انه لا كفارة عليه اذا
 احتجم ثم اكل على ظن ان الحجة مرفوعة معتمدا على الحد لان قول الرسول صلعم
 لا يترال عن قول المفتي في العبارة مسامحة بل هو خطأ والامراء عظم من ذلك
 وعن ابي يوسف خلاف ذلك يعني عليه الكفارة فان على العامة لا قتال
 بالفقهاء لعدم الاهتداد في حقهم معرفة الاحاديث في تعليل نظر المسئلة
 اذا كانت مسئلة النزاع بين العلماء وقد بلغ العامة الحد الذي احتج به
 احد الفريقين كيف يقال في هذا انه غير معذور فان قيل هو منسوخ فقد
 تقدم ان المنسوخ ما يعارضه ومن سمع الحد فعمل به وهو منسوخ فهو معذور
 الى ان يبلغه الناسخ ولا يقال لمن سمع الحد الصحيح لا يعمل به حتى تعرض على رأي
 فلان او فلان وانما يقال له انظر هل هو منسوخ ام لا اما اذا كان الحديث
 قد اختلف في نسخه كافي هذه المسئلة فالعالم به في غاية العذر فان تطرق
 الاحتمال الى نسخ ما سمع من الحد الى ان قال وايضا فالمنسوخ من السنة
 في غاية القلة وقد جمع ابن الجوزي في فرائد وقال ان فيه اقدما صحة نسخه
 او احتملوا عرض عمالا وجعل نسخ ولا احتمال وقال من سمع الحد في النسخ و
 ليس فيها هاتيك دعوى ثم قال وقد تدبرته فاذا هي احد وعشرين حدا
 فاذا كان العامة يسوغ له الاخذ بقول المفتي بل يحجبهم احتمال خطأ المفتي

الاحتمال الى خطأ المفتي من طريق

كيف لا يسوغ الاخذ بالاختلاف لو كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز العمل
بها بعد صحتها حتى يعمل بها فلا بد ان كان قولهم شرطا في العمل بها وهذا من
ابطال الباطل ولذا اقام الله تعالى الحجج برسوله دون احاد الامم ولا يفرض حتما
خطا لمن عمل بالاختلاف وافتى به بعد فهمه الاواضعاف ضعافه حاصل من افتى
بتقليد من لا يعلم خطاه من صوابه ويجوز عليه التناقض والاختلاف
ويقول القول ويرجع عنه ويحكي عنده احوال وهذا كل فممن النسخ اهلية
واما اذا لم يكن له اهلية فممن ضمه ما قال الله تعالى فاستألو اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
واذا جاز اعتماد المستفتي على ما يكتب له من كلامه او كلام شيخه وان علا
فلا يجوز اعتماد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم او على
بالجواز اذا قدر انهم يفهم الاختلاف فكالم يفهم فتوى الفتى فيسأل من امر
معناها فذلك الاختلاف انتهى وقال ابن العزيمي ما يقع لائمة الفتوى
من هذا اي من ترك العمل بالاختلاف فهم ماجورون مغفور لهم ومن تبين له
شيء من ذلك لا يعذر في التقليد فان ابا حنيفة وابا يوسف قالوا
لا يجل لاحد ان يأخذ بقولنا ما لم يعلم من ابن اخذناه وان كان الرجل متبعا
لابي حنيفة او مالك او الشافعي او احمد ثم وراى في بعض المسائل ان ما ذهب
غيره اقوى منه فاتبعه كان قد احسن في ذلك ولم يقدر ذلك في دينه
ولا في علمه لا تترك بلا نزاع بل هذا اولي بالحق واحب الى الله تعالى وسعير صلح
من يتعصب لواحد معين غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرى ان قوله هو الصواب
الذي يجب اتباعه دون الامة المتأخرين فهو ضال جاهل بل قد يكون
كافرا يستتاب فان تاب ولا يقتل فانه متى اعتقد انه يجب على الناس
اتباع واحد بعينه من هذه الامة رضاه دون الاخرين فقد جعله بمنزلة

من قال في كتابه
الدين

الدين صلح وذلك كفر بل غاية ما يقال انه يسوغ او يجب على العامي ان يقلد واحدا
من الامة من غير تعيين زيد ولا عمر وامام من كان محبا للائمة من الياهم يقلد
كل واحد منهم فيما يظهر له انه موافق للسنة فهو محسن في ذلك والصحابة والائمة
بعدهم كانوا موافقين متفقين وان تنازعوا في بعض فروع الشريعة فاجماعهم
حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة ومن تعصب لواحد بعينه من الامة
دون التابعين فهو بمنزلة من يتعصب لواحد من الصحابة دون الباقيين
كالرافضي والمناصي والخارجي فهذه طرق اهل البدع والاهواء الذين ثبت
بالكتاب والسنة والاجماع انهم مذمومون خارجون عن الشريعة ومن
تبين له من العلم ما كان خفيا عليه فاتبعه فقد صاب زاده الله هدا وقد
قال الله تعالى وقل رب زدني علما ومن جملة اسباب تسليط الفرع على البعض
بلاد المغرب والشرق على بلاد المغرب كثرة التعصب والتفرق والفتن بينهم
في المذهب وغيرها وكل ذلك من اتباع الظن وما تهوى الانفس ولقد جاءهم
من ربهم الهدى ونقل عن المصنف ان الخبر في كون حجة فوق الاجتهاد فان خالف
الرؤية الاختلاف الصحيح تركت وصاحبها فالعمل بالاختلاف اولي من الرواية ونقل
عن الكفاية ان العمل بنص صريح اولي من العمل بالقياس قال بعض اهل التحقيق
بل الواجب من ادنى دراية بالكتاب وتفسيره والاختلاف فلو نزل ان يتبع
كل المتبع ويميز الصحيح عن الضعيف والقوي عن غيره فيتبع ويعمل بما ثبت
صحته وكثرت روايته وان كان الذي قلده على خلافه ولا يخفى الاستقلال
من مذهب الى مذهب كان ملوما في الصلح الاول وقد انتقل كبار العلماء من
مذهب الى مذهب وهكذا كان من كان من الصنف والتابعين والائمة الاربعة
ينتقلون من قول الى قول والحاصل ان العمل بالاختلاف بحسب صاحب الفهم

المستقيم من المصلحة الدينية هو المذهب عند الكل وهذا الامام المهتم به
 خيفة روح كان يفتي ويقول لهذا ما قدرنا عليه في العلم فن وجدنا وضوح منه
 فهو اولها بالصواب كذا في تنبيه المغترين وسماه انه قال لا يحل لاحد ان
 يقولنا ما لم يعرف مأخذ من الكتاب والسنة واجماع الامة او القياس الجلي
 في المسئلة وقال ملا علي القاري في رسالته واما ما اشتهر بين الحنفية من
 ان الحنفية اذا انتقل الى مذهب الشافعي يعزروا اذا كان بالعكس فخرج فهو قول
 مبتدع ومخترع نعم لو انتقل طاعنا في مذهب الاول سواء كان حنفيا او شافعي
 يعزروا كذا ما قيل لو انتقل حنفيا الى شافعي لم تقبل شهادته وان كان عالما
 في اخر الجواب وهذا كما ترى لا يجوز لمسلم ان يتفوه بمثل فان المجتهد بين
 من اهل السنة والجماعة كلهم اهل الهداية ولا يجب على احد من هذه الامة
 ان يكون حنفيا او شافعي او مالكيما بل يجب على احاد الناس اذا لم يكن
 مجتهدا ان يقلدوا احدا من هؤلاء الاعلام لقوله تعالى فاستلوا اهل الذكر
 ان كنتم لا تعلمون ولقول بعض مشايخنا من تبع عالما بقى الله سالما انتهى
 وفي تشرحه عن العلم يستحب الاخذ بالاحوط اذا راي للقول المخالف
 لمذهب امامه دليل اراجا اذا المكلف ما مور باتباع سيد الانبياء عليه
 وعلى الرضا الصلوة والسلام وقال عبد الحق الدهلوي في شرح الصراط
 المستقيم ان التحقيق في قولهم ان الصوفي لا مذهب له انه يختار من روايات
 مذهبه الذي التزمه العمل عليه ما يكون احوط او يوافق حديثا صحيحا
 وان لم يكن ظاهرا روايات ذلك المذهب مشهورها نقل عنه انه قال
 في شرح المذكور اذا وجدنا المجتهد حديثا صحيحا مخالفا لمذهب
 هاهنا ان يعمل به ويترك مذهب فيه اختلاف فعند المتقدمين

له ذلك قالوا لان المتبوع والمقتدى به هو النبي صلى الله عليه وسلم ومن سواه فهو تابع
 له فبعد ان علم وصح انه قوله صلى الله عليه وسلم فالمتابعة لغيره غير معقولة وهذه طريقة
 المتقدمين انتهى وفي الظاهرية ومن فعل فعلا مجتهدا او تقلد مجتهدا
 فلا عار عليه ولا شناعة ولا انكار انتهى واما الذي لم يكن من اهل الاجتهاد
 فانتقل من قول الى قول من غير دليل لكن لما يرغب من عرض الدنيا وشهواتها
 فهو المذموم الا يتم كذا في الحماوى واما ما يورد على السنة من ان العمل على
 الفقه لا على الحديث فتقوه لا معنى له اذ من البين ان مبنى الفقه ليس الا الكتاب
 والسنة واما الاجماع والقياس فكل واحد منهما يرجع الى كل واحد من الكتاب والسنة
 فاما اعتبار العمل على الفقه ونفى العمل عن الحديث فان العمل بالفقه عين العمل
 بالحديث كما عرفت وغايت ما يمكن في توجيهه ان يقال ان ذلك حكم مخصوص
 بشخص مخصوص وهو من ليس من اهل التخصص بل من العوام الذين هم كالقوام
 لا يفهمون معنى الحديث ومراعاة ولا يتميزون بين صحيحه وضعيفه ومقدمه
 ومؤخره ومجمله ومفسره وموضوعه وغير ذلك من اقسامه
 بل كل ما يورد عليهم بعنوان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال النبي صلى الله عليه وسلم فم يعملون
 عليه ويسندون اليه من غير تميز ومعرفة بان قابل ذلك من نحو الحديثين
 ام من غيرهم وعلى تقدير كونهم من الحديثين اعدل وثقة ايم لا وان كان جيدا لحفظ
 او سنيته او غير ذلك من فنون فافهموا رد على العاصم خذ ويقال له انه
 يعمل على الحديث فما يكون ذلك الحديث موضوعا لعمل عليه لعدم التمييز وما
 يكون ذلك الحديث ضعيفا والحديث الصحيح على خلافه فيعمل على ذلك الحديث الضعيف
 ويترك الحديث الصحيح وعلى هذا القياس في كل احوال يغلط او يخلط فيقال
 لامثال انه يعمل بالجماعة عن الفقيه لا يعمل بمجرد سماع الحديث لعدم ضبطه واما

من كان من اهل الخصوص واهل الخيرة للثبوت وفنونه فحاشا ان يقال
له ان يعمل بما جاء عن فقيهه وان كانت الاحاديث الواردة فيه على خلاف
ذلك لان العمل على الفقه لا على الحديث هذا ثم مع هذا لا يخفى ما في هذا اللفظ
من سوء الادب والسناعة والبشاعة فان التفوق بنفي العمل على الحديث على الاطلاق
ما لا يصدر من عاقل فاضل ولو قيل بالتوجيه الذي ذكرناه ان
العمل بالفقه لا على الحديث لقائل بعين ذلك التوجيه ان العمل على
الفقه لا على الكتاب فان العاقل لا يفهم شيئا من الكتاب ولا يميز
بين محكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه ومفسره ومجمله وعامه وخاصه
وغير ذلك من اقسامه فصيح ان يقال ان العمل على الفقه لا على الكتاب
والحديث وفساده اظهر من ان يظهر فشناعه جلي من ان تستر بل
لا يليق بحال المسلم المميز ان يصدر عنه امثال هذه الكلمات على ما لا يخفى على
ذوي الفطنة والدراية واذا تحققت ما تلونا عليك عرفت انه
لم يكن نص من الامام على المرام لكان من المتبعين على اتباعه من العلماء
الكرام فضلا عن العوام ان يعملوا بما صح عن سيد الانام عليه وعلى
اله افضل الصلوة والسلام ومن انصف ولم يتعسف عرف ان
هذا سبيل اهل التدن من السلف والخلف ومن عدل عن ذلك
فهو هالك لو صف الجاهل المعاند لمكابرو لو كان عندك الناس من الكابر
وانشد وفي هذا المعنى شعره اهل الحديث هم اهل النبي وان لم يصحوا انفسهم
انفاسه صحبوا كما اتانا الله سبحانه على محبة المحدثين واتباعهم من الامم
المجتهدين وحشرنا مع العلماء العاقلين تحت لواء سيد المرسلين و
الحمد لله رب العالمين انتهى ما قال المحقق صلوات الله عليه قلت قوله لو لم يكن

نص من الامام على المرام الخ المراد بالمرام ههنا العمل بما صح عن رسول الله صلى
مع كون مذهب الامام مخالف له وحاصل كلامه انه لو لم يوجد نص من الامام
المجتهد على وجوب العمل بما صح عن رسول الله صلى لم يجب على المتبعين له
من العلماء والعوام العمل بما صح عن رسول الله صلى فكيف مع وجود النص منه على
ذلك والحض عليه والوصية به فالعمل به واجب على اتباع الامم بموجب
ما ثبت عنهم من الحض عليه والوصية به فمن لم يعمل بما ثبت عن النبي صلى
فقد خالف ما امره وكذب في دعوى تقليده اموره ومرامه وقال ملا على
القاري في رسالته في اشارة المسبحة وقد اغرب لي كيداني حيث قال
العاشر من المحرمات الاشارة بالسبابة تر كاهل الحديث اي مثل جماعة جمعهم العلم
بالحديث الرسل صلى وهذا منه خطأ عظيم وجرم جسيم منشأه الجهل بقول
الاصول ومراعاة الفرق من المنقول ولو احسن المظن به وتاويل كلامه
سببه لكان كفره صريحا واستلزامه صحيحا فهل المؤمن ان يحرم ما ثبت فعله منه
صلى ما كاد نقول ان تكون متواترا ويمنع جواز ما عليه عامة العلماء كابر اعني كابر
مكابرو والحال ان الامام الاعظم والامام الاقدم قال لا يحل لاحد ان يأخذ
بقولنا ما لم يعلم ما اخذ من الكتاب والسنة واجماع الامم والقياس الجلي
المستلزم فاذا عرفت هذا فاعلم انه لو لم يكن نص لمرام على المرام لكان من المتبعين
على اتباعه من العلماء الكرام فضلا عن العوام ان يعملوا بما صح عنه عليه وعلى
اله الصلوة والسلام وكذا لو صح عن الامام فرضا في الاشارة وحرم اتباعها
عن صاحب البشارة فلا شك في ترجيح الثبوت المسند اليه صلى وكيف و
قد وجد نقلة الصريح بما ثبت بالاسناد الصحيح من انصف ولم يتعسف
عرف ان هذا سبيل اهل التدن من السلف والخلف ومن عدل عن ذلك

فهو مالك بوصف بالجاهل المعاند لما برز ولو كان عند الناس من الكابو
انتهى قال في البحر الرائق بجواز تقليد من شاء من المجتهدين وان دونت
المذاهب كالיום فله الانتقال من مذهب انتهى قال شيخنا مشايخنا محمد
بن حنيفة وهذا الذي ذكره هو الذي دل عليه الكتاب والسنة واقتوال
العلماء الاحياء من السابقين واللاحقين ولا عبرة بقول من قال خلاف
هذا فان كل قول يخالف كتاب الله وسنة رسوله واقتوال العلماء الذين
هم صدور الدين فهو مردود على قائله ولا اظن الا عديم العلم كثير التعصب
والله الموفق لما يحب ويرضى انتهى وقال في اعلام الموقعين اصحاب
ابن حنيفة رحم مجتمعون على ان مذهب ابن حنيفة ان ضعيفا تحت مقدم
على القياس والرأي وعلى ذلك بنى مذهبهم كما قدم تحت الحقيقة مع ضعفه
على القياس والرأي وقدم حديث الوضع بنسب التمر في السفر مع ضعفه
على الرأي والقياس ومنع قطع السارق بسنة اقل من عشرة دراهم والتخلف
فيه ضعيف وجعل اكثر الحيض عشرة ايام والحديث فيه ضعيف وترك القياس
المخفى في مسائل الابار لا تفسر فيها غير مرفوعة فتقديم الحديث الضعيف وقارب
الصحابة على القياس والرأي هو قول ابن حنيفة واحمد انتهى قال شيخنا
المحقق ابو الحسن السندى في حواشيه على قديم القدير عند قوله لان الحكم
في حق العامي فتوى مفتية افاذا انه لا يتعين في حق العامي الاخذ بمذهب
معين لعدم اهتدائه لما هو اولى واخرى الاعلى وجبر الهوى كما عليه العامي
اليوم ولا يتعين له بمثله الاخذ بذلك المذهب ولا عبرة لمثله في الشرعيات
والترجيح بلا مرجح والتعيين بلا معين مما لا سبيل اليه فالواجب على هذا
في حقه الاخذ بقول عالم يوثق به في الدين لقوله نعم فاسئلوا اهل الذكر

ان كنتم لا تعلمون ومثله ما قال في البحر بعد ما نقل من المحيط كلاما بسيطا قال
وقد علم من هذا ان مذهب العامي فتوى مفتية من غير تقييد بمذهب ولم يذكر
قال في فتح القدير الحكم في حق العامي فتوى مفتية انتهى قلت ورايت مثله
منقول عن بعض الفقهاء الشافعية ايضا فعلى هذا لا ينبغي ترك الاقتداء بالعلماء
واهل الصلاح معلمين بانهم يخالفون لمذهبهم اذ لا مذهب لهم فضلا عن
ان يكون احد مخالفا لهم في المذهب فالعجب مما يفتيهم بذلك والله اعلم انتهى
قلت ورايت للمحقق المذكور كلاما نفيسا فيما نحن بصدد ذكره في
حاشيته على قديم القدير فلننقل بطوله وان كان في بعضه تكرار مع بعض
ما تقدم قال عند قول المحقق ابن الهمام لان قول المفتي يورث الشبهة المستفظة
فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يورث هذا احسن من كلام صاحب الهداية
لان قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا يورث عن قول المفتي قال ابن العربي
عبارة الهداية مسامحة بل خطأ والامر عظيم من ذلك لكن يفيد كلام المحقق
ان قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا يورث الشبهة في حق العامي لا ان اولي بصحة العمل
برفي حق العامي واليه يشير قوله لان الحكم في حق العامي فتوى مفتية الا ان
تقييد بان ذلك قبل بلوغ الخبر كما هو الظاهر من شأنه لكن هذا خلاف
ما يفيد كلام الكافي والحمد كما ينبغي وخلاف التحقيق الحقيقي بالقبول
ولذا قال ابن العربي تعليل ابي يوسف نظر فان المسألة اذا كانت محل نزاع
بين العلماء وقد بلغ العامي الحديث الذي حتم به احد لفريقين فاخذ به
فكيف يقال في هذا انه غير معدور قلت اذا بلغ ان المسألة محل النزاع
فيكفيرة ذلك في الشبهة لا نه بمنزلة فتوى مفتية فكيف اذا بلغ مع ذلك
الحديث ايضا فحل الكلام ما اذا لم يبلغ ان المسألة محل النزاع وبلغ الحد

فقط والظاهر انه معذور في هذه الصورة ايضا لان الحد ثبوت في نفسه
ثم قال ما حصل ان احتمال النسخ لا يضر فان من سمع الحد الصحيح فعمل به و
هو منسوخ فهو معذور الى ان يبلغه الناسخ ولا يقال لمن سمع الحد الصحيح
لا يعمل به حتى يعرف خبره على رأي فلان او فلان فانما يقال له انظر هل هو منسوخ
ام لا اما اذا كان الحد قد اختلف في نسخه كما في هذه المسئلة فالعامل به في غاية
العذر فان تطرق الاحتمال الى خطأ المفتي اقوى من تطرق الاحتمال الى نسخ
سمعه من الحد قال ابو عمر بن عبد البر لما ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تستقبلوا
القبلة بغايط ولا بول ولا تستدبروا لها قال ابو ايوب فقد منا الشام
فوجدنا امر احض قد ثبت قبل القبلة فيتحرف عنها ونستغفر الله عز وجل
هكذا يجب على كل من بلغه شيء يستعمله على عموم حتى ثبت عنده ما يخصه من نسخه
انتهى قال الشافعي رحمه الله اجمع المسلمون على ان من استبان له سنة من
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل له ان يدعيها بقوله احد وايضا فان المنسوخ من السنة
في غاية القلة حتى عدا بعضهم احد وعشرين حديثا واذ كان العامي يسوغ
للاخذ بقول المفتي لا يجب عليه مع احتمال خطأ المفتي كيف لا يسوغ له الاخذ
بالحد اذا فهم معناه وان احتمل النسخ ولو كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يسوغ العمل بها بعد صحة احتياطها فلان واذ كان كان قولهم شرطنا
في العمل بها وهذا من ابطال الباطل وقد اقام الله نعم النسخ برسوله صلى الله عليه وسلم
احاد الامه ولا يعرض احتمال الخطأ لمن عمل بالحد وافتى به بعد فهمه الا
واضعاف ضعافه حاصل لمن افتى بتقليد من لا يعلم خطاه من صوابه
يجري عليه التناقض والاختلال ويقول القول ويرجع عند ويحكم عنه
في المسئلة عدة اقوال وهذا كله فيمن لم يفرع اهلية اما اذا لم يكن

له اهلية ففرضه ما قال الله تعافسوا اهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون واذا
جاز اعتماد المستفتي على ما يكتبه المفتي من كلامه او كلام شيخه وان علا فلا ان
يجوز اعتماد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم او على الجواز
لو قدر انه لم يفهم الحد فمالوا لم يفهم فتوى المفتي لبيان من يعرفها فقلت لك الحد
انتهى كلامه قلت لعل ابا ايوب سفل اربا بالعامي من لا اهلية له واليه يشير كلام
الاكل في العناية وغيره فلا ينافي كلامه ما ذكره ابن العزيم من له نوع اهلية لكن
قد يقال الكلام فيمن عرف الحد الصحيح بمعناه وهذا الرجل بعد المعرفة
ليس بعامي في تلك المسئلة حتى يحتاج الى السؤال لقوله تعافسوا اهل الذكرا
ان كنتم لا تعلمون بالبينات والنزاهة وهذا الرجل قد علم بالبينات في هذه المسئلة
لان الحد بعد ما علم صحته حجة لمن علم بمعناه وهو المقرض في المسئلة الا ان يقال
ان ذلك حجة وبينة لمن علم علم المعارض علما يعتد به ولا اعتد بعلم مثل
هذا العامي ان علم علم المعارض فكيف ذالم يعلم لكن ذلك اذا لم يعلم ان حد
ممن يعتد بعلمه اخذ بهذا الحد وعمل به واما اذا علم ذلك يصير حجة لمعرفة
عدم المعارض عند من يعتد بعلمه وعلم من يعتد بعلمه عدم المعارض كما هو
كاف في العمل وحجية الحد لذلك العالم كاف لمن اخبره ذلك العالم او لمن علم
بعلمه بوجوب ما ولا يظهر الفرق وابداء الفرق بتكليف لا ينفع بل هو تحكم والله
تعافسوا اهل الذكرا وان لم يكن حجة في حق العامي لا بالشرط المذكور لكن لا قل
من ان يكون شبهة في حقه في ذم الكفاية اذ لا شك ان الشبهة ادنى
من الحجة فتفى كونه حجة لا يستلزم تفي كونه شبهة وقد يقال لا يكون الحد
حجة مع مخالفة الاجماع والعامي لا يعرف ذلك فلا يكون الحد حجة في حقه
لكن يدفعه انا قد فرضنا الكلام فيما اذا اخذ بالحد من يعتد بعلمه ولا شك

ان اخذنا بالتحد يتضمن نفى علمه باجماع سابق على خلاف الحد وقد فرضنا
 ان علمه كاف في الاخذ بالتحد بغير ان يمكن ان يكون هناك اجماع لاحق على خلافه
 وهو ينفع بان يفرض ذلك العالم من منتهى خلافة اتفاقا من انعقاد اجماع
 لاحق بان تستمر خلافة الائمة الاربعة ربح ولا يخفى انه لا مانع من حق
 هذا العامي من العمل بالتحد وهو حجة في نفسه فينبغي ان يجب عليه العمل به
 كما وجب على ذلك العالم الذي يعتد بعلمه لظهورها استويا في فهم معناه
 وقد علم ان فهم ذلك العالم هو مناط التكليف في حقه فكونه لا يكون منا
 في حق هذا العامي مع علمه بان هو الذي كان مناطا في حق ذلك العالم
 ومع فرض انه لا مانع من شئ او معارض او اجماع يمنع العمل والامساك
 لذلك العالم العمل به وقد تحقق علمه به بحكم حجت عند النظر السديد
 ولا اقل من ان يجوز له العمل به من فان قلت ذهن العامي لا يخلو عن دقة
 معارض يتسكك به من خالف هذا الحد فكيف يكون الحد حجة في حق
 قلت ذلك معارض متوهم فلا يمنع العلم بما هو موجود في حقه الاصل
 عدم المعارض ولو كان مثله مانعا لكان مانعا لذلك العالم ايضا وقد
 علم انه ليس مانع في حقه فلا يصير مانعا في حق هذا العامي ايضا والذي
 خالف هذا الحديث فيجوز ان خلافة بينا على عدم وصول هذا الحد
 اليه فستار اية ولا يجوز الاحتاد بالرأى في مقابلة النص بعد ظهوره فيجب
 تركه والمصير الى النص ومجرد الدخلة لا تصلح للاعتدال بعد ظهورها
 ولا يحل التمسك بها في مقابلة الحجج والتبنيان ثم العجب ان كيف يجوز له ان يأخذ
 بقول فقهاء يتوهم ان يكون حجة ويترك نص رسول الله صلى الله عليه
 وآله وآله فلهذا الاك القيام تحت الميزاب والفرار من المطر ثم هذا

اذا بلغ الحد او حد ثيان متوافقان مثلا واما اذا بلغ الحد احدى شي
 من الطرفين فلا يتمكن من العمل بالتحد ومن قبيح الرجوع من المرجح استقلا
 الا من له اهلية ثم يجوز له العمل باحد الحدين تبع العالم يعتد بعلمه وذلك
 في الحقيقة يرجع الى الاخذ بقوله قل من مجموع هذا الكلام ان اذا بلغ
 العامي حديث صحيح من احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وعلم صحته ومعناه و
 وافق فهمه فهم عالم يعتد بعلمه وعلم بتلك الواقعة وبان ذلك العالم
 اخذ بذلك الحديث ففي هذه الصورة ينبغي ان يجب عليه العمل بذلك
 الحد قال كان الله له وان لم يجب العمل بالتحد فلا اقل من الجواز وذلك
 لان الموانع من العمل من الناسخ والمعارض والاجماع قصور الفهم في معناه
 متقية بموافقة ذلك العالم والاخذ به كما تقر فمابق الا لا يكون ذلك
 الحد حجة وذلك لا يقول به مسلم وبعد ذلك فمن يقول انه لا يجب عليه
 العمل او لا يجوز فلا نراه الا ان يريد وضع حجة من حجج الله نعم القائمة على نفسه
 بمجرد التوهم والتخيل وليس هذا شأن المسلم لله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم
 قال شيخنا امام الحرمين مؤلف هذه الرسالة قوله وقصور الفهم
 قلت بل عند القصور في الفهم غير مسلم فقد صرحوا بالفرق بين القياس
 والادلة لان المفهوم بالقياس لا يفهم الاهل الاجتهاد بخلاف المفهوم
 بالادلة لانه يشترك فيه اهل الرأي وغيرهم وهذا مما صرحوا به في الاصول
 وغيره فاذا كان حال الدلالة هذه فما حال صريح النص فلا اعتدال بعدم
 الفهم باطل قطعا والعجب من الذي يقول امر الحد عظيم وليس مثلنا
 ان يفهم فكيف يعمل به وجوابه بعد ان فرضنا موافقة فهمه لفهم ذلك
 العالم الذي يعتد بعلمه وفهمه بالاجماع ان كان المقصود بهذا

الحديث وتوقيره فالحديث اعظم واجل لكن من جملة تعظيمه وتوقيره
ان يعمل به وليست عمل في مادة فان ترك المبالاة براهات تركه نعوذ بالله
منه وقد حصل فهمه على الوجه الذي هو مناط التكليف حيث وافق فهم ذلك العالم
فترك العمل بذلك الفهم لا يناسب لتعظيمه والاحلال فمقتضى التعظيم والاحلال
الاخذ به لا يتذكر وان كان المقصود مجرد الرم عن تفسير بعد ظهور الحق فهذا
لا يليق بشان مسلم فان الحق احق بالاتباع اذ لا يعلم ذلك الرجل ان الله عز
وجل قد اقر رسول صلعم الحجة على من هو اغنى منه من المشركين الذين كانوا يعبدون
الاحجار وقد قال تعظيمهم اولئك كالانعام بل هم اضل فمقام عليهم الحجة من غير
فهم او فهم هو كلام رسول الله صلعم فان فهم هو لاء الاغبياء فكيف لا يفهمون
مع تأييد الله تعالى لنبينا واليمان وبعد هذا القول بان لا يفهم قريب
من انكار البديهييات وكثير من يعتذر بهذا الاعتذار يحضرون رسول الله
او يدرون الحق فلو لا فهم او افهم كيف قرأوا قرأه من هذا الامن باب
مخالفة القول بالفعل والاعتذار بان ذلك الفهم ليس مناطا للتكليف باطل
اذ ليس الكتاب والسنة الا لذلك الفهم فلا يجوز الاستعمال بهما والبحث
عنهما بالنظر الى المعاني التي لا يعمل بها كيف وقد اترل الله تعالى كتابه الشريف
للعمل به وتعقل معانيه ثم امر رسول الله بالبيان للناس عما قال تعالى
انزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون وقال لتبين للناس ما نزل اليهم فكيف
يقال ان كلامه صلعم الذي هو بيان للناس غير مفهوم لهم الا لو احدث
منهم بل في هذا الوقت ليس مفهوما لاحد بناء على زعمهم انه لا يجتهد
في الدنيا منذ كم سنين ولعل امثال هذه الكلمات صدرت من بعض
من اراد ان لا ينكشف حقيقة رايه للعوام بان مخالفة للكتاب والسنة

تفسير الحديث

فتوصل الى ذلك بان جعل فيهم الكتاب والسنة على الوجه الذي هو مناط الحكم
مقصود على اهل الاجتهاد ثم نفى عن الدنيا اهل الاجتهاد ثم شاعت هذه الكلمة
بينهم والله اعلم بحقيقة الامر ولعل بعضهم لما راوا ما منعه ذلك يمكن
ان يميل بعض الى ترجيح بعض المذاهب لموافق لظاهر الكتاب والسنة
فياخذها زاد على ذلك عدم جواز الانتقال من مذهب الى مذهب وعدم
التلفيق ونحوه لن لا يجد الناس الى ترجيح سبيلا حتى قال قائل منهم
ان العامي اذا انتقل من مذهب به يصير افسق الفاسقين واذا انتقل
العالم يصير مبتدعا وضالاف بذلك لا يطعم احد في الترجيح لما يتركه لا فائدة
تترتب عليه ومعلوم عند اهل البصائر ان مثال هذا المقالات
لا عين منها في دين الله تعالى ولا تترك كثيرا منها مخالفة للعقل والنقل
ومع ذلك فترى كثيرا من اهل الفهم يخرجون عن طاعة الرسول صلعم
مع انها فرض لازم لقوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله
ونحوه ولا يلتفتون الى كلامه الذي يرويه الثقات الاثبات عنه صلعم
باسانيد صحاح ثابتة الى روايات من اصحاب المذاهب المذكورة في
كتب المذهب من غير اسناد وكثير من اهل الكتاب يخالفون نقل
تلك الروايات ايضا لعدم الاسناد اعتمادا على هذه الكلمة الشائعة
بينهم فاذا راوا احدا يميل الى ترجيح قول امام بالحد والكتاب بعد وبه
ضالاف مبتدعا فافترسوا الى مثال هذه الحوادث فان الله وانما اليه راجعون ولا
اقل ان يعرف الرجل ان هذه الكلمة الشائعة هل هي اقوال للمجتهدين
من علماء الدين او هي لبعض المقلدين غير المعتمدين فان كانت للمجتهدين
فلا بد ان يعرف انها مني ونحن نخبر بان امثال هذه الكلمة لا يمكن

ان تكون من العقلاء فضلا عن اهل الاجتهاد وكيف ليسوا مسلمين ان
 يتفقوا بكلام في دين الله تعالى من غير ان يقوم برحمة وبرهان من الله تعالى
 وان كانت للمقلدين فكيف يجتمع الاعتماد عليها عندهم مع اعتقاد ان
 لا يثبت بفهم المقلدين اصلا فان تقصص احد الامرين بالآخر واجب
 من هذا ان كثيرا منهم يتوقف على ان العلماء مذهبهم هل يجوز العمل
 بالحدث ام لا فظن ان لا يصح العمل بالسنة لا يقول عالم برفق قول ان
 قول العلماء يحتاج في ثبوته وصحته وكونه يصلح للعمل به الى الكتاب والسنة
 حتى انما خالف الكتاب السنة ولا يوافقهما يردوا ولا ترى كتب الفقهاء
 يقولون في كل قول وحكم لقول الله عز وجل ولقول رسول الله صلعم
 فكيف يحتاج العمل بالكتاب والسنة الى قول العلماء وهل هذا الاشارة
 الى المنوع وقلب المعقول وتقصص الاصول وجعل للفروع اصولا
 فربما هذا الذي ذكرنا يفيد ان جواز العمل بالحدث لمن فرضنا له من اجل
 البداهيات ومع ذلك فالرواية والدراية رسول هذا الذي ذكرنا
 متوافقات على ذلك فمن الرواية ما ذكر في الهداية يقولون لان قول الرسول
 صلعم لا ينزل عن قول المفتي وفي الكافي والحمد لله اي لا يكون ادنى درجة
 من قول المفتي وقول المفتي يصلح دليلا شرعيا اي للعامة فقول الرسول
 صلعم اولي وهذا الذي ذكر في الهداية انه مذهب محمد ذكر في محيط الخسري
 وغيره انه قول ابي حنيفة ومحمد فيلزم منه جواز العمل للعامة بالحدث
 عندهما مطلقا من غير اشتراط ان اخذ به من يعتد بعلمه اذ يجوز للعامة
 الاخذ بقول المفتي بل يجب عليه كما قال في الفقه ان الحكم في حق العامة
 فتوى مفتية وفي البحر ان مذهب العامة فتوى مفتية من تقييد

بمذهب

بمذهب فكيف لا يجوز او لا يجب عليه العمل به اذا علم انه اخذ به من يعتد
 بعلمه واجتماع الفتوى والحدث في حقه وذكر في الخواتمة
 عن الروضة الزند ونبية سئل ابي حنيفة اذا قلت قولا وكتاب الله يخالفه
 قال اتركوا قولي بكتاب الله فليل اذا كان خبر الرسول صلعم يخالفه قال اتركوا
 قولي لخبر رسول الله صلعم وذكر في المئانة عن الروضة الزند ونبية
 عن كل من ابي حنيفة ومحمد انه قال اذا قلت قولا يخالف كتاب الله في السنة
 صلعم فاتركوا قولي وذكر ابن شحنة في نهاية النهاية انه سئل عن ابي حنيفة
 انه قال اذا صح الحد فهو مذاهبي ذكره الشيخ ابراهيم البيهقي في رسالته
 في منع الاشارة في التشهد وامامنا اشتهر عن الشافعي انه قال اذا صح الحد
 على خلاف قولي فاضربوا قولي بالخائط او نحوه فذلك معلوم مذکور في
 كتب اصحابنا مذهبهم وقد بنى اصحاب المذهب على طبق هذا الكلام فكلما اورد عليهم
 حديث ورفق قول الشافعي مخالفا لراخدا وابروا قولي وجعلوا ذلك
 مذهبهم قال بعض اصحابنا تحقيق في رسالته في علم اصول الحد في تحقيق
 الحد الضعيف انه يجوز عند العلماء التساهل في رواية الضعيف ونسب
 الموضوع بان لم يبين ضعفه في موطأه والقصاص وفضائل الاعمال في صفات
 الله تعالى وحكام الحرام والحلال قيل كان مذهبنا في ان يخرج من كل من
 لم يجمع على تركه وابودا في كان ياخذ ما خذوا ويخرج الضعيف اذا لم يجد الباب
 غيره ويرجعه على رأي الرجال وعن الشعبي ما حدثكم بهؤلاء عن النبي صلى
 الله عليه وسلم في حديثه وما قالوه به ابراهيم فالتفت في الحشر وقال الراي بمنزلة الميتة اذا اضطربت
 اليها اكلتها وعن الشافعي مما قلت من قول واصلت من اصل فيمن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلت فالقول ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهو قولي وجعل يردده انتهى كلامه وفي الباب روايات يطول الكلام ذكرها وقد جمع بعض
 أهل التحقيق في رسالة في بيان جواز العمل بالحديث للعامة روايات أهل المذاهب
 ثم قال والذي يظهر لي بعد التأمل في ما أخذ المسئلة رواية ودراية أن العمل بما هو دليل
 شرعي في ذاته لا يحتمل عر وض غارض مانع من العمل به كالحديث الذي وصل إلى
 العامة إذا احتمل أن يكون منسوخا أو مخالفا لاجتماع جائز إذا كان الاحتمال غير ناشر
 عن دليل وإما إذا كان ناشيا عن دليل فمحال توقف ولو قيل أن عدم جواز العمل
 ما لم يفتش عن ذلك الاحتمال فلا يفي بحرف والله تعلم أنه قل
 وقد عرفت أن احتمال النسخ وغيره لا يضر فيما إذا وافق العامة مجتهد في فهم
 الحديث وعلم أن المجتهد أخذ به كما هو المأمور به فيما نحن فيه كما تقدم تحقيقه
 ولا يخالف جواز العمل وجوبه على العامة في صورة مفردة منتهما ذكره ابن الحاجب
 في مختصر الأصول أنه يجب على العامة تقليد مجتهد لظهور أنه يحصل للعامة في الصورة
 في العمل بالحدوث تقليد من أخذ بذلك الحدوث أيضا على أنه في محل التأمل عند اصحابنا
 بناء على ما ذكرنا أن كلام الله يفيد جواز الأخذ به للعامة من غير اشتراط فهم
 تحقيق الكلام في الرواية على وجه الاختصار وأما الدرامة فالنظر في دليل يعطي
 الجواز مطلقا فكيف مع ذلك الشرط وذلك لما تقر بأن الصحابة رضي ما كانوا
 كلهم مجتهدين على اصطلاح العلماء فإن فيهم القروي والبدوي ومن سمع
 منه صلح حديثا واحدا وصحبه مرة ولا شك أن من سمع منهم حديثا عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن واحد من الصحابة رضي كان يعمل بحسب فهمه مجتهدا
 كان أو لا ولم يعرف أن غير المجتهد منهم كلف بالرجوع إلى المجتهد فيما سمعه
 من الحديث لا في زمانه صلح ولا بعده في زمان الصحابة رضي وهذا تقرير منه
 صلح بجواز العمل بالحدوث لغير المجتهد واجماع من الصالحين عليه ولو لا ذلك لاختلفا

غير المجتهد منهم سيما أهل البوادي أن لا يعملوا بما بلغهم من النبي صلح مشافهة أو بواسطة
 حتى يعرفوا على المجتهدين منهم ولم يرد من هذا عين ولا أثر وهذا هو ظاهر قوله تعالى وما
 أمركم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ونحوه من الآيات حيث لم يقيد بان ذلك على
 فهم الفقهاء ومن هنا عرفت أنه لا يتوقف العمل بعد وصول الحدوث الصحيح على معرفة عدم النسخ
 أو عدم الإجماع على خلافه أو عدم المعارض بالنيابي العمل به إلى أن يظهر شيء من الموانع فيظهر
 فلك ويكفي في العمل كون الأصل عدم هذه المعارض المانعة عن العمل وقد بنى الفقهاء على
 اعتبار الأصل في شيء أحكاما كثيرة في الماء ونحوه لا يحصى على التبع لكثيرهم ومعلوم أن
 من أهل البوادي والقري البعيدة من كان يحج عنده صلح مرة أو مرتين وليسمع شيئا
 ثم يرجع إلى بلاده ويعمل به والوقت كان وقت نسخ وتبدل ولم يعرف أنه صلح أصرا
 من هو لا بد بالمرجعة ليعرف الناس من النسخ بل أنه صلح قرر من قال لا زيد على هذا
 ولا انقص على ما قال ولم ينكر عليه بأنه يحتمل النسخ بل دخل الجنة أن صدق وكذلك
 ما أمر الصحابة أهل البوادي وغيرهم بالعرض على المجتهد ليميز له الناس من المنسوخ قطعه
 أن المعتبر في النسخ ونحوه بلوغ الناس لا وجوده ويدل على أن المعتبر البلوغ
 لا الوجود أن المكلف مأمور بالعمل على وفق المنسوخ ما لم يظهر عنده الناس فاذا
 ظهر لا يعيد ما عمل على وفق المنسوخ بل صحح ذلك حد نسخ القبلة إلى الكعبة المشرفة
 فإن خبره وصل إلى طرف المدينة المنورة كاهل القبا وغيرهم بعد ما صلحوا على وفق
 القبلة المنسوخة فمنهم من وصل الخبر في أثناء الصلوة ومنهم من وصله بعد أن صلح
 والنبي صلح قرهم على ذلك ولم يأمروا أحدا منهم بالاعادة فلا عبرة لما قيل لا يجوز العمل
 قبل البحث عن المعارض والمخصص وإن ادعى عليه الإجماع فإنه لو سلم فاجماع
 الصحابة وتقرير النبي صلح مقدم على إجماع من بعدهم على أن ما ادعى من الإجماع قد
 علم خلافه كآثره في بحر الزركشي في الأصول ويكفي في خلافه ما تقدم من

كلام المللية وهذا بيان لحقيقة الامر والافق الصوري التي نحن فيها قد علم عدم الموانع بهذا
من يعتد بعلمه بهذا الخد فالعلم في هذه الصورة لا يخالف هذا الاجماع ان ثبت لان بحث
من يعتد بعلمه واخذ يعني عن البحث ثانيا فصار علمه بعد البحث المعبر لا قبله كما لا يخفى وهذا
الكلام كله في العاصي اذا التقى لمعرفة الخد بصحته ومعناه ان احدا من اهل الاجتهاد
قد اخذ به وامان له اهلية فالأخذ بالخد في حقه او كدوا وجب اذا اخذ بعض الأمة
وعمله بخلافه بعد ظهور تقليد الاحادي جدي كان اخوف كيف وقد قال نعم فليخذ
الذين يخالفون عن امرة ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب ليم وقد عرفت ان
مقتضى تقليد هم ايضا الاخذ بالخد لقولهم اتروا قول الخبير الرسول صلعم فتقليد هم
في الصورة كما هو ترك الخبير رسول الله صافروا ترك تقليد هم ايضا حقيقة سيما اذا
ظهر على الانسان خد على وفق مذهب احد من الائمة المشهورين ولم يظهر له على وفق
مذهب مامر شئ يصح للاعتقاد خصوصا اذا ظهر من يعتد بتبعيتهم انهم ما وجدوا شيئا
على وفق مذهب مامر يصح للاعتقاد فم ليس من شأن المسلم التمسك على التقليد فان
تجدد مع ذلك فما شبهه بمن قال الله تعال فيهم ولما اتيت للدين او نوا الكتاب
بكل آية ما تبعوا قبلتك فمن ظهر له الخد الصحيح الصالح للاعتقاد وعلم ان من
الائمة من اخذ بغيره ولا يمنع عن ذلك انه على مذهب فلان او فلان فقد قال
نعم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ومن جملة الرعايا صلعم الاخذ
بقوله في التنازع وقد تحقق التنازع بين الائمة فوجب الاخذ بقول الرسول
صلعم والرجوع اليه اذا ظهر فان قلت تكفي في الرد الى الله والرسول ان يقول الله
ورسوله علم قلت مقتضى هذا عين الرجوع الى قولهما عملا اذ هو مقتضى الا
عليه ولا يصير اثبات الاعلية باللسان بلا عمل بقولهما بمنزلة النفاق و
ليس الاستدلال بالخد في المتنازع فيه الا لتخليصه حاصم في ذلك فتدبر

فيه الاخذ لقوله صلعم فقد قال نعم فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر
بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما فمن تجمل على التقليد
واعرض عن اتباع قوله صلعم بعد ظهوره من غير مانع له عن العمل الا التقليد فليخذ
كل الخد بهذه الآية والله نعم اعلم قلت وقد ظهر هذا البحث ان ما قيل ان
ظن المقلد لا عبرة ببر في الاحكام وخبر الاحاد لا يفيد سوى الظن فلا يجوز له العمل به
باطل قطعنا لان قول ابي حنيفة ومحمد والشافعي بان اذا خالف قولنا قول الرسول
صلعم فخذوا بقول الرسول ص ونحوه ليس في حق المجتهد لعدم احتياجه
في ذلك الى قولهم فذلك في حق المقلد فقط لم هذا صريح في جواز العمل بالخبر الاحاد
لظهور انهم ما ارادوا جواز العمل بالمتواتر فانه اقل قليل هذا ولا يمكن ان يكون
اقوال هؤلاء الائمة مخالفة للحديث المتواتر فاذا جاز العمل للمقلد عند
هؤلاء الائمة لخبر الاحاد فما معنى قول من قال لا عبرة بظن المقلد في الاحكام اللهم
الا ان يحمل ذلك على الظن الحاصل بالقياس ونحوه ان ثبت منهم هذا الكلام او
على ان ظنهم ليس بحجة في حق غيره لا في جواز العمل اذ وجوبه في حق نفسه او يقال ذلك
اذ لم يوافق في ذلك الظن احدا من المجتهدين واما اذا وافق احدا فلا فالمراد بالظن
وكلامنا في الظن الذي وافق به احدا من المجتهدين كما تقدم وان كان هذا القيد
مما لا يقتضيه كلامهم وذلك لما حققناه ان عدم العلم بما اذا كان فهمه موافقا
لفهم المجتهدين مما لا وجب له اذ قد حققنا انه لا مانع له من العمل في هذه الصورة بعد
ظهور الدليل وكيف لا يجب عليه العمل في هذه الصورة بالخد مع قوله نعم والطبعي
والطبعي الرسول وقوله نعم وما ارسلنا من رسول الا ليطلع باذن الله وقوله
صلعم عليكم سنتي وسنة الخلفاء من بعدي وقوله ليباغ الشاهد منكم الغائب
من غير قيد باهل الاجتهاد فاذا بلغ السنة لاحد فكيف يجوز له الاعتراض عنها

هذا العمل البارد وقد قال الله تعالى في محذرات الذين يخالفون عن امره والقرآن مملو
من امثال ذلك ثم نقول لا بد من حمل قول من قال لا عبرة بظن المقلد ان ثبت على انه
لا يجوز له الاخذ بما هو ظن الاصل مثلاً كالقياس وعلى نحو هذا كما ذكرنا على انه لا يجوز له
الاخذ بما هو ظن مطلقاً وان كان ظن السند قطعي الاصل ولا يشك عليه انه صحيح
لا يمكن له العمل باقوال الامة لظهور انما غير ثابتة عند العوام قطعا بل ليس الظن في
ثبوتها كالظن في ثبوت الاحاديث فاذا قلنا بعدم جواز العمل بالاحاديث
بسبب الظن في ثبوتها عند المقلد ويقول ان ظن لا عبرة به فتجرب ان لا يكون لظنه
عبرة في الاقوال المنقولة عن المجتهدين في فهم ينبغي ان لا يجوز لهم العمل بتلك الاقوال
بل ينبغي ان يجب عليهم الرجوع الى المجتهدين الاحياء وهم فرضوا ان ليس في الدنيا
مجتهد حي فينبغي ان يستقطع عن العوام التكليف بل عن العالم التكليف غالبها
لظهور انهم لا يأخذون فيها بالاحاديث ولا باقوال المجتهدين للسر والعمى
بالظن وظنهم لا عبرة به ولا مجتهد فيهم حتى يتبع غيرهم وهذا كما ترى مصيبة عظيمة
قلت على ان الوفاء لعدم ايجاد الله تعالى المجتهدين يستقطع التكليف عن العالم
الاجماليهم قطعاً ودلالة على المطلوب قطعاً وهو اقل قليل ثم نقول اذا لم
يجز للعوام العمل بالظن اصلاً لما قلنا ان لا عبرة بظن غير المجتهد اصلاً نقول كيف
يثبت عليهم وجوب العمل باقوال المجتهدين ان كان بدليل ظني فقد عرفت ان ذلك
يفيد الظن لهم وبه لا يثبت في حقهم شيء وان كان يقطم معلوم ان المسئلة
غير قطعي وقد كثر العمل للعامة والمقلد بحجته ولا شك ان ذلك لا يثبت
بقول المجتهد لظهور ان الكلام في ثبوت قولي له عليه وجوب العمل عليه بقولي
وقد انكر الظاهرية وغيرهم جواز التقليد فكيف يقال بان وجوب التقليد
قطعي في لا يثبت التكليف في حق العامة اصلاً الا بما هو قطعي له وما الظن

فلا يجوز له العمل به اصلاً ثم اذا قلنا بهذا الاصل ان الظن لا عبرة به اصلاً ولو
كان ظناً في السند يلزم ان لا تقوم الحججة بالاحاديث على احد من الموجودين
كالرافضة وغيرهم من الفرق لضالة خذلهم الله لهم لجواز ان يقولوا نحن مقلدون
لغيرنا والحجة لا يقوم بالظن الا على مجتهد وقد علم من اصلكم انه لا مجتهد في الدنيا
فكيف تقيمون علينا الحججة الظنية مع انه لا يحصل بها الا الظن ويجب علينا
ان لا نأخذ بذلك الظن او لا يجب علينا ان نأخذ به فيلزم العجز عن اقامة الحججة
بالاحاديث ثم انظر الى سخافة التمسك بهذا الكلام وهو ان لا عبرة بظن المقلد
اصلاً مع انه باطلاً قد علم بطلانه ولم يعلم ان قائله من هو ولو سلم ان قائله
مجتهد وقد اجمع عليه فقد سمعت تاوله على ان قول مجتهد واحد لا حجة
فيه بالاجماع في المسائل العلية الاصلية وهذه المسائل لثرتها وقد عرفت
ما فيها من المفساد اذا جرى على اطلاقه ومع ذلك فنقول كيف يجوز للمقلد
العمل بقول المجتهد مع انه في الاصل ظني متضمن للتقليد الذي هو مما ذم الله
تعالى في مواضع من كلامه وانما جواز ضرورة حاجة العوام الى جواز العمل به لظني
ثم ثبوت عند هذا المقلد ظني لم يثبت اسناده الى ذلك المجتهد اصلاً وانما
مداه على حسن الظن بالنقل بل قد يكون ثبوته وهمياً او شكيماً اذا اختلفت
النقل في نقل قول المجتهد فيقول احد انه كذا والاخر انه كذا ثم هو ظني باعتبار
انه هل بقي عليه ذلك المجتهد او رجع عنه ولا شك في ثبوت الظن سيما اذا
نقلوا عنه اقول ان المجتهد لم يثبت في ذلك مما بقي عليه المجتهد ينبغي ان يكون
مشكوكاً فنقول كيف جاز له العمل مع هذه الظنون بقول مجتهد ولم يجوز له العمل بقول
الرسول صلعم مع انه قطعي اصلاً وظني اسناداً واسناده متصل ونقلته او ثقتي فظن
ثبوت اقرى من ظن ثبوت ذلك المنسوب الى المجتهد واذا كان الظن مانعاً

من العمل فلهذا يمنع له العمل بقول المجتهد والا فلا شيء يمنع من العمل بالحد فأنظر في
 هذا وبالله التوفيق وبالله ازمة التحقيق بقول الظنية لازمة لقول المجتهد بالنظر
 الى المقلد اذا لا انفارصا وان لم تكن تلك الظنية بالوجه المذكور ايضا
 وذلك لان المجتهد واحد من الاحاد فيجب عليه في اخباره عن نفسه بان المجتهد
 فوق رايه على كذا ما يجري على سائر الاحاد فانه ليس بمعصوم كالنبي صلى الله عليه
 عليه السهو في هذا الاخبار والنسيان ويمكن منه صدور الكذب في
 هذا الاخبار ايضا على وجه الاحتمال فلا يحصل القطع بهذا الاخبار للمقلد
 اصلا وان تواتر عن ذلك المجتهد فاذا لم يكن يظن المقلد غير فلا يمكن له العمل بقول
 مجتهد اصلا والعجب انهم يعرفون ان المجتهد يخطئ ويصيب وهو من جملة عقائد
 والنبي معصوم من الخطاء ثم مع ذلك كله يصرون على كلام المجتهد كما ترون
 ويدعون كلام النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقولون لو سلم ان ظن المقلد لا عبرة به اصلا ولا
 يحسن ولا يجوز له ولا يجب عليه ان يرجع الى ظنه ويترك قول المجتهد
 فنقول لا يلزم في الصورة التي نحن فيها من ترك قول صاحب المذهب
 الى العمل بالحد العمل بظنه اصلا بل اللازم فيها ترك تقليد من خالف قول الحد
 الى تقليد من وافق قوله الحد وليس في ذلك ترك التقليد وعمل بظن نفسه
 كما ترى فليس فيما قلنا الا لزوم تقليد من يظنه موافقا للحق وترك تقليد
 من يظنه مخالف للحق في مسألة ولا يخفى انه ينبغي ان يكون ذلك واجبا
 على المقلد لان حقيقة التقليد هو حسن الظن بالمجتهد وقبول قوله من غير دليل
 ولا يخفى ان ادخال حصول المقلد ظن في مسألة فلا يمكن ان يحسن الظن في تلك
 المسألة الى من يخالف ظنه لظهور ان الظن لا يتعلق بالقيضين فيتمثل
 كما يمكن منه تقليد المخالف صلا فضلا عن يجوز له ولا يجب عليه بل اصح

لا يتحقق منه الا بالنسبة الى الموافق فليس فيما يقول الا انه يجب عليه ان يقلد
 من يظنه على الحق ولا يجوز له ان يقلد من يظنه على الخطا فكيف يتصور من مسلم ان
 يقول لا يجب عليه تقليد من يظنه على الهداية والصواب ويجوز له تقليد من يظنه
 على الضلالة والخطا فان الخطا في الاجتهاد عند عدم ضلالة على ما قالوا في تحقيق
 حديث لا يجتمع امتي على ضلالة ثم اذا علمت ان حقيقة التقليد الظن فلو قلنا
 ان ظن المقلد لا عبرة به يرتفع التقليد عن العالم لان ليس الا الظن فلا ينبغي ان
 يجوز العمل بالتقليد لان من باب العمل بالظن وهو غير جائز فانظر ما في هذا ثم اذا
 قلنا انه لا يجوز للمقلد ان يتبع ظنه الحاصل له بالنظر في الحجج الشرعية وان كان
 موافقا لكثير من المجتهدين بل يجب عليه تقليد غيره كالذي قلناه قبل النظر في
 الدليل وان رآه مخالفا لمقتضى الدليل فينبغي ان لا يجب على مقلد اهل الاهل الذي
 حصل له الظن بخلاف ما عليه امامه ان يترك قول امامه باخبار الاحاد لانها
 ظنية فلو فرض ان امام الضال قد اخبره بان يجب عليه ان يسب مثله
 بعضا كابر الصحابة كما هو دأب الرافضة الباطنية في الاوقات الشريفة كقول الاذان
 وادبار الصلوة ثم حصل له الظن بالاحاديث ان المندوب في هذه الاوقات
 الاشتغال بالاذكار والاوراد وحصل له بان مقتضى الدين تعظيم الصحابة
 لا تحقيرهم مثله فينبغي ان تقول لا يجب على هذا المقلد الرجوع لما ظهر له بالدليل
 بل يجب عليه البقاء على ذلك التقليد ونقول انه بذلك الفعل مثاب ولا
 ترك الى الاوراد والاذكار يكون عاصيا لترك التقليد الواجب عليه الى
 ظنه الذي لا عبرة به وترك الواجب عليه بالتقليد الى ما هو مندوب
 اليه بالظن ومثل هذا لا ينبغي ان يصح عن مسلم فانا قلنا اذا ظهر عليه
 الحق ظنا يجب عليه الرجوع الى الحق وترك التقليد الذي يظنه باطلا فاما



فرق بين ذلك وبين من يقلد اماما يظنه انه خالف الحق في مسئلة او مسائل كثيرة
ولو فرضنا ان احدا من الروافض ظهر له خطأ مذهبه في بعض المسائل لم يستل السب
مثلا مظنا هل يقول عليه انه في التقليد عاص بعد ذلك بل يجب عليه الرجوع فانظر
هذا والعجب ان اذا ظن احد المجتهدين على الحق في مسألة تروى اسطرظهور الحق الى
جانبه فلا يشك ان كون الثاني على الحق عنده يكون متوهما فتقول هل يجب عليه
او يحوز ان يثبت على تقليد قول من يتوهم انه على الحق ولا يجب عليه ولا يجوز
له الرجوع الى قول من يظنه انه على الحق مثل هذا مما يستبعد العقل والعجب
انهم يعدون الانتقال من مذهب الى مذهب غير من اشده اقسام الفسوق
او اقصاه فهل يقول لهذا الرافضي لا يجوز له الانتقال من مذهب الى مذهب لا يقول
به وانما طعننا في الكلام كل الاطناب مع ان المسئلة استطرادية في الكتاب
لما ان غرضنا من وضع هذه الحاشية تقوية الحق بالسنة السنية والشرع
براهين غير تقليد مذهب معين على خلا ما هي اب اهل الزمان فاجبتنا
ان نجعل هذا البحث مقدمة من مقدمة مائة وايتضا فقد راينا ناسا يتساقطون
في الاخذ بالحق ولا يهتمون بامرهم ويرون ما يخالف مذهبهم من الحديث
كان امرهم رد ويتخذون ما يوافقهم مقبولا مع ان التحقيق ان يرد ما
يخالف الكتاب والسنة لقول صلعم من احد في امرنا هذا ما ليس منه فهو
رد فاعل هذه المقدمة ان شاء الله تعالى تنفعهم في التحرر عن سقوتهم
والله يقول الحق وهو يهدي السبيل انتهى كلام الحق الى الحسن السند
رحمه الله تعالى بطوله قال ابن ابي عمير بن الحسن العلوي في ربيعة او
ما كان في كتاب الله الناطق وما اشبهه وما كان في سنة رسول الله صلعم
وما اشبهها وما كان فيما اجتمع عليه الصحابة رحمهم الله وما اشبهه وكذلك

ما اختلف فيه

ما اختلف فيه لا يخرج عن جميعه فاذا وقع الاختيار فيه على قول فهو علم
تقيس عليه ما اشبهه وما استحسنه عامة فقهاء المسلمين وما اشبهه
وكان نظيره وقال لا يخرج العلم عن هذه الوجوه الاربعة قال ابو عمرو
محمد بن الحسن وما اشبهه يعني اشبهه الكتاب وكذلك قول في السنة واجماع
الصحابة يعني ما اشبهه ذلك كله فهو القياس المختلف في الاحكام ومراعاة
القياس على هذه الامور قال البيهقي في المدخل اخبرنا ابو عبد الله الحافظ قال
سمعت محمد بن الحسن بن تالويه يقول سمعت ابا بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة
يقول سمعت ابا بكر الطبري يقول سمعت نعيم بن حماد يقول سمعت ابن المبارك
يقول سمعت ابا حنيفة يقول اذا جاء عن النبي صلعم فعلى الراي والعين واذا
جاء عن اصحاب النبي صلعم فمما هم في قولهم واذا جاء عن التابعين زاحمناهم و
قال ايضا اخبرنا ابو عبد الله الحافظ قال سمعت ابا جعفر محمد بن صالح
بن هاني يقول سمعت محمد بن محمد بن عمار بن العلاء يقول سمعت بشير بن الوليد
يقول قال ابو يوسف لا يحمل احد ان يقول مقالتنا حتى يعلم من اين قلنا
قال شيخنا مشايخنا محمد بن حياث السند اللانم على كل مسلم ان يجتهد
في معرفة معاني القرآن وتبعية الاحاديث وفهم معانيها واخراج الاحكام
منها فان لم يقدر فعليه ان يقلد العلماء من غير التزام مذهب لا يشبه اتحاد
بنينا وينبغي له ان ياخذ بالاحوط من كل مذهب ويجوز له الاخذ بالرخيص والضعف
واما بدو منها فالاحسن التمسك اماما احدا من اهل زماننا من التزام مذهب
مخصوصة لا يروى لا يجوز لكل منهم الانتقال من مذهب الى مذهب فجهل
بدعة وتقصير وقد رايناهم يتركون الاحاديث الصحاح غير المنسوخة
ويتعلقون بمذاهبهم من غير سند ان الله وانا اليه راجعون انتهى

قلت وقوله يشبه اتخاذ نبي الخ بهو عين اتخاذه رباً على ما تقدم
 في المقدمة عند تفسير قوله تعالى اتخذوا احبارهم ورهبانهم ارباباً من
 دون الله لا يميز من حديث عبد بن حاتم وغيره وقد قال الشافعي ما من
 احد الا ويذهب عليه سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتعزب عنه كما نقله العراقي
 عنه فاذا ائتم نفسه تقليد مجتهد معين والتفق ان ذلك المجتهد فاته
 سنة دالة على تحريم شئ واجتهد فيه واحله باجتهاده من قياس
 او استحسان او غير ذلك وبلغت السنة مجتهد غير فخره اتباع السنة
 وعلم هذا المقلد السنة المذكورة الدالة على تحريمه بواسطة المجتهد
 الاخر وقد ائتم نفسه تقليد الاول الذي احله فضم على تقليد بتحليله
 مع علمه بوجوب السنة الدالة على تحريمه ومنعه تقليد الاول لاتباع السنة
 لا اعتقاده عدم الجواز الانتقال عن تقليد الاول فقد اتخذ الاول رباً
 من دون الله تعالى يجعل له ما حرم الله ويحرم عليه ما احل الله انا لله وانا
 اليه راجعون وقال لشيب بن محمد بن ايضا الوقيتبع الانسا من النقول
 لو جد اكثر مما ذكره دلائل العمل على الخير اكثر من ان تذكر واشهر من ان تشهر
 لكن ليس ببليس على كثير من البشر فحسن لهم الاخذ بالرأى لا الاقوال وهم
 ان هذا هو الاول والاخير فجعلهم بسبب ذلك محرومين عن العمل بحديث
 خير البشر صلى الله عليه وسلم وهذه البلية من البدل والكبر ان الله وانا اليه راجعون
 ومن اعجب العجائب انهم اذا بلغهم من بعض الصحابة رضاء ما يخالف الصحيح
 من الخبر لم يجدوا له محمداً يجوزوا عدم بلوغ الحديث اليه ولم يقل ذلك
 عليهم وهذا هو الصواب واذا بلغهم حديث يخالف قول من يقلدونه
 اجتهدوا في تأويله القريب والبعيد وسعوا في محامله النائية

والدانية ورمها حرفوا الكلم عن مواضعها واذا قيل لهم عند وجود المحال المعقولة
 لعل من تقلدوا ولم يبلغوا الخبر اقاموا على القائل القيامة وشنعوا عليه اشد الشنعا
 ورمها جعلوه من اهل البشاعة وثقل ذلك عليهم فانظروا بها العاقل الا هو لا المشا
 يجوزون عليه علم بلوغ الحديث في حق ابي بكر الصديق الا كبر واحزاب
 ولا يجوزون ذلك في رباب لما ذهب مع ان اليون بين الفريقين كما بين السهام
 والارض وتراهم يقرءون كتب الحديث ويطلعون فيها ويدرسونها لا يعملوا بها
 بل يعملون دلائل من قلده وتاويل ما خالف قوله ويبالغون في المحال البعيدة
 واذا عجزوا عن المحمل قالوا من قلدهنا علم منا بالحديث او لا يعلمون انهم يقيمون حجة
 الله نعم عليهم بذلك ولا يستوي العالم والجاهل في ترك العمل بالحجة واذا امر
 عليهم حديثاً فقول من قلده ان بسطوا واذا امر عليهم حديثاً يخالف قوله او
 يوافقون ذهب غيرهما انقبضوا ولم يسمعوا قول الله فلا ويرك لا يؤمنون
 حتى يحكموا في ما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا
 تسليمًا قال الصغاني في مشارق الانوار اخذت مضجعي ليلة الاحد
 الحادية عشر من شهر ربيع الاول سنة اثنين وعشرين وستمائة وقلت
 لهم اني الليلة تنبيك محمد صلى الله عليه وسلم في المنام وانك تعلم اشتياقي اليه فاني بعد
 هجرة من الليل كاني والنبي صلى الله عليه وسلم في مشربة ونفر من اصحابنا اسفل منا عند
 درج المشربة فقلت يا رسول الله ما تقول في ميت رماه البحر احلال
 فقال وهو متبسم الي نعم فقلت وانا اشير الي من اسفل الدرج فقل الاصحاح
 فانهم لا يصدقوني فقال لقد شتمتني وجابوني فقلت كيف يا رسول الله
 فقال كلاما ليس يحضر في لفظه وانما معناه عرضت قولي على من لا يقبله
 ثم اقبل عليهم يلومهم ويعظمهم فقلت صبيحة تلك الليلة وانا اعني بالله

من ان اعرض حديثه بعد ليلتي هذه الاعلى الذين يحكمون فيما شجر بينهم
ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما انتهى وكثير من
هو الا الطائفة المتعصبة من يدعي علم فهم الحق اذ قيل لهم لا تعلق بالحق
مع ادعاء الفضيلة والتعليم وتعلمه واستدلاله لمن قلده وهذا من غرر الخراف
ولو اذهب لا ذكر لك ما فيهم من العجالة لال الكلام وفي هذا المقدار كفاية لمن
نزل الله بصيرته وارشده الى الصواب انتهى كلام الشيخ محمد حيا السند بطو
قلت ولقد صدق الشيخ رحمه و بذل النصيحة و ارشده والله الهادي
لقد سمعت لونا ديت حيا له ولكن لاحيات لمن تنادي المقصود
فيما قاله مالك بن النعمان دار الهجرة وما ذكره اتباعه السادة المهرة حدثنا
شيخنا المعمر و بركتنا المذخر محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله
الشريف عن محمد بن ابراهيم الحنفى اخبرنا ابو الفضل الحافظ احمد بن علي
بن حجر العسقلاني اجازة عن ابي اسحق ابراهيم بن احمد بن عبد الواحد
التنوخى سمعا عن ابي محمد بن ابي غالب بن عيسى السمرقاني عن الحسن بن المقير
عن ابي الفضل بن ناصر عن ابي عبد الله محمد بن فتوح الحميد عن الحافظ
ابي عمر بن عبد البر حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن قال حدثنا ابو
عبد الله محمد بن احمد القاضي المالكي ثنا موسى بن اسحاق قال ثنا ابراهيم
بن المنذر قال فامعن بن عيسى قال سمعت مالك بن انس انما اناب بشر خطي
واصيب فانظر في رأيي فكلما وافق الكتاب والسنة فخذوه وكلما لم
يوافق الكتاب والسنة فاتركوه وذكر احمد بن مروان المالكي عن ابي
جعفر بن رشد بن عن ابراهيم بن المنذر عن معن عن مالك مثله و بئر الى
ابي عمر اخبرنا عبد الرحمن بن يحيى قال حدثنا احمد بن سعيد قال ثنا عبد

بن بحر قال ثنا محمد بن اسماعيل الصايغ ثنا ابراهيم بن المنذر ثنا مطرف
قال سمعت مالكا يقول قال لي ابن هريرة لا تمسك على شيء فيما سمعت
منى من هذا الرأي فانما افترته انا و بريعة فلا تمسك به وقال سند
بن عثان في شرحه علمي و تترسخون المعروفة بالكم ما نصه والفقهاء
ماخذ الكتاب والسنة والاجماع والعبرة وما كان الاستقلال بعلم الفروع
مستندا على امرين لا بد منهما احدهما معرفة فقه اهل العصر من اهل الفقه
والعقد والحل والثاني معرفة اصول الفقه والتصرف فيها براد الفروع الا
فالاول كان شرطاليا من المتصرف من خرق الاجماع وينتج منها جلا فتد
والاتباع والثاني كان شرط التحصيل العلم لان العلم لا يحصل الا بطريقه
لان لا يشترط ضرورة اذ لو ثبت ضرورة لا يستوي الكافرة فيه ولا لا يشترط
ضرورة فانما يشترط نظر او لما كانت الشرعية مستندة الى الرسول صلى الله عليه وسلم
ان يكون النظر فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي جاء عنه نوعان
اقول مسموعة واحكام موصوغة والذي نقل من الاقوال فتد ان القول
والسنة فوجب للنظر فيما لا يستنباط والاستخراج وقد قال تع
ولو ردوه الى الرسول والمالكي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطون منهم
وقد يوجد الوقا من اهل الاقوال على حكم ما وان لم يلق في كتاب ولا
سنة عليه نص فيكون الوقا طريقا الى تبايننا لاننا نعلم ان العقلا في
مجارى لعبادات مختلفو الرتب والدرجات في قوة الفرائض والاعراض
ويتفاوتون في سبل النظر وتشد يد الفكر فيبعد عادة ان يتفق الجمع
والجمع الكثير في مسألة فربما يحية الا ان توقيف هذا برهان القطع
بحجة الاجماع وفي الجملة ان العمل بالاجماع يرجع الى العمل بالنص

لأن الإجماع إنما يتضمن الحجّة وجوبه ما بيناه أو يكون هو في نفسه حجة
فيستند اثباته إلى السمع في قوله نعم ويتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى
ونصليهم إلى قوله صلح لا تزال طائفة من امتي على الحق ظاهرين وفي البخار
ولن تزال هذه الأمة قائمة على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله
إلى أن قال أما مجرد الاقتصار على محض التقليد فلا يرضى به رجل رشيد
ولسنا نقول أنه حرام على كل فرد بل نوجب معرفة الدليل وأقوال الرجال
ونوجب على العامي تقليد العالم واختلاف في تقليد الميت والصحيح يرجع
إليه عند الحاجة والعجز عما هو قرفاذا صح امرئ كتابا عن سلف من أهل العلم
ورواه عنه ثقة ثم نزلت به نازلة في بادية وعسيرة الوصول إلى موطن الفقهاء
وخاف فوات النازلة مثل أن ينسى التسمية على الذبيحة أو يموت مع امرأة
ليست محرما ولا يدري ما يصنع له يغسلها أو يسميها أو غير ذلك فانه يعمل
ما يجده في كتاب المصنف وإن قلده ميتا فهو أولى من اتباعه هو لا بغية علم لأن
ما يجده في صحيفته أصل وما قيل يعلم فهو أولى من اتباع الحق وإنما نقول
نفس المقلد ليست على بصيرة ولا يتصف من العلم بحقيقة إذ ليس التقليد
بطريق إلى العلم بوافق أهل الأفاق وإن نوزعنا في ذلك بهرنا فنقول
قال الله نعم فأحكم بين الناس بالحق وقال بما أراك الله وقال ولا تقف
ما ليس لك به علم وقال وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون ومعلوم أن العلم
هو معرفة العلوم على ما هو به فنقول للمقلد إذا اختلف لأقوال في شعبة
المدائني من أين تعلم صحة قول من قلده تردون غيره أو صحة قوله لعل قوله
أمرى ولا يبدى كلاما في قول إلا انعكس عليه في تقييده سيما إذا عرض له
ذلك في قوله لا ما من مذهب الذي قلده وقوله يخالفها البعض ثمة الصحابة

وتبع الطلبات ولا يبقى له محصول فإن قيل هذا انعكس عليكم فيما تظنون عند
جريان القياس فمن أين تعلمون أنه الحق والظن لا يغني عن الحق شيئا قلنا
نحن نقطع ونتيقن لما ذكرناه من تعارض الصحابة أن العمل يجب عند قيام الظن
المستند إلى وضع الشريعة فالعمل إذا عند الظن ليس بمجرد الظن ولا يمكن بدليل
سابق مقطوع به وبما نرى بالمثل أن الحاكم يتيقن أنه يجب عليه الحكم إذا ثبت
له الظن عند قيام البينة فإذا قامت البينة وجب الحكم استند وجوبه
إلى قطعي ولكن أنما ظهر العمل بالقطعي عند قيام الظن في الثاني كذا في الفتوى
وجب العمل عند قيام الظن مستند إلى الدليل القطعي السابق فافهم ما للتقليد
فهو قبول قول الغير من غير حجة من أين يحصل به علم وليس مستندا إلى قطع
وهو أيضا في نفسه بدعة محدثة لا نعلم بالقطع أن الصحابة رضوا الله
عليهم لم يكن في زمانهم وعصرهم مذهب رجل معين يدعى ويقال
إنما كانوا يرجعون في النوازل إلى الكتاب والسنة وإلى ما يتحضر بينهم من
عند فقهاء الدليل إلى القول وكذلك تابعوهم أيضا يرجعون في النوازل
إلى الكتاب والسنة فإن لم يجدوا نظرنا إلى ما أجمع عليه الصحابة
فإن لم يجدوا اجتهدوا واختار بعضهم قول صحابي فراه الأقرى في دين الله
نعم ثم كان القرن الثالث وفيه أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل
فإن مالكا توفي سنة تسع وسبعين ومائة وتوفي أبو حنيفة سنة
سنة وخمسين ومائة وفي هذه السنة ولد الإمام الشافعي وولد
ابن حنبل سنة أربع وستين ومائة وكانوا على منهاج من مضى لم يكن
في عصرهم مذهب رجل معين يتدلرسون به وعلى قريب منهم كان اتباعهم
فكم من قول لمالك ونظراي خالف فيها أصحابه وأولئك الذين خرجنا

من مقصود هذا الكتاب ما ذاك الاجمعهم الآت الاجتهاد وقد رتبهم على ضرب
الاستنباطات ولقد صدق الله تعبه نبيه صلى الله عليه وسلم في قوله خير الناس قرني ثم الذين يلونهم
ثم الذين يلونهم ذكر بعد قرن قرنين او ثلاثة والحد في صحيح البخاري فالعجب لاهل التقليد
كيف يقولون هذا هو الامر القديم وعليه ادركنا الشيوخ وهو ما احدث بعد مائتي سنة
من الهجرة وبعد فناء القرون الذين انشئ عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم ولوقلت لاحد من مالكي
مذهبه مذهب من لم يخرج جوابي وحكي اهل التواريخ ان الذي شاع مذهب مالك
بالاندلس فانه هو عيسى بن دينار وانما كان يعمل بمذهب الازلي وزاعى وكحول فكيف يدعون
انه هو الامر القديم عندهم ولما ارغم بعض اهل تقليد الحجة واستبان له الحجة قال
نحو لا ننكر ان اصول الفتوى القران والسنة والاجماع والقياس ولكن من يفتي بشرطة
النظر ويستقل باعبائه فتقول لم نحن نقطع انه من باب من العلم كاليسلك في عصر مالك
الا وهو مفتوح الى الآن لم يشاء ان يسلك ولا يحتاج الناظر ان في كل فوهة رتبة فوهة
فانا نعلم قطعاً ان الصنعة كانت مختلفة في المذهب وكان الامام منهم يستفتي من هو فوق
ويرى ان نظره نافذ وحكمه ماض وقد قال الله تعبه وفوق كل ذي علم عليم وقدما
ابوبكر وعمر رضي الله عنهما لم يستتما حفظ جميع القران والرواية عن علي رضي الله عنه في ذلك متخافتين
وكان عمر في مجالس عدة يستدعى الحد عن الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض النوازل من حضر من الصحابة
وكذلك ابو بكر فانه قال للجرة ما علمت لك في كتاب الله نعم نصيبا ولا في السنة حتى
سوى له الحد فيها ولقد كان مالك وابو حنيفة ونظر اوههم غير متجبرين في اللغة
والنحو حتى تقل عن بعضهم في ذلك ما لا يخفى مثله نعم لا بد ان يوجد من كل قرن من
وقد برع الائمة من ذلك بسهم لما راوا انه لا بد لمن يتجرى في طلب العلم من معرفة اصول
وفروع وعبر ارتباط فروعها باصولها والحاق مسائل اخرى وقطعها عن
اخرى وتزجج الادلة عند تعارضها جميعا لذلك مسائل نظرية تشمل على مسائل

فنون مسائل الفروع من مسائل الطهارة والصلاة وسائر العبادات ثم المعاملات
من البيوع والائتمار والاقضية والشهادات والجراحات ومسائل الجنائيات
والتوارث وغير ذلك ورسومها بذكر الخلاف بين المذاهب المشهورة في مذهب
مالك وابو حنيفة والشافعي رحمهم الله تعبه فذكر في كل مسألة كل ما ورد فيها
من الكتاب على وجوه الاحتجاج به من نص او ظاهر او عام او مفهوم او دليل خطاب او
في ناسخ ذلك ومنسوخه ومجمل ومبين ومطلق ومقيد وظاهر ومحملة ومخير
وكنايته وما حظ ذلك من جهة النحو كالواو في الجمع وشم في الترتيب والفاء في التعقيب
والباء في التبعية وما حظ ذلك من جهة اللغة حقيقة او مستعارة كالمسود
في الجماع ونحوه ويذكر في ما جاء في السنة من حديث صحيح او مشهور او مضطرب
او معتل ويميزون درجات الاخبار وحجج مقابلة الخبر بالخبر والاية بالخبر وكيف
يخص القران بالسنة او يقيد وتزجج نص السنة على ظاهر القران وغير ذلك من
وجوه النظر التي لا يتصل اليها الا بالجهل والكذب فيذكر الطالب بالتميز والممارسة
في اقرب زمان ويذكر من حظها من جهة الاجماع وموقع الوفاق والمطالبة بتحقيق
ذلك ووجوه كذا ذلك يذكر من حظ المسئلة من الاعتبار وترتيب درجات من
قياس حلي او قيات قريب وتزجج العلل بعضها على بعض ومعرفة ما يفسد ها من
تقصير او كسر وعدم تأثير وتعليق عند مقتضى وفساد اعتبار ومقابلة الجمع
بالفرق وغير ذلك من فنون صارت بين الطلبة اهلون من حكاية الغزوات والسرائر
واقاموا لذلك مناظرات مباحثات صارت لهم ديدنا وصغرة حتى يهون على احدهم
النظر في مجلد من مسائل النظر وحفظها ومعرفة ما يصعب عليه حفظ كرامات المسائل
المجردة عن النظر المولفة على محض التقليد فجمعوا بذلك بين فروع الفقير واحواله وكيفية
بناء الفروع على الاصول فلا يفرغ الطالب لاجتهاد من المسائل الخلافات الا وقد

اشرق وادى لفلاح ومديده الى حوز قصب السبق هذا وان استبعد الجاهل
 واستغلاه فهو بين ارباب مستغرب مسترخض اذ وجد محله يقبله فان
 كل تزييل يحتمله وكل قسحة لا تصلم له والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله
 ذو الفضل العظيم مع ان المفتي لا يشترط في وصفه ان يكون متممرا في علم الكلام
 وقد اختلف هل يشترط فيه اصل هذا العلم او لا فاشترط ذلك ابو الطيب باه
 غيره وهو قول الاكثرين وقالوا لا يشترط اكثر من كونه عالما بحكم الحادثة التي هي
 فيها وعلم الكلام لا يتعلق له بالحوادث وانما يتعلق بصحة الاعتقاد ومحتل الاعتقاد
 ثبتت للعامة من غير ايمان نظر على سلف بيان ولئن قال المقلدان بعض
 ما ذكرتموه يعسر تناوله على كل الناس قلنا صدقت ووجوب الامامة يخص الله
 تعزها بعض الناس لا كل الناس فليعرف لكل ذي فضل فضله وكل ذي مرتبة مرتبته
 ولا يجوز التقليد والخذل بالجاهل القولي نعم فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا
 تعلمون فاجب الله نعم على كل من لا يعلم بان يسئل اهل العلم ومفهوم الامر
 اتباع العلم وكذلك قوله نعم فلا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
 لينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون مفهومه وجوب اتباع المنذرين
 واخذلهم مما يحذرون فم وجعل المنذرين منعوتين بنعت الفقراء لم
 يبلغ هذا المقلد قول مالك الذي قال لا يفقه العالم حتى يراه الناس اهلا للفتوى
 قال سحنون يعني بالناس لعلنا فثبت له العلم ثم منع من الفتيا حتى يستظهر
 على امره برأى لعلماء وقد زدنا من الكلام في هذا الباب ما راينا من يكون اكثر
 الناس الى البدعة فيتمسكون بالتقليد عصمة وينعمون انما الحق الذي
 ما علاه بدعة وتعب لا يفيد ولا عز وفقد قال الفاطم الحكيم في كتابه الخويزي
 وان لم يفتدوا به فسيقتلون هذا فك قديم وقال على بن ابي حمزة شيئا

عاده انتهى كلامه ثم قال في السبب قلت ولقد صدق سند مرح فيما ذكره من
 ذم التقليد للشخص المعين واتخاذ رأي دينه ومذهبه ولو خالف نص السنة والكتاب
 المبين ولا شك في كون هذه بدعة مذمومة وخصله تشييعا احتال بها ابليس اللعين
 على تفرقة جماعة المسلمين وتشيت شملهم وإيقاع العداء والبغضاء بينهم فترى
 كل واحد منهم يعظم امام المجتهدين تعظيما لا يبلغ به احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله
 وجد خذله واقتل مذهبهم فرج به وانقاد له وسلم وان وجد حديثا صحيحا سالما
 من النسب والمعارض مولى لمذهب غير مذهبهم لم يبال لاحتمالات البعيدة و
 ضرب عنه الصفة والعارض ويلتمس لمذهب امامه او جهبا من التبرجج مع مخالفة
 للصحابية والتابعين والنص الصريح وان شرح كتابا من كتب الحديث حرف كل خذ
 خالف رأي الحديث وان عجز عن ذلك كله ادعى النسب بلا دليل او النصوص صيدة او علم
 العمل بر او غير ذلك مما يحضره هذه العليل وان عجز عن ذلك كله ادعى ان امامه
 اطلع على كل مروى او جله فترك هذا الحديث الشريف لا ف قد طلع على طعن فيه
 برأى المنيف فيتخذ علماء مذهب اربابا وبقية المناقيرهم وكما ما هم ابو اباو يعتقد
 ان كل من خالف ذلك لم يوافق صوابا وان نصحه احد من علماء السنة اتخذه
 عدوا ولو كانوا قبل ذلك احبا باوان وجد كتابا من كتب مذهب امامه المشهور
 قد تضمن نصحه وذم الراي والتقليد وحرض على اتباع الاحاديث المشهورة
 نبذوا وراء ظهرهم واعرض عن نصيه وامره واعتقدوا حجرا محجورا وجعلوا مختصرت
 المتأخرين سعيامشكورا لتركهم الدليل وتعصيتهم للتقليد واعتقادهم انه
 الراي لسديد وشاهد ذلك كل ان تتامل مذهب مالك فترى كتب
 علماءهم المتقدمين قد ملأوت بالادلة وحشيت بدم المقلدين كل لبس
 للقاضي اسماعيل والمجعية لابن عبدوس والتمهيد لابن عبد البر

والطراز لسند بن عنان وقد نبذها المتأخرون وراء ظهورهم واقبلوا
كل الاقبال على ما ابتدءه المتأخرون من حذف الدليل في مختصراتهم واولوا
بالتعليد بلا دليل لاعتقادهم ان الاشتغال به عناء وتطويل انا لله وانا اليه
مرجعون فان قلت قد فهمنا ان الاشتغال بالكتب المختصرة المتقدمات
في المذهب ليس ^{بمختص} بكنة تفعا وانما هو جعل مركب فبين لي كيفية طلب العلم
النافع فالجواب ان العلماء قد تبينوا غاية البيان قتال ما انفكلك قال
ابو عمر بن عبد البر حافظ المغرب طلب العلم درجات ومناقب وترتب لا ينبغي
تعديها ومن تعداها جملة فقد تعدى سبيل السلف حرم ومن تعدى سبيلهم
عامد اضل ومن تعداها مجتهد زل قال العلم حفظ كتاب الله عز وجل وقوله
وكما يعين على فهمه فواجب طلبه معه ولا اقول ان حفظ كل فرض ولكني
اقول ان ذلك واجب لازم على من احب ان يكون عالما ليس من باب الفرض
حدثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن اصبغ قال ثنا احمد بن زهير قال
ثنا سعيد بن سليمان قال ثنا ميمون ابو عبد الله عن الضحاك في قوله تعدوا
ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب قال حق على كل من تعلم القرآن ان يكون فقيها
من حفظه قبل بلوغه ثم فرغ الى ما يستعين به على فهمه من لسان العرب
كان لذلك عناية كبيرة اعلم ما رده منه ومن سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ينظر في
ناسخ القرآن ومنسوخه واحكامه ويقف على اختلاف العلماء واتفاقهم في
ذلك وهو امر قريب على من قرأ الله سبحانه اليه ثم ينظر في السنن المأثورة
الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها يصل الطالب الى مراد الله عز وجل في كتابه
وهي تقسم للاحكام القرآن فتحاوي في سير رسول الله صلى الله عليه وسلم تنبيه على كثير من الناس
والمنسوخ في السنن ومن طلب السنن فليكن معول على حد الاممة الثقات

وذلك

ذلك

الحفاظ

الحفاظ الذين جعلهم الله تعلم خزائن لعلم دينه وامناء على سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم كمالك
بن انس الذي تفقوا المسامون طرا على صحة نقله وثقافته حديثه وشدة توقيه
وانتقاده ومن جرحه من ثقات علماء الحجاز والعراق والشام كشعبة بن الحجاج
وسفيان الثوري والاوزاعي وابن عيينة ومعه سائر اصحاب ابن شهاب
الثقات كابن جريج وعقيل ويونس وشعيب والنزيدي والليث وحدث هو لا
عند وهب وغيره وكذلك حدث حماد بن زيد وحماد بن سلمة ويحيى بن سعيد
وابن المبارك وامثالهم من اهل الثقة والامانة فمنهم من لا يمتدح العلم عند الجميع
وعلى حديثهم اعتمد المصنفون في السنن الصحاح كالبخاري ومسلم وابي داود
والشافعي ومن سلك سبيل العقيلي والزهدي وابن السكن ومن لا يخصص كثرة
وانما صار مالك ومن ذكرنا معدا ائمة عند الجميع لان علم الصحابة والتابعين في
اقطار الارض انتهى اليهم لبحثهم عندهم الله تعلم والذي شد عنهم يسير
نثر في جنب ما عندهم اخبرنا اسماعيل بن عبد الرحمن ثنا ابراهيم بن بكر
بن عمران ثنا ابن الحسين بن احمد الازدى حدثني هارون بن عيسى ثنا ابو قتادة
عبد الملك بن محمد القاشي قال سمعت علي بن المدني يقول دار علم الثقات على ستة
اشين بالحجاز واشين بالكوفة واشين بالبصرة فاما اللذان بالحجاز فالزهري
وعمر بن دينار واللذان بالكوفة ابواسحاق السبيعي والاعمش واللذان بالبصرة
قتادة ويحيى بن ابي كثير ثم دار علم هو لا على ثلثة عشر رجلا ثلاثة بالحجاز وثلاثة
بالكوفة وخمسة بالبصرة وواحد بواسط وواحد بالشام فالذين بالحجاز
ابن جريج ومالك ومحمد بن اسحاق والذين بالكوفة سفيان الثوري واسرائيل
وابن عيينة والذين بالبصرة شعبة وسعيد بن عروة وهشام الدستوائي
ومعه حماد بن سلمة والذي بواسط هيثم والذي بالشام الاوزاعي

قال ابو عمرو ولم يذكر حماد بن زيد منهم لان لم يكن له استنباط في شيء من علمه
 وحماد بن سلمة وشعبة مثله ومما يستعان به على فهم الحديث ما ذكرناه من العون
 على كتاب الله تعالى وهو علم لسان العرب ومواقع كلامها وشعر لغتها واستعار
 وبجازها وعموم لفظها مخاطبتها وخصوصها وسائر فوائدها لمن قد فهم شيء
 لا يستغنى عنه وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الاوقات يبلغها السنن والقرآن
 والحديث يعني النسخ كما يتبع القرآن وقد تقدم ذكر هذا الخبر عنه فيما سلف من كتابنا
 وعن ابن عثمان قال كان في كتاب عمر تعلم العربية وعن عمر بن زيد قال
 كتب عمر الى ابي موسى اما بعد فتعلموا في السنة وتفقهوا في العربية وعن
 ابن عمر ان كان يضرب ولده على الحديث وقال الخليل بن احمد ما شيء من الدنيا
 على نبي الا يصري طوبى واليه من اللسان البهي ط ينظم الحجة السنية في السلك كس من
 الفقه مثل عقده الحكيم وتزدهج بالحبيب اخي المهيبة ثم مثل الصدى على المشرق
 فاطلب النسخ للحاج وللشعر مقيما للسند المروي ط والخطاب البليغ عند جوت
 ال ط قول يزدهج مثله في الندي ط قال لشافعي رحمه من حفظ القرآن عظمت
 قيمته ومن طلب لفقه نبل قدره ومن كتب الحديث قويت حجته ومن نظر
 في النسخ رقى طبعه ومن لم يصن نفسه لم يصنع العلم انتهى ويلزم صاحب
 الحديث ان يعرف الصالح المودين للدين عن نبينهم صلى الله عليه وسلم و
 يعتنى بسيرهم وفضائلهم ويعرف احوال الناقلين عنهم وايامهم واسبابهم
 حتى يقف على العدل منهم من غير العدل وهو امر قريب بكرة على من اجتهد
 في طلب الامامة في الدين واحب ان يسلك سبيل الدين جاز لهم الفتوى
 نظر في اقوال الصالحين والتابعين والائمة في لفقه ان قدر على ذلك
 فامره بركا امراه بالنظر في اقوالهم وفي تفسير القرآن فمن احب الاقتضار على

اقاويل

اقاويل علماء الحجاز اذ اتفقوا على انشاء الله تعالى وان احب الاشرف على هذا الفقهاء
 متقدميهم ومناخريهم بالحجاز والعراق واحب لوقوف على ما اخذوا وتركوا
 من السنن وما اختلفوا في تبيينه وتأويله من الكتاب والسنة كان ذلك حبا
 وجهما محمودا ان سلم من التخليط نال درجة رفيعة ووصل الى جسيم من العلم
 واسع ونبل اذ فهم ما اطعم وهذا يحصل الرسوخ لمن فقاه الله تعالى وصبر على هذا
 واستحلى مرارتها وحتمل اضيق المعيشة فيه واعلم رحمك الله تعالى ان طلب العلم في
 زماننا هذا وفي بلدنا قد حاد اهل عن طريق سلفهم وسلكوا في ذلك ما لم يعرفوا منهم
 وابتدعوا في ذلك ما بان بجهلهم وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم فطائفة تروى
 الحديث وتسمعه قد رضيت بالدوب في جميع ما لا يفهم وقنعت بالجهل في حمل ما لا
 يعلم فجمعى الغث والسمين والصحيح والسقيم والحق والكذب في كتاب واحد
 ورواها في ورقة واحدة ويدنيون بالشئ وصدقه ولا يعرفون ما في ذلك عليهم
 قد شغلوا انفسهم بالاستكباب عز التدبر والاعتبار فالسنتهم تروى العلم و
 قلوبهم قد خلت من الفهم غاية معرفة احداهم معرفة الكتب الغريبة والاسم الغريب
 والحديث المنكر وتجده قد جهل ما لا يكاد يسع احد اجهل من علم صلاته وحجبه
 وذا كاتبة وطائفة هي في الجهل كذلك واشد لم يغنى بحفظ سنة ولا باصل من القرآن
 ولا اعتنى بكتاب الله عز وجل فحفظوا تنزيلا ولا عرفوا ما للعلماء في تأويله
 ولا في فوائده على احكامهم ولا في حلاله وحرامه وقد طرحو علم السنن والآثار
 وزهدوا فيها واضربوا عنها فاعرفوا الاجماع من الاختلاف ولا فرقوا بين
 التنازع والامتناع بل عولوا على حفظ ما دونهم من الراي والاستحسان
 الذي كان عند العلماء اخر العلم والبيان وكان الائمة يكون على ما سلف
 وسبق لهم فيه ويرون ان حظهم السلامة منه ومن حجة هذه الطائفة

بني

فانك

بني

فيما عولوا عليه من ذلك انهم يقصرون ويتزولون عن مراتب من القول في الدين
لجهالهم باصولهم وانهم مع الحاجة اليهم لا يستغنون عن اجوبة الناس في مسائلهم
واحكامهم فلذلك اعتدوا على ما قد كفاهم الجواب في غيرهم وهم مع ذلك
لا ينفكون من ورود النوازل عليهم فيما يقدمهم في الجواب غيرهم فيقيسون
على ما حفظوا من تلك المسائل ويعرضون الاحكام فيها ويستدلون منها ويتزولون
طريق الاستدلال من حيث استدلال الامّة وعلماء الامّة فجعلوا ما يحتاج اليه
عليه دليلا على غيره ولو علموا اصول الدين وطريق الاحكام وحفظوا السنن
كان ذلك قوة لهم على ما ينزل بهم ولكنهم جهلوا ذلك فعادوا وعادوا صاحبهم
فهم يفرطون في انتقاص الطائفة الاولى وتجهيلهم وعيهم وتلك تعيب هذه
بضرر من العيب وكلهم يجاوزون الحد في الذم وعند كل واحد من
الطائفتين خير كثير وعلم كبير اما اولئك فكا الخزان الصيد لا يبين و
هو لا في جهل معاني ما حملوه مثلهم الا انهم كالمعالجين بايد يريهم الحال
لا يقضون على حقيقة الداء المولد لها ولا على حقيقة لبيعة الداء المعالج
به فاولئك اقرب الى السلامة في العاجل والاجل وهو لا يترق في العاجل
والكبر في الاجل والى الله تعلم تقرب في التوفيق لما يقرب من رضاه وحين السلا
من سخطه فاغناينال ذلك برحمته وفضله واعلم يا اخي المفطر في حفظ
المولات لا يؤمن عليه الجهر بكثير من السنن اذ لم يكن تقدم علمه بها
وان المفطر في حفظ طرق الآثار دون الوقوف على معانيها وقال الفقهاء
فيها الصغير من العلم وكما انها قانع بالشتم من المطعم ومن الله سبحانه
التوفيق والحرمان وهو حسيه وبراعتهم واعلم يا اخي ان الفروع
لا حد لها ينتهي اليه ابد ولذلك تشعبت فخر امران يحيط باراء الرجال

فقد رام ما لا سبيل له ولا غير اليه لا ينزل اليه عليه ما لا يسهم واحد
ان ينسئ اول ذلك باخرة لكثرة فيحتاج ان يرجع الى الاستنباط الذي
كان يفزع منه ويحجن عنه في رعايته ان غيره كان ادرى بطريق الاستنباط
فلذلك عول على حفظ قوله ثم ان الامام يضطر الى الاستنباط مع جهله بالاصول
فجعل الراي صلا واستنبط عليه وانزل الراي منزلة كتاب الله تعالى سنة
رسوله صلى الله عليه وآله وانا اليه راجعون واعلم ان لم يكن مناظرة بين اثنين
او جماعة من السلف لا يتفهم وجه الصواب فيصار اليه ويعرف اصل القول
وعلة فخر عليه امثله ونظائره وعلى هذا الناس في كل البلاد الا عندنا كما شاء
ربنا وعند من سلك سبيلنا من المغرب فانهم لا يقيمون علة ولا يعرفون القول
وجها وحسب احد من يقول فيها رواية فلان ورواية فلان ومن خالف
عندهم الرواية التي لا يقف على معناها واصولها وصحة وجهها فكان قد خالف
بعض الكتاب وثابت السنة ويحيزون حمل الروايات المتضادة في الحلال والحرام
وذلك خلاف اصل مالك رحمه الله من خلاف اصول مذهبه مما لو ذكرنا لطلال
الكتاب بذكره ولتقصيرهم عن علم اصول مذهبهم صار احد من اهل مخالفا
من يقول يقول اي حنفية او اشافعي وغيرهم من الفقهاء وخالفه في اصل قوله
بقي متغيرا ولم يكن عنده اكثر من حكايته قول صاحبه فقال هكذا قال فلان و
هكذا روينا ولما الى ان يذكر مالك ومنزلة فان عارضه الاخر بذكر فضل
امامه ايضا صار في المثل كما قال الاول شكوا اليهم خراب العراق فعاينوا
عليها اشحم البقر وفي مثل ذلك يقول منذر بن سعيد عن غير منقول يقولون
كلما طلبت دليلا هكذا قال مالك وان عدت قالوا هكذا قال الشيباني
وقد كان لا يخفى عليه المسالك ثم وان زدت قالوا قال سمعون مثله

ومن لم يقل ما قاله فهو افك كما فان قلت قال الله سبحانه واكثر واكثر والى جميعا
انت قرن ما حكك كما وان قلت قال الرسول فقولهم كما انت ما لك في ترك ذلك المالك
واجازوا النظر اختلا اهل مصر وغيرهم من اهل المغرب فيما خالفوا فيه ما لك
من غير ان يعرفوا جبر قول مالك ولا جبر قول مخالفه لم يليحوا الظرف في كتب من
خالف ما لك الى دليل يبينه وجبر يقيمه لقولهم وقول مالك جهلا منهم
وقلة تفهم وخوفهم ان يطعم الطالب على ما هم فيه من النقص والقصور في فهمهم
وهم مع ما وصفنا يعيرون من خالفهم ويغتابون ويتجاوزون القصد
في ذمهم ليهي السامع انهم على حق وانهم اولي باسم العلم وهم كسرا ببيعة بحسب
الظمان ما احتجوا اذا جاءه لم يجد شيئا وان اشبه الامور بما هم عليه ما قاله
منصور الفقيه خالفوني وانكروا ما قولكم قلت لا تعجلوا فاني سؤل
ما تقولون في الكتاب فقالوا كما هو في اصولنا دليل له وكذا سنة الرسول
قد افلح من قال ما يقول الرسول كما واتفاق الجميع اصل وما ينكر هذا
وذلك العقل له وكذا الحكم بالقياس فقلنا كما من جميل الرجال ياتي الجميل
فتعالوا نرد من كل قول له ما نقى الاصل او نقته الاصول كما فاجابوا فخر واقتاد العلم
لديهم هو اليسير القليل فعليك يا اخي بحفظ الاصول والعناية بها واعلم
ان من عني بحفظ السنن والاحكام المنصوصة في القرآن ونظر في قاييل الفقهاء
فجعلوا على اجتهاده ومقتضاها لطريق النظر وتفسير الجمل السنن المحتملة للمعاني
ولم يقلد احد منهم تقليد السنن التي يحل تقياد اليها على كل حال ودون نظرهم
يرسخ نفسه ما اخذ العلماء برأيتهم من حفظ السنن وتدبرها واقتل هم في البحث
والتفهم والنظر والشكر لهم سعيهم فيما افادوه ونهوا عليه حمدهم على صوابهم الذي
هو اكثر اهلهم ولم يبرهنهم من الزلل عالم يبروا انفسهم من هذا الطالب التمسك

بسم الله السلف الصالح وهو المصيب لحظ والمعاين لرشد والمتبع لسنة
بنية صلح وهذا صحابته ومن عفى نفسه من النظر واضرب عما ذكرنا وعارض السنن
برايه ورام ان يرد ها الى مبلغ نظره فهو ضال مضل ومن جهل ذلك كله ايضا وقحم
في الفتوى فهو اشد عياضا سبيلا له لقد سمعت لونا ديت حيا له ولكن لا حيوة
لمن تنادي له ولقد علمت اني لا اسلم من جاهل معاند لا يعلم له ولست بناج من
مقالة طاعن له ولو كنت في غار على جبل وعمره ومن ذا الذي يجوز للناس سالما له
ولو غاب عنهم بين حافيتي سره واعلم يا اخي ان السنن والقران هما اصل الامر
والعيار عليه وليس الراي بالعيار على السنة بل السنة عيار عليه ومن اجل
الاصل لم يصيب لفرع ابدى وقال وهب حدثني مالك ان ايا س بن ميمون قال
لربيعه ان الشيء اذا بنى على عوج لم يكديعدل قال مالك يريد بذلك المقتضى الذي
يتكلم على غير اصل بنى عليه كاهر قال ابو عمرو ولقد احسن صالح بن عبد القدوس
حيث يقول يا ايها الدارس علم الا لا تاملس العيون على درسه لمن تبلم الفرع الذي
رهنه كما لا يبحث منك عن اسره ولا لمحور الورق القول ما صدقته الفعل
والفعل ما صدقته القول لا يثبت الفرع اذا لم يكن له يقبل من تحت الاصل ومن
ايات لابن معدان في كل ساع بغير علم فرشه غير مستبان له والعلم حتى له
ضياء في القلب والعقل واللسان كما وعنه ابني لدرءا انه كان يقول
لن تر الى انجيح ما اجبتكم خيارك ومما قيل فيكم الحق فتموه فان عارفة كفعله
وقال ابن وهب عن مالك سمعت ربيعة يقول ليس الذي يقول الخبير بفعله
بخير من الذي يسمعه ويقبله وقال مالك قال ذلك المثنى على عمر ابن الخطاب
ما كان باعلما ولكن كان اسرعنا رجوا اذا سمع الحق قال ابو عمر في الخطاب
له لقد بان للناس الهدى غير انهم غدا بجلايب هو قد تجلبوا له وقد صان

رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا تزال طائفة من امتي على الحق مني حتى يأتي الله
وقال بالغناحية من راي الحق لا تخفى ولا تحصى شواكله، لعمرك ما استوى
في الامر عالمه وجاهله ولا ايضا اذ اتفق الصواب فلا تدع، فانك كلما اذقت الحق
وجدت له على الله تعالى برهان كبره الماهر صفا وطابا، وليس مما يحكم من لا يبالي بالخطا
في الحكومة ام اصابا له قال الحافظ ابو عمر بن عبد البر في كتابه لعلم الذي عليه
جماعة فقهاء المسلمين وعلماءهم ذم الاكثر يعني من الحديث دون تفقه فيه
ولا تدبر ولا تكثر لايمان من موافقة الذنب على رسول الله صلى الله عليه وآله عن قوم من
عن لا يؤمن وقال في موضع اخرها طلب الحديث على ما يطلبه كثير من اهل عصرنا اليوم دون
تفقه فيه ولا تدبر لعانيه فكم عند جماعة اهل العلم وروى بسنده الى يحيى بن ابي
ان قال يكتب حكم الحديث ولا يتفهم ولا يتدبر فاذا سئل احكم عن مسئلة جالس
قال ابو عمر في مثل هذا يقول الشاعر زوال للاسفار لا علم عندهم بحججها الا حكم
الاباء لعمرك لا يدرك البعير اذا غل كما باحماله او مراح ما في الغرائر وقال
عمار الكلبي ان الرواة على حمل بما حملوا مثل الجمال عليها يحمل الودع
لا الودع ينفعه حمل الجمال له ولا الجمال يحمل الودع تنفعه كما وانشد لخشية
ه قطعت بلاد الله للعالم طابا فحملت اسفار افصرت حمارها اذا ما اراد الله
خفا بخله كما اتاج ابا حنيفة لها فاطارها وقال المنذر بن سعيد ان تقربا
شئت تجد انصارا كما ودم اسفار تجد حمارا تحمل ما وضعت من اسفار
مثلت كمثل الحمار كما يحمل اسفار الرواد كما كان ما فيها صوابا ام خطا ان
سئلوا قالوا كذا روينا لا ان كذبا ولا ولا اعتدينا كبرهم يصغر عند الفصل
لان قل اهل الجمل كما انتهى قلت ولقد صدق ابو عمر في محمدي زمانه
اهل المائة الخامسة فكيف بمحمدي القرن الثالث عشر الذين يقرؤن الحديث

قف
هاتك

كش

كما يقر صغار الكتاب القرآن بل قراءة صغار الكتاب القرآن لان صغار الكتاب
يقيمون الفاظه احسن اقاقر ومحمد ثوانا يلحنون في الحديث لحنافا حشالا
يستغلون بفهم معناه واذا دل الحديث على حكم شرعي ذل لظاهره فيجذرون العموم
الذين يحضرون دروسهم بان العمل ليس على هذا الحديث ويقولون لا يجوز العمل
بالحديث بل يكره تحريما وان العامل بالحديث يصيب في الرصاص والنحاس ويخسر عليه
سوى الخاتمة ونحو هذه الالفاظ ولعمري ان لم يكن في هذا ارتداد فهو قريب منه
منهم من يقول لو ورد عن النبي صلى الله عليه وآله حديث صحيح سالم عن المعارض لا يعمل بها الا اذا
عمل بها امام الذي يقتدى به فتأمل هذه العبارة المشيعة ان الله وانما النبي
وقال الحافظ ابو عمر ايضا لا خلاف بيننا في انصاف في فساد التقليد فان
ذلك عن الاكثر وقال ايضا يقال لمن قال بالتقليد لم قلت بخر خالفت لسلف
في ذلك فانهم لم يقلوا وان قال قلت لان كتاب الله عز وجل لا يعلم بوايله
وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله الذي قلته قد علم ذلك فقلت من هو اعلم مني
قيل له اما العلماء اذا اجمعوا على شيء من تأويل الكتاب وحكاية سنة رسول الله صلى الله عليه وآله
او اجتمع راويهم على شيء فهو الحق لا شك فيه ولكن قد اختلفوا فيما قلته فيه بعضهم
دون بعض فاجتهدك بتقليد بعض دون بعض فكلمهم عالم واعلم الذي رغبت
عن قول اعلم من الذي ذهبت الى مذهبه فان قال قلت لا في علمت ان صواب
قيل له علمت ذلك من كتاب وسنة او اجماع فان قال نعم فقد ابطال التقليد و
طوب بما ادعاه من الدليل وان قال قلت لا اعلم مني قيل له فقد كل من هو اعلم
منك فانك تجد من ذلك خلقا كثيرا ولا يخص من قلته اذ عليك فيه ان اعلم
منك فان قال قلت لا اعلم الناس قيل له فهو اذا اعلم من الصحن وكفى بقول مثل هذا
قبحا وان قال انما اقلد بعض الصحن قيل له فاجتهدك في ترك من لم تقلد منهم واعلم

من تركت قولهم افضل من اخذت بقوله على ان القول لا يصح لفضل قائله وانما
يصح بدله الدليل عليه وقد ذكر ابن فرين عن عيسى بن دينار عن ابن القاسم
عن مالك قال ليس كما قال رجل في قوله وان كان له فضل يتبع عليه لقول الله تعالى
الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه فان قال قضي وقلة هم في علمي
يحملني على التقليد قيل له اما من قلدي نازلة معينة تنزل به من احكام الشرعية
عالمات بقوله على علمه فيصدر في ذلك علما يخبر به فعد وركل في علمه
وادى ما نزل به فيما نزل به لم يلزم من تقليد عالم في اجراء الاجتماع
المسلمين ان المكفوف يقلد من يشق بخبره في القبلة لا يقدركم على التمسك
ولكن من كانت هذه حاله هو يجوز له الفتوى في شرائع دين الله تعالى في كل
على اياحه الفروج والراقة الدماء واسترقاق الرقاب وازالة الاملاك وتغييرها
الى غير من كانت في يده بقوله لا يعرف صحته ولا قام له الدليل عليه وهو مقر ان
قائله يخطئ ويصيب وان خالف في ذلك ربما كان المصيب فيما خالف فيه
فان اجاز الفتوى لمن جهل الاصل والمعنى لحفظ الفروع لزم ان يجيزه للعامة
وكفي هذا جهلا وركب القرآن قال الله تعالى ولا تقف على شيء انك تعلم وقال
اتقون على الله ما لا تعلمون وقد اجمع العلماء ان ما لم يتبين ويستيقن
فليس بعلم وانما هو الظن والظن لا يغني عن الحق شيئا انتهى قلت وقد مضى
في المقدمة ما يدل على فساد التقليد من الاثار فلا وجب للاعادة والتكرار
وقال الحافظ ابو عمر بن عبد البر في التهديد عند كلامه على خذ ابي
هريرة اكل كل ذي ناب من السباع حرام وهو اول خذ لاسماعيل بن
ابي حكيم مانصه قال ابو عمر ليس احد الا هو يخذ من قوله وترك الا لابي
صلعم فان لا يترك من قوله الا ما ترك هو وينسخه قوله وعملوا بالحجة لقوله

صلعم ليس في قوله غير حجة ومن ترك قول عائشة في رضاع الكبير وابن الفضل
وقول ابن عباس في ملتعة وغير ذلك من اقاويله وترك قول عمر في تبدل الذك
عليه باليمين في القسامة وفي ان الجنب لا يقيم وترك قول عمر في كراهة الوضوء
بماء البحر وسوء الجنب والحائض وغير ذلك وترك قول علي عليه السلام في ان المحرم
في الصلوة يبنى على ما مضى منها وفي ان بني تغلب يوكل ذبايحهم وغير ذلك مما
روى عنه كيف يستحق حش من مفارقة واحد منهم ومعه السنة الثابتة عن
النبي صلعم وهو الملبى عند الاختلاف وغير نكير ان يخفى على صاحبها والقب
والثلاثة السنة الماثرة عن رسول الله صلعم الا ترى ان عمر في سعة علمه وقا
لزم من رسول الله صلعم قد خفي عليه من توريث المرأة من ديرة زوجها وحديث
ديرة الجنين وحديث الاستيذان ما علمه غيره وخفي على ابي بكر حديث توريث الجدة
فغيرهما اخرى ان يخفى السنة في خواص الاحكام وليس شيء من هذا بضارهم
وقد كان ابن شهاب وهو خير عظيم من احبار هذا الدين يقول ما سمعت
بالنهي عن اكل كل ذي ناب من السباع حتى دخلت الشام والعلم الناطق ينكر ان
يخفي على العالم انتهى وقال في موضع اخر روى ابن القاسم عن مالك السباع
اذا ذكيت بجلودها حل بيعها ولباسها والصلوة عليها وتروى اشهب عن
مالك ان ما لا يوكل لحمه لا يطهر جلده بالديان وقال محمد بن الحكيم وحكاة عن
اشهب لا يجوز تذكية السباع وان ذكيت بجلودها لم يحل الانتفاع بشيء
من جلودها الا ان يدبغ قال ابو عمر في ابن عبد الحكيم وحكاة ايضا
عن اشهب عليه الفقهاء اجل النظر والاشجار والعراق والشام وغير
الذي يشبه اصل مالك في ذلك ولا يصح ان يتقدم غيره لوضوح الدلالة عليه
ولو اعتبر ذلك لا بما ذكره المحرم وانما في الحرم اذ لا يكون فكاة

لاجل النهي الحزم وبالنخزير ايضا وقد اجمع المسلمون ان الخلافة
 ليس بحجة وان عندنا يلزم طلب الدليل والحجة لتبين الحق منه وقد بان الدليل
 الواضح من السنة الثابتة في تحريم السباع ومحال ان يعمل فيها الذكاة واذ لم يعمل
 فيها الذكاة فالتراحي لها ان يكون ميتة فتطهر بالدباغ هذا اصح الاقوال في
 هذا الباب ولما رواه الشهب عن مالك وجبر ايضا واما رواه ابن القاسم عن
 مالك فلا وجه له يصح الا ما ذكرنا من تأويلهم في النهي انه على تنزيه لا على التحريم
 وهذا تأويل ضعيف لا يعضده دليل صحيح وبالله التوفيق انتهى قلت
 فقد بان بما ذكره ابو عمر ضعف ما اصله المتأخرون من مقتضى المالكية اي قول
 مالك في المدونة مقدم على قول غيره فيها وفي غيرها وقول ابن القاسم في المدونة
 مقدم على قول غيره فيها وفي غيرها الى اخرها اصلها وان القول انما يترجم بالدليل
 من الكتاب والسنة والاجماع والقياس عليها لا بمجرد وجوده في كتاب
 معين كمدونة نزلان رواية ابن القاسم التي ضعفها ابو عمر هذا في المدونة وقول
 اشهب وابن عبد الحكيم الذي صححه هنا ليس في المدونة وانما هو في القتيبة
 وقد لمع المتأخرون من المالكية بترجيح القول والرواية بترجيح وجودها
 في المدونة ولو خالف لكتاب والسنة الصحيحة لجمع عليه صحتها كما في
 مسألة سدد اليدين في الصلوة وردوا الاحاديث الصحيحة السالمة
 من المعارضة والنسبة وتركوا لاجل رواية ابن القاسم في المدونة وتر عن
 مالك مع ان رواية القبض ثابتة عن مالك واصحابه بروايات ثقات من
 اصحابهم وغيرهم وقال المحقق العلامة المقرئ في قواعد لا يجوز اتباع ظاهر
 نص الامام مع مخالفة لاصول الشريعة عند خذل الشيوخ قال
 الما حرم اعلم في لا اشد خلافا على مالك من اهل الاندلس لان مالك لا يجر

تقليد الرواة عنه عند مخالفتهم الاصول وهم لا يعتمدون على ذلك
 انتهى وقال ايضا قاعدة لا يجوز رد الاحاديث الى المذهب على وجه ينقص
 من بهجتها ويذهب بثقة بظاهرها فان ذلك فساد لها وحط من منزلتها
 لا اصله الله المذاهب لفسادها ولا رفعها بخفض درجاتها فكل كلام في
 منه ويرد الا ما صح لنا عن محمد صلعم بل لا يجوز الرد مطلقا لان الواجب ان
 ترد المذاهب اليها كما قال الشافعي وغيره لا ان ترد الى المذاهب كما تسامح
 فيه بعض الحنفية خصوا والناس يحسوا اذ ظاهرها حجة على من خالفها حتى
 ياتي بما يوافقها فطلب الجمع مطلقا ومن وجد على وجه لا يصير الحجة
 اجمية ولا يخرجها عن طرق المخاطبات العامة التي ائتمن عليها الشرع ولا
 يخل بطرق البلاغة والفصاحة التي جرت من صاحب مجرى الطبع فان لم
 يوجد طلب التاريخ للنسخ فان لم يكن طلب الترجيح ولو بالاصل والاسقاطا
 في حكم المناظرة وسلم لكل ما عنده ويجب الوقف والتحيز في حكم الانتقال
 وجاز الانتقال على الاصح قاعدا لا يجوز التعصب للمذاهب بالانتصاب
 للانتصار بوضع الحجاج وتقرها على الطرق الجديدة مع اعتقاد الخطا والخرق
 عند المجيب كما يفعل اهل الخلافة الا على وجه التدريب على نصيب دلت في التعليم
 لسلك الطرق بعد بيان ما هو الحق فالحق اعلى من ان يعلى وان يعلب
 وذلك ان كل من هتد ونصب لا دلت وتقرير الحجاج لا يكره الخبايا في جهة
 رجل قطعا ثم انا لا نرى منصف في الخلافة ينتصر لغير مذاهب صاحبها مع علمنا
 بروية الحق في بعض اراء مخالفين وهذا تعظيم للمقلد بترجيح الدين واثار
 لله في الهدى ولم يتبع الحق اهلها هم والله در على رضاى بحر علم ضم
 جنباه اذ قال الكميل بن زياد لما قال لما تراءنا نعتقد انك على الحق وان طلحة

والنبي صلى الله عليه وآله اعرف الرجال بالحق لا يعرف الحق بالرجال اعرف الحق للعرف
رجالهم واحسن قولهم سطوا خالف سواده افلا طعنوا بتخاصم الحق
وافلا طعنوا وكلاهما صدوق والحق اصدق منه وقال شيخنا احمد زروق
في عدة المهدى لصادق ما نصه قال ابو اسحاق الشاطبي كما عمل به المتصوفة
المعتبرون في هذا الشأن يعني الجنييد وامثاله لا يخلوا ما ان يكون مما
ثبت له اصل في الشريعة فهم خلفاء وه كان السلف من الصحابة والتابعين
خلفاء بذلك وان لم يكن له اصل في الشريعة فلا عمل عليه لان السنة حجة
على جميع الامة وليس عمل احد من الامة حجة على السنة لان السنة معصومة
عن الخطاء وصاحبها معصوم وسائر الامة لم تثبت لهم العصمة الا مع
اجماعهم دليلا شرعيا والصوفية والمجتهدون وغيرهم ممن لم تثبت لهم العصمة
ويحكي لهم الخطاء والنسيان والمعصية تكبيرها وصغيرها والبدع عظمها
وقصرها ولذا قال العلماء كل كلام منه ما خذ ومنه متروك الا ما
كان من كلامه عليه الصلوة والسلام قال وقد قرئ ذلك القشيري عارح
احسن تقريره قال فان قيل فهل يكون الولي معصوما قيل لا وجوبا كايكون
لان انبياء فلا واما ان يكون محفوا حتى لا يصير على الذنوب وان حطت
منه بيات او ذلالت في اوقات فلا يمنع في وصفهم قال ولقد قيل للجنييد
العارف لي زني فاطرقا مليا ثم رفع راسه وقال وكان امر الله قدرا متقدرا
وقال فملا كلامه منصف فكا يحيى زعلي غيرهم المعاصي بالابتداء وخير ذلك
ويحيى زعليهم البدع فالواجب علينا ان نقف مع الاقتداء بمن تمتع عليه
ونقف عن الاقتداء بمن يحيى زعليه اذ اظهر في الاقتداء به اشكال بل يبرهن طاعة
عن الامة على الكتاب والسنة فما قبلناه قبلناه وما لم يقبلناه تركناه وما لم

طرحه جامعہ خیر و احسان

اذ قام لنا الدليل على اتباع الشارح ولم يقيم لنا الدليل على اتباع اقول الفقهاء
والصوفية واعمالهم الا بعد عرضها وبذلك رضى شيخهم علينا وان طاب
بهم صاحب الوجد والذوق من العلوم والاحوال والفهوم يعرض على الكمال
والسنة فان قبله صم والام يصح قال ثم نقول ثانيا ان نظري رسومهم التي
حددها واعمالهم التي امتازوا بها عن غيرهم بحسب تحصيل الظن والمقام
احسن الخارج ولم نعرف له مخرجا فالواجب التوقف عن الاقتدار ونكاحنا
من جنس من يقتدى بهم لاسرته والروا اعترضنا عليه بل لاننا لم نفهم وجه
رجوعه الى القواعد الشرعية كما في مناخه ثم قال بعد كلام فوجب بحسب
على اراءهم في سلوكه ان لا يعمل بما رسموه بما فيه معارضة بادل الشريعة
وتكون في ذلك متبعين لا تارهم مهتدين بانوارهم خلافا لمن يعرض
عن الادلة ويجعل على تقليدهم فيه فيما لا يصح تقليدهم على مذهبه فادلة الشرعية
والانظار الفقهية والرسوم الصوفية تدمر ونزده وان محمد من تحرى حقا
وتوقف عند الاشتباه واستبرأ لدينه وعرضه وهو من مكنون العلم
وبالله التوفيق انتهى قلت قد فرمنا من كلام هؤلاء الائمة ان كل
من قلدها من العلماء المجتهدين في نازلة من النوازل بعد ظهور كون
راى ذلك الامام مخالفا للنص كتاب وسنة واجماع او قياس جلي عندنا
ببرو علم المقلد النص المذكور فصمم على التقليد فهو كاذب في دعواه اقتداء
بالامام المذكور وكاذب في تقليده بل هو متبع هواه وعصبية والائمة
كلهم يرون منه فهو مع الائمة بمنزلة احبار اهل الكتاب مع انبيائهم
فانهم يدعون اتباع انبيائهم مع ان الانبياء قد برهوا باتباع محمد صلى
والايمان ببر ونصره وهم يذكرون النبي صلى ويؤمنون ويلزم من تكذيبهم

للنبي صلعم تكذيبهم جميع الانبياء لان كل واحد منهم قد امن بالنبي صلعم و
 اخذ الميثاق على امتد ان يصدقوا محمد صلعم وينصرونه كما اخذ الله تبارك
 و نعم منهم الميثاق بذلك فدعوا احبار اهل الكتاب الذين كذبوا محمد صلعم
 كوطم على دين موسى وعيسى عليهم الصلوة والسلام كاذبة فموسى وعيسى
 وجميع الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم برئون من هؤلاء الاحبار
 وهم مكذوبون بجميع الانبياء صلوات الله عليهم وهكذا اثنان من جمل
 على التقليد لاحد الائمة الاربعية في مسألة خالف راي ذلك المجتهد احد
 لاصول المذكورة وعلم المقلد المذكور ان راي الامام المزبور خالف
 اصول الشريعة فصمم على التقليد في كاذب فدعواه التقليد ومخالف
 لامام بل هو مخالف للائمة الاربعية لان كل واحد منهم قد حذر اصحابه
 من مخالفة اصول الشريعة المذكورة فالائمة الاربعية برئون منه وهو
 بري منهم وهو مبتدع متبع لواء ضال مضل لا يشك كل مسلم في ذلك قال
 عثمان بن عمر جاء رجل الى مالك بن انس فساءله عن مسألة فقال له قال رسول الله
 كذا وكذا فقال الرجل اريت فقال مالك فيحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم
 فتنة او يصيبهم عذاب اليم قال مالك لم تكن من فتية الناس ان يقال لهم قلت
 هذا كذا فيكتفون بالرواية ويرضون بها قال الجعيد رخص الطرق كلها مسدقة
 الا على من اقنئ اثر الرسول صلعم وقال ايضا علنا مقيد بالكتاب والسنة
 فمن لم يسمع الحديث وصحاح الفقهاء وياخذ اذ به عن المتأديين افسد من
 يتبعه وقال سهل ابن عبد الله التستري بنيت صولنا على ستة اشياء
 كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلعم وكل الحلال وكل الاذى والجناب
 الاثام واداء الحقوق وقال ابو عثمان الحميري رخص من امر السنة على نفسه

مات

وقد افعلنا نطق بالحكمة ومن امر الهوى على نفسه نطق بالبدعة قلت
 وهو ان ياتي بامر لا وجبر له ولا دليل من صاحب الشريعة كان خيرا او غيرا ثم قال
 قال الله تعالى وان تطيعوا تهتدوا وقال ابو العباس ابن عطاء الله رضى
 من الزم نفسه آداب لسنة نور الله قلبه بنور المعرفة ولا مقام اشرف
 من متابعة الحبيب صلعم في افعاله وامره واقواله واخلاقه وقال ابو حمزة
 البغدادي لا دليل على طرفة الله الاجتهاد بغير الرسول صلعم في افعاله وامره
 واقواله واخلاقه وقال ابو سليمان الداراني ان ليقيم النكتة من
 كلام القوم في قلبي فاقل لها لا اقبلك الا بشاهدي عدل الكتاب
 والسنة وسئل الشبلي عن التصوف فقال هو اقتداء برسول الله صلعم
 وقال الله تعالى هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن اتبعني
 فتبين ان التبصر في الدين اصل من اصوله وان من اخذ الامم به انما
 في عمايه فليس يتبع للشرع لكن الناس ثلاثة عالم متمكن وتبصر في المسائل
 لطلب الدليل وان لم يكن مجتهدا ومتوسطا في الامر بين العامة والعلماء
 فلا يصح اتباعه الا لمن تبصر في شأنه واجيب ما علم من الشريعة ان هذا
 من يقتدى به ثم لا ياخذ منه ما ياباه ما علم من قواعد الشريعة
 اذ لا يجوز لاحد ان يعتد ولا تقف على ما ليس لك به علم وعامى وحقة
 ان يقف مع ما لا يشك في حقيقة من تقوى الله تعالى وذكره والعمل
 على الجادة التي لا يشك فيها ولا فهو مستهزئ بدينه ومثلا عبي فاعلم
 ذلك وان لم يكن الفقه فيما جاء عن الله ورسوله صلعم ففاني شئ
 يكون نسأل الله تعالى بالسلامة وقال احمد بن حنبل في الدليل
 رايهم والطريق واضح والمضى قد اسلم فالتجريد هذا الامر العجى

وقال ابن عطاء الله في حكمه لا تخاف عليك ان تلبس الطريق عليك
فانما تخاف عليك من غلبة الهوى عليك وقال ايضا تمكن خلاوة الهوى
من القلب هو الداء العضال قال بعضهم تحت بحال بالاظافر ليس من زوال الهوى
اذا تمكن قال الله تعالى فأتيت من اتخذ له هواءه واصله الله على علم الاية
ومن لم يجعل الله نورا فما له من نور انتهى كلام الشبان زهر وقال الطحاوي
في الفروق من قواعد ما نصه تنبيه كل شئ افتى به المجتهد فوقع فتواه
فيه على خلاف الاجماع والقواعد والنصوص والقياس الجلي السالم عن المعارض
الراجح لا يجوز لمقدمه ان ينقل الى الناس ولا يفتى به في دين الله نعم فان
هذا الحكم لو حكم به حاكم لنقضناه وما لا نقره شرعا بعد تفرقة بحكم الحاكم
المجتهد اولى ان لا نقره شرعا اذ لم يتأكد وهذا لم يتأكد فلا نقره شرعا
والفتيا بغير شرع حرام والفتيا بهذا الحكم حرام وان كان الامام المجتهد الذي
افتي به غير عاص ببل مثاب عليه لا نريد بل جرده على حسب امره وقد
نزد اذا اجتهد الحاكم فخطأ فله اجر واحد وان اصاب فله اجران
فعلى هذا يجب على اهل العصر تفقد مذاهبهم وكما وجدوه من
هذا النوع يحرم عليهم الفتيا بغيره ولا يعزى مذهب من المذاهب عنه
لكنه قد يقل وقد يكثر غير انه لا يقدر ان يعلم هذا في مذهبهم الا من
عرف القواعد والقياس الجلي والنص المصريح وعدم المعارض وذلك
بعد تحصيل اصول الفقه وتجربة في الفقه فان القواعد المستوعبة
في اصول الفقه بالشريعة قواعد كثيرة جدا عند منة الفتوى والفتوى
لا توجد في كتب اصول الفقه اصلا وذلك هو الباعث لنا على وضع هذا الكتاب
لتنضبط تلك القواعد بحسب ما يفتى به ويعتبار هذه الشرط

يحرم على اكثر الناس الفتوى فتاوى ذلك فهو لازم ولذلك كان السلف الصالح
يتوقفون في الفتاوى في قفا شديد وقال مالك لا ينبغي للعالم ان يفتي حتى
يراه الناس اهلا لذلك ويرى هو نفسه اهلا لذلك يريد تثبيت اهليته
عند العلماء ويكون هو مطابقا لما قاله العلماء في حق من الاهلية لانه
قد يظهر من الانسان امر على خلاف هو عليه فاذا كان هو مطالعا على ما في
الناس حصل اليقين في ذلك فالناس مهملون له اهلا لا شديد وهجوم
على الفتيا في دين الله والتخريج على قواعد الائمة بغير شروط التحريم بل صا
يفتي من لم يحيط بالتقليدات ولا بالتحقيقا من منقولات ما وذلك لعيب
في دين الله نعم فسوف ممن يعتقد او ما علموا بان المفتي مخبر عن الله تعالى
وان من كذب على الله تعالى او اخبر عنه مع علم ضبط ذلك الخبر فهو
عند الله بمنزلة الكاذب عليه وليتق الله نعم امره في نفسه ولا يقدم
على قول وفعل بغير شرط انتهى قال ابن شاش في الجواهر الثمينة في مذهب
عالم المدينة وليس للامام ان يشترط على القاضي الحكم بخلاف
اجتهاده او بخلاف معتقده اذ اجوز فاقول لئلا المقلد عند الضرورة
قال الامستاذ الامام ابو بكر الطوسي يجوز لمن اعتقد مذهباً من المذاهب
مثل مذهبك والشافعي وابي حنيفة وغيرهم ان يولي لقضاة فيعتقد
خلاف مذهبهم لان الواجب ان يجتهدوا في قضائهم لا يلزم احداً من المسلمين
ان يقلد في النوازل والاحكام من يعتز الى مذهبهم من كان مالكيا
يلزم المصير في الاحكام الى قول مالك وهكذا القول في سائر المذاهب
بلاي ما اراه اجتهاده في الدليل من الاحكام صار اليه قال فان شرط
على القاضي ان يحكم بمذهب قام معين من ائمة المسلمين ولا يحكم

بغيره فالعقد صحيح والشرط باطل كان موافقا لمذهب المشرط او مخالفا قال
 واخبرني القاضي ابو الوليد الباجي قال كان الولاة عندنا بقرطبة اذا ولوا القضا
 رجلا شرطوا عليه في سجله ان لا يخرج عن قول ابن القاسم وما وجد له قال
 الاستاذ هذا اجل عظيم منهم انتهى قال القرافي يريد ان الحق ليس محصورا في
 رأي شخص معين ونقل القرافي في الذخيرة وابن الحاجب قراءة قلت تأمل هذا
 يظهر لك ان التقليد بمذهب مام معين من غير نظر الى الدليل من الكتاب السنة
 اجل عظيم لا تزجر دهمي وعصبية والائمة المجتهد ونا قاطبة على خلافه
 لانه صريح عن كل واحد منهم ذم التقليد بغير دليل وابطاله وظهر ان يجوز لمن
 تقيد بمذهب معين ان يجتهد وينظر الى الدليل حسب جهده وطاقته
 فتى وجيد لا يلاذل على خلاف رأي امامه تركه وتمسك بالدليل
 ويكون بذلك متبعا لامامه وسائر الائمة ومتبعا لكتاب الله تعالى
 سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يكون بذلك خارجا عن مذهب مامه وانما يكون
 خارجا عن مذهب مامه وعن سائر مذاهب المجتهدين اذا صمم وجمد على
 تقليد امامه بعد ظهور الدليل من كتاب وسنة او اجماع على خلاف
 رأي مامه فمن صمم في هذه الحالة على التقليد فقد خالف ما امر الله الذي
 تمسك بمذهبه لانه لو بلغ الحد السالم من المعارض لتركه رايه واتبع الحديث
 فالمصمم على التقليد في هذه الحالة يخاص الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
 طواه قد برئ من الائمة الاربعية وصار من حزب الشيطان والهوى
 افرأيت من اتخذ الهه هواه واضلله الله على علم الاية وقل نعم فمن
 يهد الله فهد الله فقد اتقى نور الايمان من قلبه ومن لم يجعل الله له
 نورا فاله من نور اجار فاما الله نعم من العمى الهدى وقال ابو عمر بن

عبد البر في الكافي والذي يجب على القاضي ان يقضي به ولا يتعدله ما في
 كتاب الله عز وجل فان لم يجد فيه نظرا فيما اتى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم
 يجد فيما جاء عن اصحابه رضاه فان كان قد اختلفوا تخير من قالوا بهم
 احسنها واشبهها بالكتاب والسنة وكذلك يفعل باقوا بل العلماء بعد الله
 وليس لراي مخالفتهم ويتبدع شيئا من رايه فان لم يجد اجتهدا رايه واستخار
 تعلموا معنى النظر وان اشكل عليه الامر شاؤوا من يشق بفهمه ودينه
 من اهل العلم ثم نظر الى احسن اقاويلهم واشبهها بالحق وقضى به ولا
 يطل من قضاء نفسه الا ما يطل من قضاء غيره قبله وذلك ما خالف الكتاب
 والسنة والاجماع فان لم يكن ذلك امضاة وقضى في المستأنفة بما
 يراه بعد ان لا يكون قضى بتقليد بعض الفقهاء ثم ارجع الصواب في غيره من
 اقاويل العلماء فان بان ذلك نقض قضاءه بالتقليد وقضى بما رآه مجتهدا
 بعد ان انتهى قلت انظر كيف صرح بان القاضي اذا حكم بتقليد بعض الفقهاء
 ثم راي الصواب في غير راي من قلده ان ينقض حكمه الذي قضى بالتقليد
 بخلاف ما لو اجتهد القاضي فحكم ثم ظهر له الخطا في اجتهاده فانه لا ينقض
 حكمه الاول ما لم يخالف نص كتاب وسنة او قياسا حلي كما تقدم و
 ظاهرة سوء كان القاضي متقيدا بمذهب ولا كما صرح به ابن السالم
 وغيره قائلا لا يقال ان قولك بخلاف ما لو اجتهد فانه ينافي كون مقيده
 بمذهب لان قول المراد بالمجتهد المجتهد في المسألة لا المجتهد المطلق ولا شك
 ان المجتهد في مسألة قد يكون متقيدا بمذهب انتهى وقال الامام احمد
 القاضي ابو القاسم سلمون بن علي بن سلمون الكنا في وثايقه وشرط
 القاضي ان يكون ذا كرامة فاعلموا عار المجتهد فان لم يجر

مجتهد فقلد عنده من العلم ما يميزه بين الحق والباطل هذه شروط المقلد
 التي لا ينعقد الولاية الا بها واذا كان مقلدا فقليل يلزمه العمل بقول مقلده
 وقيل لا يلزمه وقيل لا يحكم الا باجتهاده قال ابو عمر في الكافي ولا يجوز له
 ان يشاور فيما يحكم به وهو جاهل لا يميز بين الحق والباطل لانه اذا
 اشبه عليه وهو جاهل بالحكم لم يعلم ان كان حكم ذلك بحق او باطل ولا
 يجوز لحاكم ان يحكم بما لم يعلم انه الحق لقوله من اشار بتقليد حتى تبين
 للذي اشار عليه بدلا لانه تظهر له الى ان قال وان لم تبين له في الامر شيء
 تركه ولا يحكم به وفي قلبه منه شك وانما اشكل عليه شيء تركه ولا يحكم
 بالتحسين فانه فسق وجور انتهى قال في التوضيح عند قول ابن الحاجب
 وقيل لا يجوز الا الاجتهاد اي وقيل لا يجوز هذا المقلد اذا اراه اجتهادا
 الى خلاف مذهبهم ان يحكم الا باجتهاده ولا يقال قوله الا باجتهاد
 ينافي في المسألة اذا الكلام في عدم المجتهد لان المراد عدم المجتهد
 المطلق بقوله الا باجتهاده الاجتهاد المقيد وهو الاجتهاد في مذهب
 والاطلاع على ذلك امامه انتهى قلت قائل في كلام ابن ساسون
 وكلام ابن الحاجب وصاحب التوضيح وما تقدم عن ابن شاش
 وابي بكر الطرطوسي وابن عبد البر يظهر لك ان مرادهم بالمقلد الذي
 له علم يميز بين الحق والباطل وهو المجتهد في المذهب وهو الذي
 احاط باصول امامه وملاكره وهي دلته التي بني مذهبها ولا شك
 ان اعظم ادلة امامه كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والجماع واقول
 الصحابة واختلاف العلماء وغير ذلك مما هو مبسوط في محله
 وليس مرادهم بالمقلد المحض الذي يشتغل بحفظ المختصرات المجردة

عن الدليل

عن الدليل والتوجيه في التعليل ولا يلتفت الى الدليل ولا يميز بين الفرع الموافق
 لاصل امامه وبين المخالف ولا بين المسألة الموافقة لدليل امامه والمخالفة له
 ولا يلتفت الى اصول امامه ودلته ولا يرفع لها اسانهاية دليله ان يرى المسألة
 منصبة عليها في مختصرات مذهب خالصة عن قيود خصوصيات وتمايز وهي مختصرة
 معقدات العبارات مولدة مستعجبة لا يفهمها على الوجه الصحيح لخلوها عن البيان
 والوضوح وحبس بقواعد العربية والمنطقية والاصولية واصطلاحاتهم وهي مشوشة
 بها فمن كان حاله هكذا لا يختلف علماء السلف لصلحهم على تحريم تولية القضاء وعدم
 نفوذ حكمه لاحكام وعلى انه لا يعمل بفتواه اذا افتى واطعماء الوقت الذي صافيه المنكر
 معروف والمعروف من كراهة القضاء والفتوى عندهم بئس الكو دبان والفرج وحرم الله الفتوة
 عفره القلب عن مسائل الخوض واشتغل بالمراترة التكريرة والبس الكو دبان والفرج
 ذهب اليوم دولة العربية له ونفقته يخيفه فاقرا له ذهب اليوم دولة العربية
 ان الله وانما اليه الرجوع ويؤيد ما ذكرناه من ان المراد بالمقلد من له علم يميز
 بين الحق والباطل ما ذكره ابن شدق اجوبته كما نقله البرقي وابن سلمون عنه
 نصه سئل ابن شدق لفتوى حقة المفتى على طريقة اهل المذهب وهو لازم في
 مذهبك ان ارد ان يكون مفتيا بمذهبهم وفي صفة القاضي ملزم لمذهبك
 وليس في قطر من بلغ درجة الفتيا واهل ماضي احكامه وفتواه مطلقا او تدر مطلقا
 او يختلف جوابا فاجاب ابن شدق بما حاصله ان من اعتقد مذهبك فقلده
 بغير دليل فالزم نفسه حفظ ما قاله وقال اصحابه فمسائل الفقهاء والتفقه
 في معانيها يميز الصحيح منها والسقيم فليس له ان يقتي ما حفظه من الاقوال اذ لا علم
 عنده بصحة شيء من ذلك فلا تلزم الفتوى ولا لقضاة بغير التقليد بغير علم
 وامن اعتقد صحة مذهبك بما بان له من صحة الا التي بني مذهبها عليها

عن الدليل

وحفظ الحق والبر وأقال أصحابه في مسائل الفقر وتفقير في معانيها حتى من الصحيح منها
 الجارية على الصواب من جهة الدليل من السقيم المخالف للدليل غير أنه لم يبلغ درجة التحقيق
 لعلم الأصول حتى يعرف كيفية قياس الفرع على الأصول فيصير هذا أن يفقه ما علم دليله
 من قول مالك وأصحابه بشرط كون المسألة منصوصاً عليها بقيدوها وليس له أن
 يقيس غير المنصوص على المنصوص بل بكيفية القياس وشروطها المعروفة في علم الأصول
 وأما ما كان حاله الحال الثاني إلا أنه بلغ درجة التحقيق به فتبين قياس الفرع على الأصل
 لكونه عارفاً بأحكام القرآن من ناسخه ومنسوخه والمفصل من المجمع والمخاصم
 والعام ومعرفة السنن من الأحكام وتمييز صحيحها من سقيمها ومعرفة أقوال
 العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من فقهاء الأمصار وما انفقوا عليه
 واختلاف فيه ويعرف من علم اللسان ما يعرف به الأحكام بصير كوجوب القياس عارفاً
 بموضع الأدلة وموافقاً لذلك الذي يصح الفتوى له عموماً بالاجتهاد والقياس
 على الأصول التي هي الكتاب والسنة وإجماع الأمة بالمعنى الجامع بينها وبين الناحية
 أو على ما قيس عليها أن عدم القياس عليها أو على ما قيس على ما قيس عليها وهكذا والقياس
 خفي وجلي ولا يرجع إلى الخفي إلا عند عدم الجلي وقد أتى ما ذكرناه على ما سئلت
 عنه من بيان صفة المفتي التي ينبغي أن يكون عليها باختلاف الأعصر والسؤال
 عن بيان ما يلزم في مذهب مالك لمن أراد أن يفقه مذهباً فانه سؤال فاسد لا يسر
 أحد بالخيار في أن يفقه على مذهبك أو على مذهب غيره من العلماء بالتقليد
 بل يلزم ذلك إذا قام عند الدليل على صحته ولا يصح له أن لم يقيم عند الدليل
 على صحته والسؤال عن الحكم في امر القاضى إذا كان ملتزماً بالمذهب لما لكى
 وليس قطعه من نال درجة الفتوى ولا هو في نفسه أهل لذلك قد مضى الجواب
 عنه في حال القسم الأول والثاني انتهى قلت وحاصل ما فهمناه من كلام

ابن رشد لا يجوز له أحد أن يفقه إلا فيما عرف دليله من الكتاب والسنة والإجماع
 وهو المتمم فلهذا معينا أم لا كان ما لكى ولا والله تعلم أعلم وقال
 أبو القاسم بن محرز في تبصرته عند قول مالك في المدونة تراذ القاضى بقضية
 ثم تبين له الصواب في غيرها أنه يرد قضية ما لم يخصص خلاف حكم الكتاب
 أو السنة وإجماع الأمة فانه يفهم هذا الحكم ولو فسحه حتى ولو غيره كان
 على من يأتي بعده أن يفسحه لأن هذا الحكم ما يقطع على إطلاقه ولا يجوز لأقرب
 عليه ولذلك قال عمر بن عبد العزيز ما فتت طينة عندى بأهل من تقض قضا
 قضيت به فرأيت الحق في خلافه وسواء حكم بهذا الحكم متعبداً أو مخطياً
 وهذا لا يختلف فيه وكذلك لو حكم بحكم ظناً أو تخميناً من غير قصد إلى الحق
 في الأدلة لجهل فذلك أيضاً باطل لأن الحكم بمجرد الظن فسق وخلاف الحق
 وفسخ هذا الحكم القاضى نفسه وغيره ولو وافق الحق ثابت عندك أنه
 على هذا الوجه حكم انتهى والله تعلم أعلم وقال الخطاب عند قول خليل ونبد
 حكم جائز جاهل الخ الجاهل أن لم يشاور العلماء بطرح أحكام مطلقاً أى
 وافق الصواب أم لا لأن أحكامها باطلة لأنها بالتخمين قال الشرحشي في
 معياره ما مسبه الوجبة باليد بن عقب للدعوى الطالك فيه لما سئل عنه
 ما علمته قال الشرحشي فقد جاز ذلك في التحدث الصحيح لخبير الترمذى عن
 عمر رضي قال كان النبي صلعم إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطها حتى يمسح
 بها وجهه قال أبو عيسى صحيح غريب فانت ترى هذا الخبر الصحيح كيف
 أثبت المسح ومع ثبوت الخبر لا يسع مخالفة لاسيما والامام رضا ما قال
 لما سئل ذلك ما علمت فدل كلامه على أنه لم يبلغ خبره أو بلغه من لا يوثق
 به فلما وجد أبو عيسى وهو ممن يوثق به وجب المصير إليه كما قال الشافعي

وكان حاله حاله

اذا صح الحديث فهو ذهبى واذا ضاع هذا ذهبى هذا لحاظ من اخذ
بالحديث المذكور ابن رشد وابن رشيد والغزالي والنووي وغيرهم وقد ذكرت
ان في مسئلة المسح اختلاف والراجح ما وافق الحديث الصحيح من ذلك وهو استعماله
انتهى وذكر في الدين السني ان ثبت عن مالك نحو ما ثبت للشافعي
قال فقد قال ابن مسدد في منسكه روي عن معمر بن عيسى قال سمعت
مالكا يقول انما انا بشر اخطى واصيب فانظروا في رأيي كلما وافق الكتاب
والسنة فخذوا به وما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه انتهى قال ابن مسدد
فقد علم ان كل ما خالف الكتاب والسنة من اراء مالكا فليس بذهب
بل ذهب ما وافق الكتاب والسنة كما هو ذهب الشافعي والله اعلم
قلت وقد نقل الاجمعي في شرحه في هذا الكلام واقرا في شرحه ما على
على مختصر خليل قال الشيخ ابو الحسين في شرحه على رسالة ابن ابي عمير
قوله فان شاء غسل جليده وان شاء اخرجهما الى اخر غسله ما نصه دليل المشهور
على ما في الموطا انه عليه وعلى له الصلوة والسلام كان اذا اغتسل من الجنابة
توضاء وضوء للصلاة الحديث فظاهر ان كل وضوء قال شيخنا في القول
بالتاخير ظهر من المشهور لما في الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام كان
يؤخر غسل جليده الى اخر غسله فيغسلها اذ ذاك وهذا صريح واثبت
ظاهر في مقاوم الظاهر الصريح فيكون هذا القول هو المشهور بناء
على ان المشهور ما قوي دليله انتهى قلت وقد صحح ابن بشير وابن خوي
منذ اذان المشهور ما قوي دليله وقد حقيقته في تقويم الكفاية فما
للعلماء من خد الجبة والكفاية اعلمت ان ما خالف الكتاب السنة
والاجماع من اقوال المجتهدين وارساءهم ليس بذهب بل ذهب

على المتسكين بذهبهم ان يفتوا بالكتاب والسنة واقوال العلماء يعلموا
بذلك ما هو ذهب لا قامهم وما ليس بذهب لا قامهم خلافا لجمهور المتأخرين
من فقهاء المذاهب الاربعة من اقتصارهم على المختصر الخالية عن الدليل
واعراضهم كل الاعراض عن كتب الحديث والخلاف واصول الحديث
والفقهاء فهم على هذا اجمل الناس لهذا ذهبهم جهلا مركبا لان الاثر التي
يعتقدون انها مذهبهم معتبرها مخالفت الكتاب والسنة والاجماع
والامة بريئون من كل ما يخالف الكتاب والسنة والاجماع وقد قال
الشافعي رحمه ما من احد الا وقد ذهب عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
عنه وقد جمع ابن رقيق العبد رحمه المسائل التي خالف مذهب كل واحد
من الائمة الاربعة الحديث الصحيح انفرادا واجتماعا في مجلد ضخيم وفي
اوله ان نسبة هذه المسائل الى الائمة المجتهدين حرام وان يجب
على الفقهاء المقلدين طم معرفة بالادلة يعرفها اليهم فيمكن بواسطتهم هكذا نقله
عنه تلميذه ادر فوى نقلته من ذكره الشيخ عيسى الثعالبي الجعفي الجعفي
منشأ المكي وفاة رحمه وقال الهيثم بن جميل قلت لما لك بن انس يا ابا عبد الله
ان عندنا في ما في ضحاك كتب يقول احدهم حدثنا فلان عن فلان عن عمر
بن الخطاب بكذا وكذا فلان عن ابراهيم بكذا وناخذ بقول ابراهيم قال
مالك وصح عندهم قول عمر قلت انما هي رواية كما صح عندهم قول ابراهيم
فقال مالك هو لا يستتابون ذكر ابن القيم بسند الى مالك ثم قال
فاذا كان تارك قول عمر يستتاب فكيف من ترك قول الله عز وجل
وقول رسوله صلى الله عليه وسلم يقول من هو دون ابراهيم النخعي او مثله انتهى قلت
ومعنى فيكون عند مالك من الفر الكافر في حيث لا يستتاب

بل هو زنديق والله تعلم قال ابن القيم وقال ابن وهب سمعت مالك يقول الزمر
 ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أمر أن تترك ما فيكم لن تفلحوا ما تمسكتكم بهما
 كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم قال مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إمام المسلمين
 وسيد العالمين أشد الناس شغلا فلا يجيب حتى يأتيه الوحي من السماء فإذا كان رسول
 رب العالمين لا يجيب إلا بالوحي ولا لم يجيب من المرأة العظيمة اجابة من اجاب
 برأيه أو قياس أو تقليد من يحسن الظن برأيه وعرفه وعادته أو سياسة أو ذوق
 أو كشف أو منام أو استحسان أو حصر من الله المستعان على كل من يبدل دينه
 انتهى من اعلام الموقعين **المقصود الثالث** فيما قاله عالم قرشي محمد
 بن ادريس الشافعي وما له صاحب من الكلام الشافعي في الخبرنا
 شيخنا المعبر ببركتنا المحدث محمد بن سنان عن مولانا الشريف جازة محمد بن
 اسحاق الحنفي عن الحافظ ابن حجر العسقلاني عن الحافظ العراقي عن الفضل
 محمد بن اسماعيل الحموي عن الفخر ابن البخاري عن منصور بن عبد الله المنعم الفراء
 عن محمد بن اسماعيل الفارسي عن الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي
 اخبرنا ابو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ ثنا ابو عمرو بن السماك مشافهة
 ان اباسعيد الخصاص حدثهم قال سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت الشافعي
 وسئل عن مسئلة فقال يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كذا وكذا فقال السائل
 يا ابا عبد الله اتقول بهذا فارتعد الشافعي واصفر وجال لونه وقال
 ويحك واهي رضى قلبي واهي سماء تظلني اذ رويت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 شيئا ولم اقل نعم على الراس والعين قل سمعت الشافعي يقول ما من
 احد الا وتذهب عليه سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتعرب عنه فما قلت
 من قول او اصلت من اصل فير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافا قلت والقول

ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قول قال ويجعل برده هذا الكلام وبيد البيهقي
 قال اخبرنا ابو عبد الرحمن السلمي قال سمعت بالعباس محمد بن يعقوب بن
 يقول سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت الشافعي يقول اذا وجدتم في
 كتابي خلاصة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا
 هذا مذهبا في اتباع السنة وبيد البيهقي ثنا ابو عبد الله الجافظ وابو سعيد
 قال ثنا ابو العباس حدثني الربيع ثنا الشافعي قال اذا حدثنا عن الثقة
 حتى ينتهي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يترك
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ابدا الا حديث وجد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يخالفه وقال الشافعي اذا كان الخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مخالفا له عنده وكان
 يروي عن من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يوافقه لم يزد قوة وخلف النبي
 صلى الله عليه وسلم مستغفر بنفسه وان كان يروي عن من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
 يخالفه لم يلتفت الى ما خالفه وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤخذ به ولو علم
 من يروي عنه خلاصة رسول الله صلى الله عليه وسلم اتبعها انشاء الله تعالى الى البيهقي
 حدثنا ابو عبد الله الحافظ في كتابه رسالة الجديد ثنا ابو العباس محمد
 بن يعقوب ثنا الربيع قال قال الشافعي في اقوال اهل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا تفرقوا فيها انصير الى ما وافق الكتاب والسنة والجماع او كان اصح في القياس
 واذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيلزم موافقة ولا خلاف
 صرت الى اتباع قول واحد منهم اذا لم يجد كتابا ولا سنة ولا اجماعا ولا ثبوتا في
 معناه يحكم له بحكمه او وجد معرقيا وبيد البيهقي قال حدثنا ابو سعيد
 بن ابي عمرو في كتابه خلاصة مالك والشافعي ثنا ابو العباس ثنا الربيع قال
 قال الشافعي ما كان الكتاب والسنة موافقين فالعذر على من سمعهما

مقطوع الا باتباعهما فاذا لم يكن ذلك صرنا الى اقاويل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم او واحد
ثم كان قول الامامة ابي بكر وعمر وعثمان رضا اذا صرنا الى التقليد الحب الينا وذلك
اذا لم نجد دلائل في الاختلاف تدل على اقراب الاختلاف من الكتاب والسنة
فتتبع القول الذي منه الدلائل لان قول الامام مشهور بان يلزم الناس و
من يلزم قول الناس كان اشهر ممن يقتل الرجل او نفر وقد ياخذ بفتياه او
يدعها واكثر المفتين يقتولون الخاصة في موتهم ومجالسهم ولا تعاد العامة
بما قالوا اعتناؤهم بما قال الامام وقد وجدنا الامامة يبتدون فيسئلون
عن العلم من الكتاب والسنة فيما ارادوا ان يقولوا فيه ويقولون فيجرون
بمخلاف قولهم فيقبلون من المخبر ولا يستنكفون ان يرجعوا لتقوا الله
وفضلهم في حالهم فاذا لم يوجد عن الامامة فاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدين في
وضع الامانة اخذنا بقولهم وكان اتباعهم اولى بنا من اتباع من بعدهم قال
والعلم طبقا الاول للكتاب والسنة اثبتت السنة ثم الثانية للاجماع فيما ليس
فيه كتاب ولا سنة والثالثة ان يقول بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعلم مخالف
منهم والرابعة اخذنا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والخامسة القياس على هذه الطبقة
ولا يصح الى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان وانما يؤخذ العلم من
اعلى وذكر الشافعي في كتاب الرسالة القديمة بعد ذكر الصحابة واثباتهم
بما هم اهل قال وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وامر استدرك
ببرهانه واستنبط به واثباتهم لنا احدوا واثباتنا عندنا لانفسنا
والله تعالى اعلم ومن ادركنا من ارضى وحكي لنا عنه ببلدنا صار فيما يعلم
لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سنته الى قولهم ان اجتمعوا قول بعضهم ان يقرروا
فكان قولهم اذا اجتمعوا اخذنا باجماعهم وان قال واحد منهم ولم يخالفه

غيره اخذنا بقولهم وان اختلفوا اخذنا بقول بعضهم ولم يخرج من اقاويلهم
قال الشافعي اذا قال الرجلان منهم في شيء قولين مختلفين نظرت فان كان
قول احدهما اشبه بكتاب الله تعالى واشبه بسنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ
به لانه مع شيء يقوى بمثل ليس مع الذي يخالفه مثله فان لم يكن على واحد
من القولين دلائل بما وصفت كان قول الامامة ابي بكر وعمر وعثمان
عندنا من احدوا خالفهم غير امام وذكر في موضع اخر من هذا الكتاب وقال
فان لم يكن على القول دلائل من كتاب ولا سنة كان قول ابي بكر وعمر وعثمان
او على رضا احب الي ان اقول به من قول غيرهم ان خالفهم من قبل انهم اهل علم
وحكام ثم ساق الكلام الى ان قل فان اختلف احكام استدلال الكتاب
والسنة في اختلافهم فصرنا الى قول الذي عليه الدلائل من الكتاب والسنة
قلما يخول اختلافهم من دلائل كتاب وسنة وان اختلف المفتون يعني
من الصحابة بعد الامامة بلا دلائل فيما اختلفوا فيه نظرنا الى الاكثر فان كانوا
نظرنا الى حسن اقاويلهم مخرجنا عندنا وان وجدنا للمفتين في زماننا
وقبل اجماعا في شيء لا يختلفون فيه تبعناه وكان احد طرق الاخبار الاربعة
وهي كتاب الله تعالى ثم سنته بنية صلى الله عليه وسلم ثم قول بعض الصحابة ثم اجماع الفقهاء
فاذا انزلت نازلت لم نجد فيها واحدا من هذه الاربعة الاخبار فليس السبيل
في الكلام في النازلة الا الاجتهاد الراي واخذ الشافعي عن محمد بن الحسن
الشيبياني من مذهبهم ومذهب صاحبنا يحتاج اليه حتى وقف عليه
وعلى ما احتجنا به ثم ناظره فيما كان يرى خلافا فيه وكان يقول ما
كليت سودا الراس اعقل من محمد بن الحسن وكان محمد بن الحسن
يعظمه ويحبه ورجع الى قولهم في مسائل معدودة وكان من مذهبهم

علماء المدينة لا يعرفون فلا هب اهل الكوفة وكان اهل الكوفة يعرفون مذهب
 اهل المدينة فكانوا اذا التقوا تكلموا بها انقطع المديني فقلت لشافعي
 مذهبهم ودلائلهم ولم يخالفهم الا فيما قويت حجة عنده وضعفت حجة الكوفي
 فيه وكان تكلم محمد بن الحسن وغيره على سبيل النصفة وكان يقول ما نأظر
 احدا قط الا على النصيحة وكان يقول ما نأظر احدا قط فاجبت ان
 يخطي وكان يقول ما حكمت احدا الا لم ابل بين الله الحق على لسانه وكان
 عبد الله بن احمد بن حنبل يحكي عن ابيه قال قال الشافعي انتم اعلم بالحق
 والرجال مني فاذا كان الحق الصحيح فاعلموني براهي شيء يكون كوفيا او بصريا
 او شاميا حتى اذهب البير اذا كان صحيحا قال البيهقي وهذا اكثر اخذة بالحق
 وهو ان يرجع علم اهل الحجاز والشام واليمن والعراق واخذ بجميع ما عنده من
 غير محايات منه ولا ميل الى ما استجداه من مذهب اهل بلده مما بان للحق
 في غيره ومن كان قبله من اقتصر على ما عهد من مذهب اهل بلده ولم يجتهد في
 معرفة صحة ما خالفه والله يغفر لنا ولهم وبرز الى البيهقي اخبرنا سعيد بن
 ابي عمر ثنا ابو العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان ثنا الشافعي
 قال ليس للحاكم ان يولي الحكم احدا ولا يولي الحكم ان يقبل ولا يولي ان يولي
 احدا ولا ينبغي للمفتي ان يفتي حتى يجمع ان يكون عالما علم الكتاب وعلم الفقه
 ومنسوخه وخواصه وعامه وفرضه وادبه وعلمه بسنن رسول الله صلى
 وا قويل اهل العلم قد يما وحديثا عالما بلسان العرب عاقل اذمين بان
 ويعقل القياس فان عدم واحدة من هذه الخصال لم يحل ان يقول قيسا
 وكذلك لو كان عالما بالاصول غير عاقل للقياس الذي هو الفرع لم يجز
 ان يقال له رجل قس وهو لا يعقل القياس وان كان عاقل للقياس

وهو مضيع لعلم الاصول او شيء منها لم يجز ان يقال له قس على ما لا تعلم واعتبر
 في كتاب الشهادات ان يكون القاضي مع هذا عدلا واعتبر في تقديم مع هذا
 ان يكون عاقل لا كيف اخذ لاحاديث ومصحح الاخذها لا يرد منها ثابوتا ولا يثبت
 ضعيفا وبرز الى البيهقي قال حدثنا ابو سعيد بن ابي عمر ثنا ابو العباس محمد بن يعقوب
 ثنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي حكم الله جل ثناؤه ثم حكم رسول الله صلى
 ثم حكم المسلمين دليل على انه لا يجوز لمن استأهل ان يكون حاكما او مفتيا ان
 يحكم ولا ان يقتل الا من جهة خبر لازم وذلك الكتاب ثم السنة وما قال
 اهل العلم لا يختلفون فيه او قياس على بعض هؤلاء ولا يجوز له ان يحكم ولا يفتي
 بالاستحسان وبرز الى البيهقي قال حدثنا ابو عبد الله الحافظ و ابو سعيد بن ابي عمر
 قال حدثنا ابو العباس محمد بن يعقوب قال سمعت الربيع بن سليمان
 يقول سمعت الشافعي يقول اذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله
 صلى فقولوا بسنة رسول الله صلى ودعوا ما قلت قال وسمعت الربيع
 يقول وروى الشافعي حديثا فقال له رجل ناخذ بهذا يا ابا عبد الله
 فقال متى رويت عن رسول الله صلى حديثا صحيحا فلم اخذ به فاشهدكم
 ان عقلي قد ذهب واشاربيد على رؤس الجماعة وقال الشافعي اجمع لنا
 على ان من استبان له سنة رسول الله صلى لم يكن له ان يدعها لقول احد
 وقد صرح عندنا قال لا قول لاحد مع سنة رسول الله صلى انتهى كلام البيهقي
 في ملخصه وقال في اعلام الموقعين وقال الاصل خبر الربيع بن سليمان قال
 الشافعي انا اعطيك جملة تغنيك انشاء الله نعم لا تدع عن رسول الله صلى
 حديثا ابدا الا ان ياتي عن رسول الله صلى حديثا خلا فرفعه بما قرأت
 لك في الاحاديث اذا اختلف وقال ابو محمد الجارودي سمعت الربيع

يقول سمعت الشافعي يقول اذا وجدتم سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله خلاف
قولي فاني قول بها قال احمد بن عيسى بن مهران الرازي سمعت الربيع يقول
سمعت الشافعي يقول كل مسألة فيها صلح الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله عند أهل النقل
بخلاف قللت فانا راجع عنها في حياتي وبعد موتي وقال جرير بن يحيى قال
الشافعي ما قلت وكان النبي صلى الله عليه وآله قد قال بخلاف قولنا فما صلح من حديث النبي صلى
أولي ولا تقلدوني وقال الحميد بن سالم عن الشافعي عن مسند فافقه وقال
قال النبي صلى الله عليه وآله كذا فقال الرجل اتقول بهذا يا أبا عبد الله فقال الشافعي
أرايت في وسطى زيارا أتراي خرجت من الكنيسة اقول قال النبي صلى الله عليه وآله وتقول
لي اتقول بهذا روي عن النبي صلى الله عليه وآله ولا اقول ببروق قال الربيع قال الشافعي لم اسمع
احدا نسبته الى العلم ونسبته العامة الى علمه ونسب نفسه الى علم يحكي خلافا في
ان فرض الله تعال اتباع امر رسول الله صلى الله عليه وآله والتسليم لحكمه فان الله تعال لم يجعل
لاحد بعده الا اتباعه وان لا يلزم قول رجل قال لا بكتاب الله تعال او سنة رسول
صلى الله عليه وآله وان ما سواهما تبع لهما وان فرض الله تعال علينا وعلى من بعدنا وقبلنا قول الخبر
عن رسول الله صلى الله عليه وآله الا فرقة سا صفت قولها ان شاء الله تعال قال الشافعي ثم
تفرقت أهل الكلام في تثبيت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وآله لم تفرقا متباينا وتفرقا عنهم
من نسب العامة الى الفقير فامتنع بعضهم عن التحقيق من النظر وآثروا التقليد
والخفلة والاستعجال بالرياسة وقال الامام احمد قال لنا الشافعي اذا صح
عندكم الحديث فقولوا لي كذا ذهب اليه وقال الامام احمد كان احسن امر الشافعي
عندنا نركن ان اسمع الخبر لم يكن عندنا قال ببروق قوله قال الربيع قال الشافعي
لا تترك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله فان لا يدخله القياس ولا موضع له في السنة
قال الربيع وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله باني هو وأخي نرقضني بوجه بنت عاتق

ونكت غير مهر فحات زوجها فقضى لها مهر مثلها وقضى لها بالميراث
فان كانت يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله فهو اولادهم ميراثا ولا حجة في قول احد دون
النبي صلى الله عليه وآله ولا في القياس ولا شيء الا طاعة الله تعال بالتسليم له ولا يثبت
عن النبي صلى الله عليه وآله لم يمكن لاحد ان يثبت عنه ما لم يثبت ولم احفظ من وجوب يثبت
مثل هو مرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن بعض
اشيخ لا يسمي قال الربيع سألت الشافعي عن رفع الايدي في الصلوة فقال
يرفع المصلي يديه اذا افتتح الصلوة حذو منكبيه واذا اراد ان يركع
واذا رفع رأسه من الركوع رفعه ما لك ولا يفعل ذلك في السجدة قلت
له فما الحجة في ذلك قال انبانا بن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابيه عن النبي
صلى الله عليه وآله مثل قولنا قال الربيع فقلت فانا نقول يرفع في الابتداء ثم لا يعود
قال الشافعي اخبرنا مالك عن نافع ان ابن عمر كان اذا افتتح الصلوة رفع
يديه حذو منكبيه واذا رفع رأسه من الركوع رفعه ما قال الشافعي
وهو يعني ما كايروى عن النبي صلى الله عليه وآله انه كان اذا افتتح الصلوة رفع
يديه حذو منكبيه واذا رفع رأسه من الركوع رفعه ما كذلك شمر
خالفت رسول الله صلى الله عليه وآله وابن عمر فقلت لا يرفع يديه الا في ابتداء الصلوة
وقد رويتم انهما رفعهما في الابتداء وعند الرفع من الركوع فيجوز
لعالم ان يترك فعل النبي صلى الله عليه وآله ابن عمر لم يرفع يديه في الركوع ففعل النبي صلى الله عليه وآله
لم يترك القياس على قول ابن عمر ثم ياتي موضع آخر يصيب فيه
فيترك علي بن عمر ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله فكيف لم ينته بعض هذا
عن بعض ارايت اذا جاز له ان يروي عن النبي صلى الله عليه وآله ان يرفع يديه
في مرتين او ثلاث او عن ابن عمر في مرتين وياخذ بواحدة ايحوز

لغير ترك الذي اخذ به واخذ الذي ترك او يحج لغير ترك ما روى عن النبي
صلعم فقلت له ان صاحبنا قال فامعنى الرفع قال معناه تعظيم الله واتباع
لسنة النبي صلعم ومعنى الرفع في الادلة معنى الرفع الذي خالفتم فيه النبي صلعم
عند الركوع وعند رفع الرأس ثم خالفتم فيه روايتكم عن النبي صلعم وابن عمر
معا وروى ذلك عن النبي صلعم ثلاث عشرة رجلا وروى عن اصحاب
النبي صلعم من غير وجوه ومن تركه فقد ترك السنة قلت وهذا تصريح من الشافعي
بان تارك رفع اليدين عند الركوع والرفع منه تارك للسنة ونص احمد على
ذلك ايضا في حديثي لروايتين عنه وقال الربيع سألت لشافعي عن الطيب
قبل الاحرام بما يبقى رجليه بعد الاحرام او بعد رمي الحجرة والحلاق وقبل الافاضة
فقال جائز احب ولا الرهر لثبوت السنة فيه عن النبي صلعم ولا اخبار
غير واحد من الصحابة فقلت وما جئتكم فيه فذكر الاخبار والآثار ثم قال
حدثنا ابن عيينة عن عمر بن دينار عن سالم قال قال عمر بن رضى الحجرة فقد
حل له ما حرم عليه النساء والطيب قال سالم وقالت عائشة تطيبت
رسول الله صلعم لحلق قبل ان يطوف بالبيت وسنة رسول الله صلعم
احتمان يتبع قال الشافعي وهكذا ينبغي ان يكون الصالحون واهل العلم
فاما ما ذهبوا اليه من ترك السنة وغيرها وترك ذلك الغير لراى انفسهم
فالعادى اليكم تاتون منه ماشئتم وتدعون ما شئتم وقال في كتاب القديم
رواية الزعفراني في مسئلة بيع الدين في جواب من قال له ان بعض اصحابك
قال خلاف هذا قال الشافعي فقلت له من تبع سنة رسول الله صلعم
وافقته فتركا مخالفتها صاحبنا الذي لا افارقه الا في اللازم الثابت
مع رسول الله صلعم وان بعد والذي افارق من لم يقل بحديث

رسول الله صلعم وان قرب انتهى كلام صاحب اعلام الموقعين وقال الحافظ
ابن حجر في تولى التأسيس في معالى بن ادريس قد اشتهر عن الشافعي اذا
صح الحديث فهو مذهبي قرأت بخط تقي الدين السبكي في مصنف له في هذه
المسئلة فاما ملخصه اذا وجد لشافعي حديثا صحيحا مخالفا لمذهبه كان ملت
فيه الا الاجتهاد في تلك المسئلة فليعمل بالحد بشرط ان لا يكون الامام اطلع
عليه واجاب عليه وان لم يكمل وجد ما مامن اصحاب المذهب عليه
علم ان يقلد فيه وان لم يجد وكانت المسئلة حيث لا اجتماع قال السبكي
فالحق بالحد اولى وان فرض الاجماع فلا قلت ويتأكد ذلك اذا علم
نص المسئلة على خبر صحيح او تبين له انه غير صحيح وجد خبر صحيحا يخالفه
وان اذا اطلع الامام عليه ولكن لم يثبت عنده مخالفة وجد له طريقا ثابتا
وقد كثر لشافعي تعليل القول بالحكم على ثبوت الحد عند اهله كما قال في
البيوطى ان صح الحد في غسل من غسل الميت قلت يروى قال في الام ان صح
حد ضبا عترة في الاشارة قلت يروى غير ذلك وقد جمعت في ذلك كتابا
سميته المنحة في معلق الشافعي القول ببر على الصحة وارجو الله تصييره
ان شاء الله تعالى انتهى قال ابن القيم في اعلام الموقعين قول الشافعي
اذا صح الحد فهو مذهبي هذا صريح في دلالة وان مذهبه ما لا خلاف
لا قول له غيره ولا يحجج اليه ان ينسب اليه ما خالف الحد في ما ذهب
الشافعي ولا يحل الا فتا بما خالف الحد على انه مذهب لشافعي ولا الحكم به
صرح بذلك جماعة من ائمة اتباعه حتى كان منهم من يقول ان القارى اذا قرأ
مسئلة من كلامه قد صح الحد بخلافها اضرب على هذه المسئلة فليست
مذهبه وهذا هو الصواب قطعاً الوام ينص عليه فكيف دانص عليه وابد في

واعاد وصرح به بالفاظ كلها صريحة في مدلولها فنحن نشهد بالله ان مذهب
وقوله الذي لا يقل له سواه ما وافق الحق دون ما خالفه ومن نسب اليه
خلافه فقد نسب اليه خلاف مذهب ولا سيما اذا ذكر هو ذلك الحق وخبرنا
اننا ما خالفه لضعف سند او لعدم بلوغه من وجوه يثق به ثم ظهر
للحق سند صحيح لا مطعن فيه وصحابة الحق من وجوه لم تبلغ هذا الاشك
عالم ولا يماري ان مذهبهم قطعاً وهذا مسئله الجائز فانه على حديث
سفيان بن عيينة بان كان ربما ترك ذكر الجائز وقد صح الحديث من غير
طريق سفيان صحة لا مرتبة فيها ولا علو ولا شبهة بوجوه الشافعي
وضع الجائز وبالله التوفيق وقد صرح بعض ثمة الشافعية بان مذهب
ان الصلوة الوسطى صلوة العصر وان وقت المغرب يمتد الى الشفق
وان من فات وعليه صيام صام عند وليه وان اكل لحوم الابل ينقض الوضوء
وهذا بخلاف لفطر بالحجامة وصلوة المأموم قاعدا اذا صلى الامام
كذلك فان الحق وان صح في ذلك فليس بمذهب فانه روافد صحته
لكن خالفه لا اعتقاده نسخة وهذا شيء في ذلك شيء في هذا القسم
في النسخ وعدمه وفي الاول يقع النظر في صحة الحديث وثقة السند فاعرف
انتهى كلام ابن القيم قال العزيز عبد السلام في قواعد طاعة لاهل الحق
الامني اذن الله تعالى طاعة الرسول والعلماء والائمة والقضاة
والولاة والاباء والامهات والسادات والازواج والمستأجرين
في الاجارات على الاحمال والصناعات ولا طاعة لاحد في معصية الله عز وجل
لما فيه من المفسدة الموقفة في الدارين او في احدهما من امر معصية فلا
سمع ولا طاعة الا ان يكره انسان على امر الا كراهة فلا اثم على طاعة الله

يجب طاعته لا لكونه امرا بل لدفعه الفساد ما تهد به من قتل او قطع او
جناية على بضع ولو امر الامام او الحاكم انسانا بما يعتقد الامر حله والمأمور
تحرمة فعله نظر الى رأي الامر او تمتنع فعله نظر الى رأي المأمور فيه
خلاف وهذا مختص بما ينقض حكم الامر فان كان ما ينقض حكمه فلا
سمع ولا طاعة وكذلك لا طاعة لجهلة الملوك والامراء الا فيما يعلم
انه ماذون في الشرع وتقره الله تعالى بالطاعة لا اختصاصا بغيره وجل ينجم لانشاء
والابقاء والتقدير والصلاح الديني والديني فاما من خالفه جالب
وامن ضاله هو سالبه وليس لعهاد بان يكون مطاعا بولي من البعض اذ ليس
لاحد منهم انعام بشيء مما ذكرته في حق لاهل سبيلنا وتعدو لذلك لاحكام
له واحكام مستفادة من الكتاب والسنة والاجماع والافقية الصحيحة
والاستدلالات المعتمدة فليس لاحد ان يستحسن ولا يستعمل مصلحة
مرسلة ولا ان يقلد احدا لم يؤمر بتقليد كما المجتهد في تقليد المجتهد
او تقليد لصحابته وفي هذه المسائل اختلا بين العلماء ويورد على من
خالف في ذلك في قوله تعالى ان الحكم الا لله امره لا تعبدوا الاياه ويستثنى
من ذلك العامة فان وظيفتهم التقليد بعجزهم عن التوصل الى معرفة
الاحكام بالاجتهاد بخلاف المجتهد فانه قادر على النظر المودي الى الحكم
ومن قلدا اما من الامته ثم اراد تقليد غيره فهل له ذلك في غير خلاف المختار
التفصيل فان كان المذهب الذي اراد الانتقال اليه مما ينقض فيه الحكم فليس
لر الانتقال الى حكمه يجب نقضه فانه لم يجب نقضه الا لبطاله فان كان الماخذا
مقتارين جاز التقليد والانتقال لان الناس لم يزلوا من زمان الصفا
الى ان ظهرت المذاهب الاربعة يقلدون من تفوق من العلماء من غير تكبر



على لسان الخصم وقد نقل عن الشافعي انه قال ما نظرت احدا الا قلت
اجرا الحق على قلبه ولسانه فان كان الحق معي اتبعني وان كان الحق معي
انتهت انتهي كلام الامام المتفق عليه دينه وعلمه قال في الامام ابن عثيمين
المالك لا ينبغي عقد المسلمين اجماع بدون عز الدين بن عبد السلام وقال
ايضا في قواعد ولوا اجتهد المجتهد في حكم شرعي ثم بان كذب فانه يبين
ذلك بظن يساويه او يترجم عليه ادنى رجحان فان تشويع حكمه لا يقتضيه حكمه
وبني على جهادة الثاني فيما عدا الاحكام المبنية على الاجتهاد الاول
وان تباعد لما اخذ ان بحيث تبعد صابرة في الفرض الاول نقص حكمه مثل
ان يكون اجتهاده الاول مخالفا للنص كتاب وسنة او اجماع او قياس
جلي والقواعد الكلية فتقوله انما يتولى حكمي على ما أدى إليه اجتهاده ثانيا
الا ان يستوى الظان فيجب التوقف على الاجتهاد انتهى قال ايضا اني
لا اعتقد ان احدا من المجتهدين انفرج بالصواب في كل ما خولف فيه
الكثير من خطاه بالنسبة الى كل ما خالفه والشرع ميزان يوزن به الرجال
والاقوال والاعمال والمعارف والاحوال فمن رجحناه ان الشرع
فهو راجح ولا اثم على احد من المخطئين اذا قام بما وجب الله عليه
من المبالغة في الاجتهاد وفي تعريف الاحكام لا تزدى ما عليه من اجتهاد
الحق منهم اجرا جري احدهما على اجتهاده والثاني على صوابه ومن اجتهاده
بعد بذل الجهد عفى عن خطاه واجرا قصدا على الصواب في مقتضى
اجتهاده ولقد افلح من قال بما اجمعوا على وجهه واجتنبوا جميعا
على تحريم واستباح ما اجمعوا على استباحته وفعل ما اجمعوا على
واجتنبوا ما اجمعوا على الكراهته من اخذ بما اختلفوا فيه فلا حرج

من احل يعتبر انكاره ولو كان ذلك باطلا لا نكروا وكذا لا يجب
تقليد الافضل وان كان هو الاول لا نكروا وجب تقليد لما قلده الناس القائل
والمفضل في زمان الصحابة والتابعين من غير نكير بل كانوا مسترسلين
تقليد الفاضل والافضل لم يكن الافضل يدعوا لكل الى تقليد نفسه
يمنع من سائرهم وجود الفاضل وهذا مما لا يترتب فيه عاقل ومن العجيب
ان الفقهاء المقلدين يقف احدهم على ضعف مذهب ما رجع حيث لا يجد
لضعفه مد فها هو مع ذلك يقلد غيره ويترك من شهد الكتاب والسنة
والاقيسة الصحيحة لمذهبهم جودا على تقليد ما رجع بل يتجمل دفع كل كتاب
والسنة ويتاوها بالتاويل البعيدة الباطلة فضلا عن مقلده وقد
اينا هم يحتمون في المجالس فاذا ذكر احدهم خلا ما وطن نفسه عليه فحيث
غاية التعجب غير مستر واحدة الى دليل لما الفر من تقليد ما رجع حتى ظن ان الحق
منهم في مذهب ما رجع ولو تدبره لكان تعجب من مذهب الامام او من
تعجب من مذهب غيره والبحث مع هؤلاء ضائع مفضل الى التقاطع والبال
من غير فائدة تجذبها وماريت احدا رجع عن مذهب ما اذا ظهر الحق
في غيره بل يصير عليه مع علمه بضعفه وجده والاولى ترك البحث مع
هؤلاء الذين اذا عجز احدهم عن تمشية مذهب ما رجع قال لعل ما رجع
لم دليل لم اتقف عليه ولم اهتد اليه ولا يعلم المسكين ان هذا مقابل
بشاره افضل لخصمه ما ذكره من دليل الواضح والبرهان اللائح فسيحان
ما الشرائع اعمى التقليد بصيرة حتى جعل على مثل ما ذكرته وفقنا الله تعالى
الحق ان كان على لسان من ظهر في هذا من مناظر السالك
ومشاورة في الاحكام ومسارعتهم الى اتباع الحق اذا ظهر

احدهما ان يكون المختلف فيه ما ينقض الحكم به فذلك لا سبيل الى التقييد
 فيه لانه خطأ محض وما حكم فيه بالنقض لا يكون خطأ بعيد من نفس الشرع
 وما خذ به رعاية حكمه الحالة الثانية ان يكون مما لا ينقض الحكم به فلا بأس
 بفعله ولا يترك اذا قلد فيه بعض العلماء لان الناس لم يزلوا على ذلك يسألون
 من اتفق من غير تقييد ولا انكار على احد من السائلين الى ان ظهرت
 هذه المذاهب وتعصبوها من المقلدين فان احدهم يتبع امامه
 مع مله هبة عن الادلة مقلد الرافعي قال كان نبي ارسل اليه وهذا ناء عن الحق
 ويعيد عن الصواب لا ير ضي به احد من اولي الباب اللهم فاشدنا
 الى الحق واحدنا الى الصواب نك انت الكريم الوهاب وعلى الجملة فالغالب
 على مجتهدي اهل الاسلام الصواب وهم متقاربون في مقدار الخطا فخيرهم
 اقلهم خطأ ويليه المتوسط في الخطا ويليه اكثرهم خطأ والله يختص برحمته
 من يشاء واكثر ما يقع الخطا من الغفلة عن ملاحظة بعض لقواعد و
 ملاحظة بعض الاسكان والشرائط وملاحظة المعارض ومطابقة الكل
 التقرب الى الله باصابت الحق ولكن لا ما كل ما يمتنى المريد كترجي الرياح
 بما لا تشتهي السفن وقال ايضا معظم الناس خاسرون واقالهم
 رايجون فمن اراد ان ينظر في خسرته ويرجع فليعرض نفسه الكتاب
 والسنة فاذا وافقه ما فهو الراجح ان صدق ظنه في موافقه ما
 وان كذب ظنه فيا خسرته عليه وقد خبر الله تع بحسار الخاسرين
 ورجح الراجحين فاقسم بالعصر ان الانسان لفي خسر الا من جمع
 اربعين اوصاف احدها الايمان والثاني العمل الصالح والثالث التواصي
 بالحق والرابع التواصي بالصبر وقد روي ان الصحابة كانوا اذا

اجمعوا

اذا اجتمعوا لم يتفرقوا حتى تقرروا واجتمعوا هذه النصا في الانسان عز بنو نادر
 في هذا الزمان وكيف يتحقق الانسان ان جامع هذه الصفات التي قسم الله تع بحسبها
 من خرج عنها وبعد منها مع علمه بغير احواله وسوء اعماله ولم من عاصي يظن ان مطيع
 ويعيد يظن ان قريب ومخالف يعتقد ان موافق ومن منتهك يعتقد ان منسك
 ومن مدبر يعتقد ان مقبل ومن هارب يعتقد ان طالب ومن جاهل يعتقد
 ان عارف ومن آمن يعتقد ان خائف ومن مرء يعتقد ان مخلص ومن ضال
 يعتقد ان مهتد ومن عم يعتقد ان مبصر ومن راغب يعتقد ان زاهد كم من عمل
 يعتقد عليه المراءى وهو وبال عليه ومن طاعة يملك بها المسمع وهو مدبر
 اليه والشرع ميزان يوزن به الرجال ويترتب الرجع من الخسران فمن رجع في ميزان
 الشرع كان من اولياء الله وتختلف مراتب الرجحان فاعليها مراتب الانبياء فمن
 دونهم ولا تزال التوب تتناقض الى ان ينتهي الى اقل مراتب الرجحان ومن
 نقص في ميزان الشرع فاولئك اهل الخسران ويتفاوت تخلفهم في ميزان فاخسرها
 مرتبة الكفار ولا تزال المراتب تتناقض حتى تنتهي الى مرتبة مرتكب صغر الصغار
 فاذا رايت انسانا يطير في الهواء ويشي على الماء او يخبر عن المغيبات تشم
 بخلاف الشرع بارتكاب المحرمات بغيب محمل ويترك الواجبات بغيب مجوز
 فاعلم ان شيطان نصبر الله فتنه للجهلة وليس ذلك بعيد من الانسبا التي
 وضعها الله تع للضلال فاذا الرجال يحبي وميت فتنه لاهل الضلال
 وكذلك ياتي الخيرة فتنهم كنوزها كعباسيد النحل وكذلك يظن للناس ان مع
 جنة وناز او نار جنة وجنة نار وكذلك من ياكل الحيا ويدخل البيران
 فانه تركب للحرام ياكل الحيات وفاتن للناس دخول النار ليقعدوا في جنة
 ويتابعوه على جهالتهم انتهى كلام سلطان العلماء قال الشيخ محمد حيايات

فقه

فمن اراد

فمن اراد

ونقل عن مسلم ان سنة النبي صلى الله عليه وسلم وقوله الصحيح اول وافضل من قول المجتهد
وفي شرح المذهب للنووي اذا ثبت الحث على خلاف قول المقلد فقتلته فلم
يجد له معارضا وكان المقتضى له اهليته فان ترك قول صاحب المذهب ياخذ
بالحث ويكون حجة للمقلد في ترك مذهب مقلده وفي قوت القلوب ومن
محبة الرسول صلى الله عليه وسلم ايتا سنة على الراي والمعتق انتهى وقال اشعري في المنزلة
فان قلت فاصنع بالاحاديث التي صحت بعد موت امامي ولم ياخذ بها فالحج باب
ينبغي لك ان تعمل بها فان امامك لو ظفها وصحت عندك لربما كان امرك بها فان
الامة كل اسير في يد الشريعة ومن فعل ذلك فقد حاز الخير بكنة يديروا من
قال لا اعلم حديث الا ان اخذ به امامي فاتبه كثير كما عليه كثير من المقلدين
لا ممة المذهب كان الاولي لهم العمل بكل حث صحت بعد امامهم تنفيذ الوصية كرامة
فان اعتقنا فيهم انهم لو ظفروا بتلك الاحاديث التي صحت بعدهم لاخذوا
بها وعملوا بها ويحتمل ان الذي ضاف الى الامام ابي حنيفة انه يقدم القياس على النص
فنفروا بذلك في كلام مقلديه الذين يلتزمون العمل بما وجدوا عن امامهم القياس
ويتركون الحث الذي صحت بعد موت الامام فالامام معذور واتباعه غير معذورين
وقوله ان امامهم لم ياخذ بهذا الحث لا يمتنع من حجة لاحتمال ان لم يظفروا
ظفروا لكنهم يصح عنده وقد تقدم ان الامة كلهم قالوا اذا صح الحديث
فهو مذهبنا وليس لاحد قيا ولا حجة الا طاعة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
وهذا الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن اصحاب امامهم
جعلوا مذهبهم بذلك الامام وهو حق فان مذهب الامام حقيقة هو ما قالوا ولم
يرجع عنه الى ان ما لا فاهم اصحابه من كلامه فقد لا يرى لاصحاب ذلك الامام
فهمه من كلامه ولا يقول به لو عرض عليه فعلم انه من عني الى الامام كل ما فهم

من كلامه في جاهل الحقيقة المذاهب انتهى وقال اسماعيل بن يحيى المزني
في اول مختصره اختصرت هذا من علم الشافعي ومن معنى قوله لا قرعة على من اراد
لا علانية غير عن تقليد وتقليد غير لينظر فيه لدينه ويحتاج فيه لنفسه
المقصد الرابع في ذكر ما نقل عن ناصر السنة احمد بن حنبل وما لا يحاسب
من الخلف على العمل بالسنة والكتاب المنزل قال ابو داود قلت لاجل لا وراعي
هل يتبعهم مالك قال لا تقلد دينك احدا من هؤلاء ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
فخذ به ثم التابعين بعد الرجل في غير خير وقد فرق الامام احمد بين التقليد
والاتباع فقال ابو داود سمعت يقول الاتباع ان يتبع الرجل ما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم واصحابه ثم هو من بعد من التابعين بخير وقال احمد ايضا لا تقلد في ولا
تقلد مالك ولا الشافعي ولا الاوزاعي ولا الثوري في كل من حيث اخذوا
وقال من قلته فقل الرجل ان يقلد دينه الرجل قال ابن القيم ولاجل هذا لم يولف
الامام احمد كتابا في الفقه وانما دون اصحابه مذهبهم من اقوالهم وافعالهم
واجب يترو غير ذلك وقال ابن الجوزي في تلبس ابليس اعلم ان المقلد على غير ثبوت
فيما قلده وفي التقليد ابطال منفعة العقل لا ينزح خلقا للتأمل والتدبر في حق
اعطى شعبة يستضي بها ان يطفيها ويمشي في الظلمة واعلم ان عموم اصحاب
المذاهب يعظم في قولهم التفسير عن ادلة امامهم فيتبعون قوله وينبغي النظر
الى القول لا الى القائل كما قال علي بن ابي حمزة بن عبد الله الاعرجي بن الطحطاوي
وقد قال له اظن ان طائفة من زبيري كانوا على الباطل فقال له يا حارث ان
مليبيس عليك ان الحق لا يعرف بالرجال اعرف الحق تعرف اهل انتهي
وقال ابن القيم فاذا جازت هذه اري النفس المطمئنة تجريد المتابعة
للرسول صلى الله عليه وسلم فلو كانت تلك اى الامان بتحكيم اراء الرجال واقوالهم

فانت بالشبهة المضللة بما يمنع من كمال المتابعة وتقسيم بالله ما مرادها
 الا الاحسان والتوفيق والله يعلم انها كاذبة وما مرادها الا التفتت من
 سجن المتابعة الى فضا ارادتها وحفظها وترى النفس الكفارة
 صاحبها تجريد المتابعة للنبي صلى الله عليه وسلم وتقديم قوله على الاراء في صورة تنقض العلم
 ولساء الادب عليهم المفضي الى ساءة الظن بهم وانهم قد فاتهم الصواب
 فكيف لنا قوة برده عليهم او نحفظي بالصواب دونهم وتقاسمهم بالله
 ان ارادوا الاحسان والتوفيق او تلك الذي يعلم الله ما في قلوبهم فاعرض
 عنهم وعظمهم وقطعهم في أنفسهم قول لا يبلغوا الفرق بين تجريد متابعة المعصوم
 واحدا من احواله والغاها ان تجرد المتابعة لا تقدم على ما جاء به الرسول
 صلى الله عليه وسلم ولا احد ولا رايه كانا من كان بل ينظر في صحة الخبر او لا فاذا صح
 نظر في معناه ثانيا فاذا تبين له لم يعد له عنه ولو خالف من بين المشرق
 والمغرب معاذ الله ان تتفق الامم على ترك ما جاء به نبينا صلى الله عليه وسلم بل لا بد ان
 يكون في الامم من قال بربو الخفي عليك فلا تجعل جهمك بالقائل حجة على الله
 ورسوله صلى الله عليه وسلم في ترك ما اذهب الى النص ولا تضعف واعلم ان قد قال برب قائل
 قطعوا لكن لم يصل اليك علمهم هذا مع حفظ مراتب العلماء والاهم
 واعتقاد حرماتهم واطاعتهم واجتهادهم في حفظ الدين وضبط فهمهم
 دائروا بين الاجر والجرى والمغفرة ولكن لا يجب هذا اهلا
 النصوص وتقديم قول الواحد منهم عليها بشبهة انرا علم منك فان كان
 كذلك فمن ذهب الى النصوص على علم فربا وافقته ان كنت صادقا فمن
 عرض اقوال العلماء على النصوص ونزهاها وخالف منها ما خالف
 النص اهمل احوالهم ولم يهضم جانبهم بل اقتلهم فاهم كلاما

بذلك بل مخالفتهم في ذلك اسهل من مخالفتهم في لقاعدة الكثرة التي امو
 لها ودعي اليها من تقديم النص على احوالهم ومن هذاتين الفرق بين تقليد العالم
 في جميع ما قال وبين الاستعانة بفهمه والاستضاء بنور علمه فاولاها
 قول من غير نظير ولا طلب دليل من الكتاب والسنة والمستعين بافهامهم
 يجعلهم بمنزلة الدليل الاول فاذا وصل استغنى بذلك عن الاستدلال
 بغيره فمن استدلال بالنجم على القبل لم يبق استدلال معني اذا شاهدتها
 قال الشافعي اجمع الناس على ان من استبان له سنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لم يكن له ان يدعيها لغيره ومن هذاتين الفرق بين الحكم المنزلي الواجب
 الاتباع والحكم الموقل الذي لا يتبعه ان يكون جائزا لاجماع بان الاول هو الذي
 انزل الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم من غير منلو او اصح وسلم من المعاصرة
 وهو حكم الذي امر بقضاه لعباده ولا حكم له رسول الله وان الثاني اقوال المجتهدين
 المختلفة التي لا يجب اتباعها ولا يكفر ولا يفسد من خالفها فان اصحابها لم يقولوا
 هذا حكم الله ورسوله قطعوا وحاشاهم عن قول ذلك وقد سمع عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن في قوله واذا حاصرت اهل حصن فارادوك ان تجعل لهم
 ذممة الله وذممة رسوله صلى الله عليه وسلم فلا تجعل لهم ذممة الله ولا ذممة رسوله ولكن اجعل
 لهم ذممتك وذممة اصحابك فانكم ان تحفروا ذممتهم وذممة اصحابكم
 من ان تحفروا ذممة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم واذا حاصرت اهل حصن فارادوك
 ان تتركهم على حكم الله فلا تتركهم على حكم الله ولكن اتركهم على حكمك فانك
 لا تدري ان تصيب حكم الله ام لا اخرجه الامام احمد في مسنده في صحيحه
 من حديث بريدة بن الحنفية قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من شاء قبله ومن شاء لم يقبله
 ولم يلزم احد منهم بقول الامامة قال الامام ابو حنيفة هذا رايي فمن جاء

بغير منه قبلته وحي كان هو عن حاكم الله لما ساءخ لابي يوسف ومحمد وغيرهما
مخالفة فيه وكذلك قال مالك لما استشاره هارون الرشيد في ان يحول الناس
ما في المطامير من ذلك وقال قد نفر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلاد و
صار عند كل قوم من الاحاديث ما ليس عند الاخرين وهذا التشايع في اصحاب
عن تقليد ويوصيه بترك قول اذا جاء الخلد بخلافه وهذا الامام احمد
على من كتب فتاوى ويرودها ويقول لا تقلدني ولا تقلد فلانا ولا تقلد فلانا
من حيث اخذوا انتهى كلام ابن القيم بطوله وقال في اعلام الموقعين وكان
احمد رحمه الله شديد الكراهة لتصنيف الكتب وكان يحجب تحريده الخلد ويكره ان
يكتب كلامه ويشتهر عليه جل فعله الله حسن نيتهم وقصد فكتب من كلامه
وفتواه اكثر من ثلاثين سقيا جمع الجلال للنصوص في الجامع الكبير فبلغ
عشرين سقيا واكثر وكانت فتواه مبينة على خمسة اصول احدها النصوص
فاذا وجد النص في الكتاب والسنة اتي بموجب ولم يلتفت الى ما خالفه ولا
من خالفه كانا من كان ولذا لم يلتفت الى خلاف عمر في المبتوتة لتحديث فاطمة
بنت قيس ولا الى خلافه في التيمم للمجنب لحد عثمان بن ياسر ولا خلافه في استدلال
المحيط الذي يطيب برقبته احرار لصحة خلد عايشة في ذلك ولا خلافه
في منع المنفرد والقارن من الفسحة الى القمعة لصحة احاديث الفسحة وكذا
لم يلتفت الى قول علي وعثمان وطه والي يوب والي ابن كعب رضي في ترك
الغسل من الاكسال لصحة خلد عايشة انها فعلت رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاغتسلوا ولم يلتفت الى قول ابن عباس واحكام الرايتين عن علي ان
عدة المتوفى عنها الحامل اقصى الاجلين لصحة خلد سبيعة الاسلمية
ولم يلتفت الى قول معاذ ومعاوية في توريث المسلم من الكافر لصحة الخلد

الما من التوارث بينهما ولم يلتفت الى قول ابن عباس في المصنف لصحة الخلد
بخلافه ولا الى قول ابي جابر باحة حرم الحرم لك وهذا كثير جدا ولم يكن يقدم
على الخلد الصحيح عمدا ولا راي ولا قياسا ولا قول صاحب ولا علم عليه
بالمخالف الذي تسميه كثير من الناس اجماعا ويقدمونه على الخلد الصحيح وقد
كذب احمد من ادعى اجماع ولم يمنع تقديمه على الخلد الثابت وكذلك التشايع
ايضا نص في رسالتهم الجديدة على ان ما لا يعلم فيه الخلد لا يقال له اجماع
ولفظه ما لا يعلم فيه الخلف فليس اجماعا وقال عبد الله بن احمد بن حنبل
سمعت ابي يقول ما يدعي فيه الرجل اجماع فهو كذب على من ادعى اجماع فهو
كذب لعل الناس يختلفوا ما يدعيه ويرى ولم ينته اليه فليقل لا تعلم الناس يختلفوا
هذه دعوى بشر الميسري والاصم ولكن يقول ولا تكن تعلم الناس يختلفوا
ولم يبلغني ذلك هذا لفظه ونصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الامام احمد و
سائر ائمة الخلد اجل من ان تقدم عليها اتهم اجماع مضمونه عدم العلم
بالمخالف ولو ساء تعطلت النصوص وبلغ لكل من لم يعلم مخالفا في حكم
مسألة ان يقدم جهله بالمخالف على النصوص فهذا هو الذي انكره الامام احمد
والتشافي من دعوى اجماع لا ما يظن بعض الناس انه استبعاد لوجود
الاصول الثاني من اصول فتاوى الامام احمد ما افتى به الصنفان
اذا وجد لبعضهم فتوى لا يعرف لمخالف منهم فيها لم يعيدها الى غيرهما ولم
يقال ان ذلك اجماع بل من وعرف في العبارة يقول لا اعلم شيئا يدفعوا
نحو هذا كما قال في رواية ابي طالب لا اعلم شيئا يدفع قول ابن عباس في
عمر واحد عشر من التابعين عطاء ومجاهد واهل المدينة على قول شهادة
العبد وهكذا قال ابن عباس لا اعلم احد روى شهادة العبد حكاية

الامام احمد واذا وجد الامام احمد هذا النوع عن الصحابة لم يقدم عليها
علاوة راي ولا قياسا الاصل الثالث من اصولنا اذا اختلفت الصحابة
تخير من اقوالهم ما كان اقربها الى الكتاب والسنة ولم يخرج عن اقوالهم فان لم
يتبين له هو افقر احد الاقوال حكم بالخلاف فيها ولم يجز له قبول قول اسحاق
بن ابراهيم بن هاني في مسائله قبل ابي عبد الله يكون الرجل في قرية يال
عن الشيء فيدل اختلافه قال يفتي وافق الكتاب والسنة ولم يوافق الكتاب
والسنة فمسك عن قبوله لافتنى عليه قال لا الاصل الرابع من اصولنا
بالمرسل والحد الضعيف ذالم يكن في الباب شيء يدين فعدوه هو الذي حجه
على القياس وليس المراد بالضعيف عندنا الباطل ولا المنكر ولا فيما رايته منهم
بحديث لا يسوغ الدهاب لير والعليل به الحديث الضعيف عندنا قسم
الصحيح وقسم من اقسام الحسن ولم يكن يقسم الحد الى صحيح وحسن وضعيف
بل الى صحيح وضعيف وللضعيف عندنا مراتب فاذا لم يجد في الكتاب اثر
يدفعه ولا قول صاحب ولا اجماع على خلافه كان العمل به عندنا اولى من القياس
وليس احد من الائمة الا هو موافق على الاصل من حيث الجملة فانه ما منهم
احد الا وقد قدم الحد الضعيف على القياس فقدم ابو حنيفة حديث القرقرة
في الصلوة على محض القياس واجمع اهل الحد على ضعفه وقدم حد الوضوء
بنبيذ التمر على القياس واكثر اهل الحد يضعفون وقدم حد الترابيض
عشرة ايام وهو ضعيف باقارهم على محض القياس فان الدم الذي تراة
في اليوم الثالث عشرة مساو في الحديث الحقيقة والصفة لدم اليوم العاشر
وقدم حديث لا يمر اقل من عشرة دراهم واجمعوا على ضعفه بل بطلانه
على محض القياس فان بذل الصداق معا وضعف في مقابلته بل البضع

فما تر ضياء عليه جاز قليلا كان او كثيرا وقسم الشافعي خبره تحريم صيد
مع ضعفه على القياس وقدم خبر جواز الصلوة بمكة في وقت مع ضعفه
مخالفة القياس بخبرها من البصرة وقدم في احد قوليه خذ من ماء او علف
فليتوضأ واليه على صلوة على القياس مع ضعفه بخبره من البصرة وامسا
مالك فان يقدم الحد المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابة على القياس
فاذا لم يكن عند الامام احمد في مسألة نص ولا قول الصحابي ولا حد منهم
ولا اثر مرسل او ضعيف عدل الى الاصل الخامس وهو القياس فاستعمله للضرورة
وقد قال في كتاب الخلال سألت الشافعي رح عن القياس فقال غايضا اليه
عند الضرورة او ما هذا معناه هذه الاصول الخمسة من اصول فتاوى
وعليها مدارها وقد يتوقف في الفتوى لتعارض الادلة عندنا او عند الصحابة
فيها والعدم اطلاقا فيها على اثر عن السلف وكان كثير ما سئل بما فيه اختلاف
فيقول لا ادري وقال عبد الله بن احمد في مسائل سمعت ابي يقول قال عبد الله
بن مهدي سأل رجل من اهل المغرب مالك بن انس عن مسألة فقال لا ادري فقال
يا ابا عبد الله تقول لا ادري قال نعم فابلق من وراءك الى لا ادري وقال
عبد الله بن احمد كنت سمع كثيرا ما يسئل فيقول لا ادري ويقف اذا كانت مسألة
فيها اختلاف وكثيرا ما يقول سل غيري وقد حرر الله عليه القول بغير علم والفتيا
والقضى وجعل في المرتبة العليا منها فقال نعم قل انما حرر مر لي لفوا حشوا
ظهرها وما بطن والاثم والبغى غير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا
وان تقولوا على الله ما لا تعلمون فترتب المحرمات اربع مراتب وبدا بها
وهو الفواحش ثم شئ بما هو اشد تحريما منه وهو الاثم والظلم ثم ثلث بما هو
اعظم تحريما وهو الشرك بالله سبحانه ثم ربح بما هو اشد تحريما من ذلك كله

وهو القول عليه بلا علم وهذا يعقل عليه سبحانه فلا علم في سائر صفاته
واقواله وفي دينه وشرعه وقال نعم ولا تقول لما تفسد السنتك الكذب هذا
حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب
لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب عظيم فيقدم اليهم بالوعيد على الكذب عليه
في احكامه وقوله لم يحرم هذا حرام ولم يحل هذا حلال وهذا بيان
منه سبحانه انه لا يجوز للعبد ان يقول هذا حرام وهذا حلال الا لما علمه
ان الله نعم احد او حرمه وقال بعض السلف ليتقوا احدكم ان يقول احل الله
كذا وحرم كذا فيقول الله نعم كذبت لم حل كذا ولم احرم كذا فلا ينبغي ان يقول
لما لا يعلم ورد الوحي المبين بتحليله وتحريمه احل الله وحرم الله بمجرى التقليد
او بالتأويل وقد هي النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح امير المؤمنين
اذا حاصروهم على حكمه وقال فانك لا تدري ان تصيب حكم الله فيهم ام لا ولكن
انزل على حكمك وحكم اصحابك فتدبر كيف فرق الله بين حكمي حكم الامير
المجتهد وهو ان يسمى حكم المجتهد بين حكم الله ومن هذا لما كتب لكتاب
بين يديكم امير المؤمنين عمر بن الخطاب حكما حاكمه فقال هذا ما ارى الله
امير المؤمنين عمر بن الخطاب لا تقل هكذا ولكن قل هذا ما راي امير المؤمنين عمر
ابن الخطاب وقال لا قام احد في رايه ابدا السالم عنه ينبغي للمرجل اذا حمل
نفسه على الفتيا ان يكون علما او جوهرا في القرآن علما بالاسانيد الصحيحة عالما
بالسنن وانما جاء خلاف من خالف لقلة معرفتهم بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
مرفقه لهم لصحيمها من سقيمها وقال ابن ابي داود حدثنا عبد الله بن جهم
بن حنبل قال سمعت ابي يقول لا يكاد ترى احدا نظري في الراي الا وفي قلبه رغل
وقال عبد الله بن احمد ايضا سمعت ابي يقول الحديث الضعيف احب الي

من الراي وقال عبد الله سالت ابي عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيه احدا صاحب
حديث لا يعرف صحيحه وسقيمه واصح الراي فتزول بهم النازلة فقال اي يسالك
اصح الحديث ولا يسالك اصح الراي ضعيف الحديث اقوى عندنا من الراي
والحاصل ان السلف كلهم على فهم الراي والمقياس لمخالفات الكتاب السنة
وانه لا يحل العمل به لا فتيا ولا قضاء وان الراي الذي لا يعلم مخالفته للكتاب
والسنة ولا هو آفة فتنة فغايته ان يسوغ العمل به عند الحاجة اليه من غير الزام
ولا انكار على من خالفه والتقليد المنهجي عنه منقسم على ثلاثة اقسام احدها
الاعراض عما انزل الله نعم وعدم الاكتفاء اليه كفاء بتقليد لابي الثاني
تقليد من لا يعلم المقلد ان اهل ان ياخذ بقوله الثالث التقليد بعد قيام
وظهور الدليل على خلافه المقلد والفرق بين هذا وبين النوع الاول
ان الاول قد قبل ان تلتزم من العلم والحجة وهذا قد بعد ظهور الحجة فهو
اول بالذم ومعصية الله نعم وسؤا انتهى قلت وقد تقدم في المقدمة
ايات من القرآن تدل على ذم التقليد باقسامه قال ابن القيم فان قيل
انما ذم الله نعم من قلد الكفار وباءة الذين لا يعقلون شيئا ولا يفتنون
ولم يذم من قلد العلماء المهتدين بل قد امر بسؤال اهل الذكروهم اهل العلم
وذلك تقليد لهم فقال نعم فاسئلو اهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون وهذا امر
لمن لا يعلم بتقليد من يعلم فالجواب ان الله سبحانه ذم من اعرض
عما انزل الله الى تقليد لابي وهذا القدر من التقليد هو ما اتفقوا عليه
الاربعة على ذمه وتحريمه وما تقليد من بذل جهده في اتباع ما انزل الله
وخفي عليه بعضه فقد فيه من هو اعلم منه فهذا هو غير مذموم وما جرح
وهو التقليد الواجب وقال نعم ولا تفتك ليس لك به علم والتقليد ليس

باتفاق اهل العلم قال نعم انما امرهم بما لقوا احسن ما ظهر منها وما بطن والا فامرهم
والبغي غير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما
لا تعلمون وقال نعم اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء
فامر باتباع المنزل خاصة والمقلد ليس له علم ان هذا هو المنزل وان كانت
قد ثبتت له الدلالة في خلافه من قلة فقد علم ان تقليده في خلاف اتباع
غير المنزل وقال وان تنازعتم في شئ فردوا الى الله والرسول ان كنتم
تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تاويلنا فمننا سبجان
من الرد الى غيره وغير رسول صلعم وهذا مبطل للتقليد وقال ام حسبكم
ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولم يتخذوا من دون الله
ولا رسولا ولا المؤمنين وليجة ولا وليجة اعظم من جعله رجلا بعينه مختارا
على كلام الله نعم وكلام رسول صلعم وكلام سائر الامة يقدر على ذلك
كل واحد يعرف كتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة على قوله فاذا فقه منها
قبله لموافقته لقوله وما خالف منها عطف في رده وتطلب له وجوه الحيل
فان لم يكن هذه الوليجة فلا ندري ما للوليجة وقال نعم يوم تقلب وجوههم
ولنا سر يقولون يا ليتنا اطعنا الله واطعنا الرسولا وقالوا ربنا انا اطعنا
سادتنا وكبرانا فاضلونا السبيل وهذا نص في ابطال التقليد فان قيل
انما ذم من قلد من اضل السبيل واما من هذه السبيل فابن ذم تقليده
قلت جواب هذا السؤال في نفس السؤال فانه لا يكون العبد مهتديا
حتى يتبع ما انزل الله نعم على رسول فلهذا المستند ان كان يعرف ما انزل الله
نعم فهو مستهد وليس بمقلد وان لم يعرف ما انزل الله نعم على رسول
فهو ضال جاهل باقراره على نفسه فمن اين يعرف انه على هدى في تقليده وهذا

جواب كل سؤال يورد في هذا الباب في انهم انما يقلدون اهل الهدى فهم
في تقليدهم على هدى فان قيل فانتم تقررون ان الامة المقلدين في الدين على هدى
فقلدوهم على هدى قطعاً الا همد سالكون خلفهم قيل سلوكهم خلفهم مبطل
لتقليدهم لهم قطعاً فان طريقتهم كانت اتباع الحجة والهدى عن تقليدهم كما
تقدم نقله عنهم فمن ترك الحجة وتركها تركب ما هو عند ربه الله نعم ورسوله ص عنه
قبلهم فليس على طريقتهم هو من مخالفين لهم وانما يكون على طريقتهم من اتباع الحجة
وانقاد الدليل ولم يتخذ رجلاً بعينه رسولاً صلعم يجعله مختاراً على الكتاب
والسنة يعرفها على قوله وهذا يظهر بطلان فهم من جعل التقليد اتباعاً واهلاً
وتليساً بل هو مخالف للاتباع وقد فرق الله تعالى بين رسول صلعم واهل العلم
بينهما فان الاتباع سلوك طريق المتبع والاتباع انما يتبعون ما انزل الله تعالى
اعلام الموقعين وقد تقدم الفرق بينهما في المقدمة فلا وجبر للاعادة والله اعلم
الخاتمة في ابطال شبهة المقلدين والجواب عما ورد على المتبعين :-
اهل الاهواء المتعصبين قال ابن القيم في الاعلام فصل في عقيد
مجلس مناظرة بين مقلد معاند وصاحب حجة منقاد للحج حيث كان قال
المقلد نحن معاشر المقلدين نتمثلون قول الله سبحانه فاستألفوا اهل الذكر
ان كنتم لا تعلمون فامرهم بجانس من لا علم لهم ان يسأل من هو اعلم وهذا
نص قولنا ولقد ارشدنا النبي صلعم الى سؤال من يعلم فقال في حق صاحب الشجاعة
الاساس الى ان يعلموا انما شفاء العي السؤال وقال ابو العسيف الذي روى ابن جرير
مستاجرة وان سالت اهل العلم فاجروني ان علي بن جلدانة روى ان علي بن جلدانة
هذا الرجم فلم ينكر عليه تقليد من هو اعلم منه وهذا عالم الارض عرق قد يابى
فرق شعبة عن عامر الاخول عن الشعبي ان ابا بكر قال في الكلام لا تراعي

فيها فان يكن صلوات الله وان يكن خطافني ومن الشيطان الله بر
وهو مما دون الولد والولد فقال عمر بن الخطاب اني لا استحيي من الله ان اخاف
ابا بكر وصحبه عنده قال له انما تتبع لرأيك وصح عن ابن مسعود انه كان ينادي
بقول عمر وقال الشعبي كان ستر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفتون الناس
ابن مسعود وعمر بن الخطاب وعلي وزيد بن ثابت والي بن كعب وابو موسى
وكان ثلثة منهم يدعون قولهم لقول ثلثة كان عبد الله يدع قولهم لقول
وكان ابو موسى يدع قولهم لقول علي وكان زيد يدع قولهم لقول ابي بن كعب
وقال حبيب ما كنت ادع قول ابن مسعود لقول احد من الناس وقد
قال النبي صلى الله عليه وسلم ان معاذ اقدس منكم سنة وذلك ما فعلوا في شأن الصلوة
حيث اخر قضاء ما فاتهم مع الامام الى بعد الفراغ وكانوا يصلون ما فاتهم
او لا ثم يدخلون مع الامام وقال المقلدون وقد امر الله تع بطاعتهم
وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله وامرهم العلماء والعلماء والاهل والاولاد وطاعة
تقليد هم في ما يفتون به فانهم لو لا تقليد لم يكن هناك طاعة اختصاصهم قال
الله تع والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم
باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وتقليد هم اتباعهم ففاعلم من رضي
عنه وكفى في ذلك الحشد المشهور اصحابي كالنجم ما يبرهن اقتديتم اهتديتم
وقال عبد الله بن مسعود من كان مستنفا فليستن بمن قد ما فان الحي
لايمن عليه الفتنة اولئك اصحاب محمد صلى الله عليه وآله هذه الامة قلوبها وعقوبها
علمها واقاربها تكلفا قوما اختارهم الله تع ليصحبته نبيه صلى الله عليه وآله وقامت دينه
فاعلم في الحقهم وتمسكوا بجدلهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم وقد صح
عن النبي صلى الله عليه وآله قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين

من بعد كما قال اقتدوا بالذين من بعدي احب اليكم وعمر واهتدوا بهدي
عمر وتمسكوا بهدي ابن ام عبد وقد كتب عمر الى شريح ان اقض ما في كتاب الله
فان لم يكن في كتاب الله فبسنة رسوله صلى الله عليه وآله فان لم يكن في سنة رسوله
صلى الله عليه وآله فاقض ما قضى الصالحون وقد منع عمر من بيع امها الا ولاد وتبعه الصالحون
والزم بالظراف الثلاث واتبعوه ايضا واحتلم مرة فقال له عمر وبن العاص
خذ ثوبا غير ثوبك فقال لو فعلتها صارت سنة وقد قال ابي بن كعب
وغيره من الصالحين ما استبان لك فاعلم به واشتبه عليك فكلوا الى عالم
وقد كان الصالحون يفتون ورسول الله صلى الله عليه وآله ياتي اظهروهم وهذا
تقليد لهم قطعوا اذ قولهم لا يكون حجة في حياة النبي صلى الله عليه وآله وقد قال تع لا
نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا
اليهم لعلهم يحذرون فواجب عليهم قبول ما انذروهم به اذا رجعوا اليهم
وهذا تقليد منهم للعلماء وصح عن ابن الزبير انه سئل عن الجدة والاخت
فقال اما الذي قال رسول الله صلى الله عليه وآله لو كنت متخذا خليلا من اهل الارض لآخذ
ابا بكر خليلا فان اتروا ابا وهذا ظاهر في تقليد له وقد مر الله سبحانه
بقوله شهادة الشاهد وذلك تقليد له وجعلت الشريعة تقبولا
قول القائف والخادص والقاسم والمقوم لمتلفا وغيرها والحاكمين
بالمثل في جزاء الصيد وذلك تقليد محض واجتمعت الامة على قبول
قول المتاجم والرسول والمعرف والمعدل واختلفوا في جواز الاكفائ
بواحد وذلك تقليد محض هو لا وجميع على جواز شراء المصحف والشاة
والاطعمة وغيرها من غير سوال عن اسباب حلها وتحريمها
اكفاء بتقليد راجح ولو كلف الناس كلهم الاجتهاد وان يكونوا علماء

لصاغت مصالح العباد وتغطلت لصانع والمتاجر كانت الناس كلهم علماء
مجتهدين وهذا مما لا سبيل اليه شرعا والقدر قد منع من وقوعه وقد اجمع
الناس على تقليد الزوج للنساء اللائي يهدينا ليرزوجن وجاز وطهرها تقليد
لهن في كونها هي زوجته واجمع على ان الامم يقد في القبله وعلى تقليد الامم
في الطهارة وقراءة الفاتحة وما يصح به الاقتداء وعلى تقليد الزوجة مسلمة
كانت او ذميتها انما قد طهرت من حيضها ويباح للزوج وطهرها بالتقليد و
يباح للولي تزويجها بالتقليد لها في انقضاء عدتها وعلى جواز تقليد الناس
للموذيئين في دخول الاوقات للصلوة ولا يجب عليهم الاجتهاد في معرفة ذلك
بالدليل وقد قالت الامم السوداء لعقبة بن الحارث ارضعتك واضعت
امرأتك فامرأة النبي صلح بفراقها وتقليد ما فيها اجرت من ذلك وقد صرح
الامة بجواز التقليد فقال جعفر بن غياث سمعت سفيان يقول اذا
رايت الرجل يعمل العمل الذي قد اختلف فيه وانت ترى تحريم فلا تنهه
وقال محمد بن الحسن يحوز للعالم تقليد من هو اعلم منه ولا يجوز له تقليد من
هو مثله وقد صرح الشافعي بالتقليد فقال وفي المصنع بعير قلته تقليد
لعطاء وقال في مسئلة بيع الحيوان بالبراءة من العيوب قلته تقليد لعثمان
وقال في مسئلة الجدة مع الاخوة انه يقاسمهم ثم قال وانما قلت بقول زيد في
اخذ اكثر الفرائض وقد قال في موضع اخر من كتابه الجدي قلته تقليد
وهذا ابو حنيفة في مسائل الاثار ليس معرفة فيها الاتقليد من تقدم
من التابعين فيها وهذا مالك لا يخرج عن عمل اهل المدينة ويصرح
في موطنه انه ارادك العمل على هذا وهو الذي عليه اهل العلم ببذلنا يقول
في غير موضع ما رايت احدا اقتدى به بفعله ولو جمعنا ذلك من كلامه لظال

وقد قال الشافعي في الصحابة برأيهم لنا خير من رأينا لانفسنا ونحن نقول
ان راى الشافعي والامة من غير خيلنا من رأينا لانفسنا وقد جعل الله تعالى
في فطر العباد تقليد المتعلمين للاستاذين والمعلمين ولا تقوم مصالح
الخلق الا بهذا وذلك عام في كل علم وصناعة وقد فاق الله سبحانه
قوى لادهان كما فاقوت بين قوى الابدان فلا يحسن في حكمته في علمه
ورحمته ان يفرض على جميعهم معرفة التحديد ليليه والجواب عن معارضة
في جميع مسائل الدين دقيقتها وجليلها ولو كان كذلك للتساوت اقدم
الخلق في كونه علماء بل جعل الله سبحانه هذا عالما وهذا متعلما وهذا متبعا
للعالم من متابع بمنزلة المأموم مع الامام والتابع مع المتبوع وابن حرم الله
تعالى على الجاهل ان يكون متبعا للعالم من متابع فقلد اليه يسيرة ونزل
بنزوله وقد علم الله سبحانه ان الحوادث والنوازل كل وقت نازلة بالخلق
فهل فرض على كل منهم فرض عين ان ياخذ حكم نازلة من الادلة الشرعية
بشر وطها ولو ازمها وهل ذلك في امكان فضلا عن كونهم مشروعا
هو لا اصحاب رسول الله صلعم فتحي البلاد وكان حديث العهد بالاسلام
يساطم فيفتونهم ولا يقولون له وعليك ان تطلب معرفة الحق في هذه الفتوى
بالدليل ولا يعرف ذلك من احد منهم البتة وهل التقليد الا من لوازم
التكليف ولوازم الوجود فهو من لوازم الشرع والقدر والمنكر ون
له مضطرون اليه ولا بد وذلك في ما تقدم بيانه من الاحكام وغيرها
ونقول لمن احتج على ابطال كل حجة اثرية ذكرها فانت مقلد لعمليتها و
روايتها لم يتم دليل قطعي على صدقهم فليس بيدك الاتقليد الراعي
وليس بيدك الحكم الاتقليد الشاهد وكنك ليس بيدك الحكم الاتقليد

فوالذي سوغ لك تقليد الراوي والشاهد ومنعنا من تقليد العالم وهذا
سمع باذنه ما رواه وهذا عقل يقبله ما سمع فادى هذا مسموعا وادى
معقولا وفرض على هذا تادير ما سمع وعلى هذا تادير ما عقل وعلى من لم يبلغ
منزلة القبول منها ثم يقال للمانع من التقليد تتم منعمته وخشيته
وقوع المقلد في الخطأ بان يكون من قلدة مخطيا في فتواه ثم اوجبه عليه
النظر والاستدلال في طلب الحق ولا ريب ان صوابا في تقليد العالم اقرب
من صوابه في اجتهاده هو لنفسه وهذا لمن اراد شراء سلعة لا خبرة له بها فانه
اذا قلد عالما بتلك السلعة خيرا بها امينا ناصحا كان صوابه وحصول غرضه اقرب
من اجتهاده لنفسه وهذا متفق عليه بين العقلاء وقال اصحابنا الحجة عجبنا
لكم معاشرا لمقلدين الشاهدين على انفسهم مع شهادة اهل العلم بالظلم ليسوا
من اهل ولا معدودين في ذمة جيلكم كيف بطمتم مذاهبكم بنفوس دليكم في
للمقلد والاستدلال واين منصب لمقلد من منصب المستدل فاذكر
من الادلة الاتيانا استعترقوها من صاحب الحجة فتجملتها بين الناس
وكنتم في ذلك متشبعين بما لم تعطوه ناطقين من العلم بما شهدتم على
انفسكم انكم لم توقوه وذلك ثوب زور ليستموا ومنصب ليستم من اهل غصبته
فاخير وناهل صرتم الى التقليد للدليل فادكم اليه وبرهان دلكم عليه فترتم
به من الاستدلال اقرب منزل وكنتم برعن التقليد بمخل او سلكتم به
اتفاقا وبحثا عن غير دليل وليس الاخر وكنتم عن احد هذين القسمين سبيل
وايها كان فهو فسادا فذهب لتقليد عالم والرجوع الى مذهب الحجة لانكم
و نحن خاطبناكم بلسان الحجة قلتم لسنا من اهل هذا السبيل وان خاطبنا
بحكم التقليد فلا معنى لما اقمتموه من الدليل والعجب ان كل طائفة من الطوائف

جوابا في التقليد

بل كل امرة من الامم تدعى لها على حث حاشا فقرة التقليد فانهم لا يدعون ذلك
ولو ادعوه لكافوا مبطلين فانهم شاهدون على انفسهم بانهم لم يعتقدوا بتلك
الاقوال للدليل قادهم اليه وبرهان دلكم عليه وانما سبيلهم محض التقليد والمقلد لا يعرف
الحق من الباطل ولا الحال من العاقل ولا عجب من هذا ان ائمتهم بنوهم عن تقليدهم
فعصوهم وخالفوهم وقالوا نحن على مذهبهم وقد ادناوا بخلافهم في اصل المذهب
الذي بنوا عليه فانهم بنوا على الحجة وهو عن التقليد واوصوهم اذا ظهر الدليل ان يتروا
اقوالهم ويتبعوها فخالفوهم في ذلك كله وقالوا نحن من اتباعهم تلك ائمتهم واتباعهم
الامن سلك سبيلهم واقتفى آثارهم في اصولهم وفروعهم **والحجج من فلك انهم مصرحون**
في كتبهم ببطلان التقليد وتحريره وان لا يحل القول به في دين الله سبحانه ولو اشترط
الامام على الحاكم ان يحكم بمذهب معين لم يصح شرط ولا تولى من منعه من التولية
وابطل الشرط وكذلك المفتي عليه الاقتباس يعلم حثه باتفاق الناس والمقلد
لا علم له بصحة القول وفساده وطريق ذلك مسدود وعليه ثم كل منهم يعرف من نفسه انه
مقلد متبوع لا يفارق قوله ويترك لكل ما خالفه من كتاب وسنة او قول صاحب
او قول من هو اعلم من متبوعه او نظيره وهذا من اعجب احوالهم وايضا فاننا
نعلم بالضرورة ان كل من يقتدى بصاحب رضى رجل واحد اخذ من جملتهم يقدرك
في جميع اقواله فلا يسقط منها شيئا واسقط اقوال غيره فاما اخذ منها شيئا والعلم
بالضرورة ان هذا لم يكن في عصر التابعين ولا في عصر التابعين فليكن بنا المقلدون
بهرج واحد سلك سبيلهم الوخيمة في القرون المستفصلة على لسان
رسول الله صلى الله عليه وآله ما حدثت هذه البدعة في القرن الرابع المذموم على لسانه
صلعم والمقلدون المتبوعين جميع ما قالوا يسبحون بالفروج والدماء والاهوال
ويحرمونها ولا يدرون ذلك صوابا او خطأ على خطر عظيم ولهم

فانهم

ف

ف

بين يدي الله تعلم موقف شديد يعلم فيه من قال على الله نعم لا يعلم انه
لم يكن على شيء وايضا فنقول لكل من قلد واحد من الناس دون غيره
ما الذي خص صاحبك ان يكون اولى بالتقليد من غيره فان قال انه اعلم اهل
عصره وزاد فضله على من قبله مع جزمه الباطل ان لم يجز بعد اعلم منه قيل له
وليدريك ولست من اهل العلم بشهادتك على نفسك انرا علم لا مزية في وقت
فان هذا انما يعرف من عرف المذاهب وادلتها وارجحها ورجحها فاللا عني
ونقد الدراهم وهذا ايضا بابي اخر من القول على الله نعم بلا علم ويقال لثانيا
فابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي بن ابي طالب وابن مسعود
والجوني بن كعب ومعاذ بن جبل وعائشة وابن عباس وابن عمر رضوا عنهم من
صاحبك بلا شك فها قل لهم وتذكرتهم بل سعيد بن المسيب والشعبي وعطاء
وطاوس ومثلهم اعلم وافضل بلا شك ولم تركت تقليد الاعلم الا فضل الجمع
لادوات الخير والعلم والدين ورغبت عن اقوالهم ومالك هبالي من هو دون
فان قال لان صاحبي من قلد ترا علمه مني فتقليد ي لراوجب على مخالفة
قول لقول من قلد تر لان وفخر علمه ودينه يمنع من مخالفة من هو فوقه واعلم منه
الا دليل صار اليه او هو ولى من قول كل واحد من هؤلاء قيل له ومن اين علمت
الدليل الذي صار اليه صاحبك الذي زعمت انت وصاحبك انه اولى من الدليل
الذي صار اليه من هو اعلم منه وخير منه او هو نظيره وقولان معامتنا قضاء
لا يكونا صوابا بل احدهما هو الصواب ومعلوم ان خلف الاعلم الافضل بالصواب
اقرب من ظهر من هو دونه فان قال علمت ذلك بالدليل فها هذا اذا فقد
انتقلت عن منصب لتقليدك الى منصب الاستدلال وبطلت التقليد ثم
يقال لثانيا هذا لا ينفك شيئا البتة فيما اختلف فيه فان من قلده

ومن قلده غيرك قد اختلفا وصار من قلده غيرك الى موافقة ابى بكر وعمر او علي وابن عباس
او عائشة وغيرهم دون من قلده هذا النصح لنفسك وهتديت لرشدك
وقلت هذا ان عالما كبيرا ومع احدهما من ذكر من الصحابة فهو اولى بتقليد
اياي ويقال ثالثا امام با مام ومسلمو قول الصحابي فيكون اولى بالتقليد
ويقال رابعا اذا جاز ان يظفر من قلده تر بعلم خفي على عمر بن الخطاب وعلينا
وعبد الله بن مسعود ومن دونهم فاجوز واجوز ان يظفر نظيره ومن بعد
بعلم خفي عليه هو فان النسبة بين من قلده تر وبين نظيره ومن بعد اقرب
بكثير من النسبة بينه وبين الصحابة والخفاء على من قلده تر اقرب من الخفاء
على الصحابة ويقال خامسا اذا سوغت لنفسك مخالفة الافضل الاعلم بقول
المفضول فها لا سوغت لها مخالفة المفضول لمن هو اعلم منه وهل كان الذي
ينبغي ويجب عكس ما تركته ويقال سادسا هل انت في تقليدك مامك وياختر الفرج
والاموال ونقلها عن هي بيده الى غيره موافق لامل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه
وامترو قول احد من الصحابة فان قال نعم قل له ما تعلم لله ورسوله صلى الله عليه
بطلا ان وان قال لا فقد كفى مؤنة وشهد على نفسه بشهادة الله ورسوله واهل
العلم ويقال سابعا تقليدك لم يتبعك محرم عليك تقليد فان نهاك عن ذلك
وقال لا يحل لك ان تقول بقوله حتى تعلم من اين قال ونهاك عن تقليدك و
تقليد غيره من العلماء فان كنت مقلدا في جميع مذاهبهم فها هذا من مذهب
فها لا تبعت فيه ويقال ثامنا هل انت على بصيرة فان من قلده ترا ولى
بالصواب من سائر من رغبت عن قول من الاولين والآخرين ام لست
على بصيرة فان قال انا على بصيرة قيل ما تعلم بطلا ان وان قال لست
على بصيرة وهو الحق قيل له وما علمك غدا بين يدي الله سبحانه حين

لا ينفك من قلده بحسنه واحدة ولا يحل عنك سيئه واحدة اذا حكمت
واقضيت بين خلقك بما لست على بصيرة منه فهو خطأ ام صواب ويقال
تاسعا هل تدعى عصمة متبوعك او يجوز عليك الخطاء والاول لا سبيل اليه
بل يقر بطلان فتعين الثاني واذا جوزت عليه الخطا فكيف تحل وتحرم وتوجب
وترقي الدماء وتبيح الفروج وتنقل الاموال وتضرب لابشار بقول من انت
مقرحوا زكوة مخطيا ويقال عاشر اهل تقوى اذا حكمت واقضيت بقول من قلده
ان هذا هو دين الله الذي ارسل به رسوله صلعم وانزل به كتابه وشرعه
لعباده ولا دين له سواه او تقول ان دين الله تعالى الذي شرعه لعباده خلا
او تقول لا ادري ولا بد لك من قول من هذه الاقوال ولا سبيل لك الا الاول
قطعا فان دين الله الذي لا دين له سواه لا يسوغ مخالفتها واقل درجات
مخالفتها ان يكون من الاعمين والثاني لا تدعيه طيس لك لمجالا الثالث
في الله العجيب كيف تستباح الفروج والدماء والاموال والحقوق ويحلل
محرم بامر احسن احوالها وافضلها لا ادري ما فان كنت لا تدري فقتلك مصيبة
وان كنت تدري فالمصيبة اعظم ويقال حادي عشر على اي شيء كان الناس
قبل ان يولد فلان وفلان الذي قلدهم وهم جعلتم اقوالهم بنزلة
نصوص الشارع وليتم اقتصرتم على ذلك بل جعلتموها اول بالاتباع من
نصوص الشارع افكان الناس قبل وجوده على هذا او ضلالا فلا بد
من ان يقر من انهم كانوا على هذا فيقال فما الذي كانوا عليه غير اتباع القرأ
والسنن والآثار وتقدم قول الله تعالى ورسوله صلعم واتوا بالصحابة
على ما يخالفها والتحاكم اليها دون قول فلان وراي فلان واذا كان هذا
هو الحكم فماذا بعد الحق الا الضلال فاني يوفون فان قالت

كل فرقة من المقلدين وكذلك يقول صاحبنا هو الذي ثبت على ما مضى السلف
واقضيت منها جهم وسلك سبيلهم قيل لهم من سواه من الائمة هل شاركت
صاحبكم في ذلك او انفرد صاحبكم بالاتباع وجرهم من عدالة فلا بد من واحد
من الامرين فان قالوا بالثاني فهم اضل سبيلا من الانعام وان قالوا بالاول
فيقال فكيف وفقتم بقول قول صاحبكم كله ورد قول من هو مثله او اعلمتم
كله فلا يراد هذا قول حتى كان الصواب وقفا على صاحبكم والخطا وقفا على مخالفه
ولهذا انتم موكون بنصرتي في كل ما قاله وبالرد على من خالفه في كل ما قاله وهذه
حال الفرقة الاخرى معهم ويقال ثاني عشر من قلدهم من الائمة قلدهم
عن تقليد هم وانتم اول مخالف لهم قال الشافعي مثل الذي يطالب العلم بلا حجة
مثل حاطب ليل يحل حزمة حطب وفيه افعى هو يلد غر وهو لا يدري في
قال ابو حنيفة وابي يوسف لا يحل لاحد ان يقول بقولنا حتى يعلم من اين قلنا
وقال احمد لا تقلد دينك احدا ويقال ثالث عشر هل انتم موقنون بانكم غدا موقوفون
بين يد الله سبحانه وتسألون عما قضيتم به في دماء سبادة وفروجهم و
اموالهم وعما اقيتم به في دينهم مشحونين ومحللين وموجين فان قالوا نحن
موقنون بذلك فيقال لهم اذا سالكم من اين قلتم ذلك فاذا اجابكم فان قلتم
جوابنا انا احللنا او حررنا وقضينا بما في كتاب الاصل لمحمد بن الحسن مما رواه
عن ابي حنيفة وابي يوسف من راي واختيار وما في المدة وتتر من رواية
سحنون عن ابي القاسم من راي واختيار وما في الامم من رواية الربيع
من راي واختيار وما في جوابات غيره هو لا من راي واختيار وليتكم
اقتصرتم على ذلك او صعدتم اليه وسامتم همكم نحوه بل تزلتم عن ذلك
طبقات فاذا سئلتهم هل فعلتم ذلك عن امر الله او عن امر سوي

تقف

تقف

فماذا يكون جوابكم اذا قال ان امكنكم حينئذ ان تقولوا فعلنا ما امرتنا به ولم نأمر
 برسولك صلعم فزتم وتخلصتم وان لم يمكنكم ذلك فلا بد ان تقولوا لم
 تأمرنا بذلك ولا برسولك ولا امثنا ولا بد من احد الجوابين فان قلتم نحن
 وانتم في ذلك سواء قيل اجل ولكن نفرق في الجواب فنقول يا ربنا انك تعلم
 اننا لم نجعل احدا من الناس عيارا على كلامك وكلام رسولك صلعم نرد
 ما تنازعنا فيه اليه ونحتاج الى قوله ونقدم احوالنا على كلامك وكلام رسولك
 صلعم واصحابنا وكان الخلف عندنا هو ان نقدم كلامهم واوراھم على
 وجوبك بل اکتفينا بما وجدنا في كتابك وما وصل اليك من سنة رسولك
 وبما ائق ببراصحابك وان عدنا عن ذلك فخطا منا لم يكن عمدا
 ولم نتخذ من دونك ولا برسولك ولا المؤمنين وليجة ولم نفرق بيننا
 ونكون شيعة ولم نقطع امرنا بيننا وبين ما بلغنا ائمتنا قدوة لنا وفي
 سائر بيننا وبين رسولك صلعم في مقام ما بلغنا اليه عن رسولك فالتفتنا
 في ذلك اذا امرتنا انت وامرنا رسولك صلعم بان نسمع منهم ونقبل
 ما بلغنا عنك وعن رسولك صلعم فسمعنا لك ولم رسولك وطاعة ولم
 نتخذهم اربابا فقتلناهم الى اقوالهم ونخاصم بها ونوالي ونهادي عليهم بالامر ضنا
 اقوالهم على كتابك وان كانوا اعلم منا بك وبرسولك فمن وافق قولك قول
 رسولك صلعم كان اعلم منهم في تلك المسألة فلهذا جئنا ونحن نناشد
 كم الله وهل انتم كذلك حتى يمكنكم هذا الجواب بين يديكم لا يبدل القول
 لديرو ولا يروج الباطل عليه ويقال رابع عشر كل طائفة منكم معاشر طوائف
 المقلدين قد انزلت جميع الصحابة من اولهم الى اخرهم وجميع التابعين
 من اولهم الى اخرهم وجميع علماء الامم من اولهم الى اخرهم الا من قلده في

مكان لا يعتد بقوله ولا ينظر في فتواه ولا يشتغل بها ولا يعتد بها ولا وجه للنظر
 فيها الا باعمال الفكر وكيفية الرد عليهم اذا خالف قولهم قول متبوعهم وهذا المتبوع
 للرد عليهم فاذا خالف قول متبوعهم نصاعن الله نعم ورسول صلعم فالواجب التحمل
 والتكلف في اخراج ذلك النص دلالة التحميل لدفعه بكل طريق حتى يصح قول متبوعهم
 في الله لديرو كتابه وسنة رسول ولبدعة كادت تشي من الايمان وتمهد
 سكر لولا ان الله تعاض من هذا الدين ان لا يزالوا في غير يتكلم باعلامه ويذبح
 عند من اسود با على الصالحين والتابعين وسائر علماء المسلمين واشد استخفا
 بحقهم واقل رعاية لواجبها واعظم استهانته بهم من لا يلتفت الى قول رجل
 واحد منهم ولا الى فتوى غير صاحب الذي اتخذه وليجة من دون الله وسوله
 ويقال خامس عشر انزل عيسى بن مريم عليه السلام اماما على اهل حكمه مقسطا
 فمذهب من يحكم ويرى من يقضي ومعلوم انه لا يقضي ولا يحكم الا بشريعة
 نبينا صلعم التي شرعها الله تعال عبادته فذلك الذي يقضي بعيسى بن مريم
 احووا والى هو الذي وجب الله تعال عليكم ان تقضوا فتوا به ولا يحل
 لاحد ان يقضي ولا يفعله بشيء سواه البتة ويقال سادس عشر من عجيب
 امرهم ايها المقلدون وانكم اعترفتم وقررت على انفسكم بالعجز عن معرفة الحق بدليل
 من كلام الله تعال ورسوله صلعم مع سهرته وقرب طمحه واستبداله على القصص
 غايات التبيان واستحالة التناقض واختلافه في نقل مصادق
 عن قائل معصوم وقد نصب الله سبحانه الادلة الظاهرة على الحق
 لعباده ما يتقون فادعيتهم العجز عن معرفة ما نصب الله عليه الدلالة وتوهم
 بيانهم زعمتم انكم قد عرفتم بالدليل ان صاحبكم اولى بالتقليد من غيره وانهم
 اعلم الامم وافضلها في زمانه واهل زمانه وخلاف كل طائفة منكم في

اتباعه ويحرم اتباع غيره كما هو في كتابنا صريحاً في العجب المنع في عليه الترجيح
 فيما نصب الله تعالى عليه لادلة من الحق ولم يهتد اليها واهتد الى ان متبع
 الحق واولي الصواب من عداه ولم ينصب الله تعالى ذلك دليلاً واحداً ويقال
 سابع عشر عجب من هذا كله من شأنكم معاشر المقلدين انكم اذا وجدتم آية من
 كتاب الله تعالى توافق رأي صاحبكم اظهرتم انكم تأخذون بها والعمدة في نفس الامر على ما
 قاله الاعلى الاية واذا وجدتم آية تخالف قولكم لم تأخذوا بها وتطلبتم بها وجوه دليل
 واخراجها عن ظاهرها حيث توافق رأيكم وهكذا تفعلون في نصوص السنة سواء
 اذا وجدتم حديثاً صحيحاً او اوافق قولكم اخذتم به وقلتم قولنا قولكم صلياً وكتب
 اذا وجدتم ما يتردد في حديث صحيح بالكثر تخالفتم لتلقوا الحديث منها وان لم يكن لكم منها
 حديث واحد فتقولون لنا قولكم كذا وكذا واذا وجدتم مراسلاً او اوافق رأيكم اخذتم
 وجعلتموه حجة هناك فاذا وجدتم ما يتردد في حديث صحيح اظهرتم حجة من اهلها
 الى اخرها وقلتم لا تأخذوا بالمرسل ويقال ثامن عشر عجب من هذا انكم اذا وجدتم الحديث
 مراسلاً كان او مسنداً اخذتم به موافقة رأي صاحبكم ثم وجدتم فيه حكماً يخالف
 رأيكم لم تأخذوا به في ذلك الحكم وهو حديث واحد وكان الحديث حجة فيما وافق
 رأي من قلتموه وليس بحجة فيما خالفه رأيكم ولذا ذكر من هذا طرفاً فافهم من عجب
 امرهم فاحتم طائفة منهم على سلب طهوية الماء المستعمل في رفع الحدث بان النبي صلى
 الله عليه وآله يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة والمرأة بفضل وضوء الرجل وقالوا
 الماء المنفصل عن اعضائها هو فضل وضوءها وخالفوا تفسير الحديث فجوزوا
 لكل منهما ان يتوضأ بفضل وضوء الآخر وهو المقصود بالتحديث فانه نهي عن التوضأ
 الرجل بفضل وضوء المرأة اذا دخلت بالماء وليس عندهم الخلو اثر ولا يكون للفضلة
 فضلة امرأة اثر افعالهم انفس الحديث الذي احتجوا به وحملوا الحديث على غير محله

اذا فضل

اذا فضل الوضوء بيقين هو الماء الذي فضل منه ليس هو الماء المتوضأ فان ذلك
 لا يقال لفضل الوضوء فاحتجوا به فيما لا يرد به وبطلوا الاحتجاج فيما لا يرد به
 ذلك احتجاجهم على نجاسة الماء بالملاقاة وان لم يتغير به صلبه ان يبالي في الماء
 الدائم ثم قالوا الى بال في الماء الدائم لم ينجس حتى ينقص عن قلبيين واحتجوا على
 نجاسته ايضا بقوله صلى الله عليه وآله استيقظ احدكم من نومته فلا يغسل يديه ولا يمسح
 حتى يغسل يديه ثلاثاً ثم قالوا لو غسلا يديه لم ينجس الماء فلا يجب غسلها
 وان شاء يغسلها قبل الغسل فعل واحتجوا في هذه المسألة بان النبي صلى الله عليه وآله
 جعفر الارض التي بال فيها البياض واخراج ترابها ثم قالوا لا يجب غسلها بل لو تركت حتى
 ينشف بالشمس لم يضرها واحتجوا على منع الوضوء بالماء المستعمل بقوله صلى الله عليه وآله
 المطلك لكم غسل الابدن الناس يعني الزكاة ثم قالوا لا تحرم الزكاة على من يملكها
 واحتجوا على ان السمك الطافي اذا وقع في الماء لا ينجس بخلاف غيره من
 ميتة البر فان نجس الماء بقوله صلى الله عليه وآله هو الطهور ماءه الحلال ميتة ثم خالفوا
 هذا التفسير فقالوا لا يحل مامات في البحر من السمك الطافي ولا يحل
 مما فيه اصلا غير السمك واحتجوا على الراي على نجاسة الكلب ولو غر بقل
 النبي صلى الله عليه وآله الكلب في اناء احدكم فليغسل سبع مرات ثم قالوا لا يجب غسله
 سبعة ابل يغسل مرة ومنهم من قال ثلاثاً واحتجوا على تفرقهم في النجاسة
 المغلظة بين قدر الدرهم وغيره بحديث لا يصح من طريق غريب عن الزهري
 عن ابي سلمة عن ابي هريرة رفع يده بعد الصلوة من قدر الدرهم ثم لا تعود الصلوة
 من قدر الدرهم واحتجوا بخلافه ابن ابي طالب في الزكاة في زيادة الابل على
 ومائة اترها الى الالف فبعضه في كل خمسة وخالفوه في اثنا عشر موضعاً
 من ثم احتجوا بخلافه ابن عمر بن حزم ان ما زاد على مائة درهم فلا شيء فيه

حتى يبلغ الرعايا فيكون فيه ما هم وخالفوا في تفسيره في نفي ما فيه من خمسة
عشر موضعا واحتجوا على ان الخيار لا يكون اكثر من ثلاثة ايام بخلاف المصنفات
وهذا من احكام الجائز فانهم من اشد الناس انكارا ولا يقولون بغيره فان كان
حقا وجب تباعه وان لم يكن صحيحا لم يجز الاحتجاج به في تقدير الثلاثة مع انه
ليس في الحديث تعرض لخيار الشرط الذي يريد بالتحقق وحل عليه خالفوه والذي
احتجوا عليه لم يدل عليه واحتجوا بهذه المسألة ايضا بخبر جابر بن منقلد
الذي كان يبيع في البيع فجعل له النبي صلى الله عليه وسلم الخيار ثلاثة اشهر وخالفوا في الخبر فلم
يثبتوا الخيار بالغبن ولو كان يساوي عشرة معشار بل لا يفيده وسئل عن
قال المشتري لا خلا لثرا ولم يقل وسواء غني قليلا او كثيرا لا خيار له في ذلك
كله واحتجوا في ايجاب الكفارة على من افطر في شهر رمضان بان في بعض
الحديث ان رجلا افطر فامره النبي صلى الله عليه وسلم ان يكفر ثم خالفوا هذا اللفظ بعينه
فقالوا ان استقر دقيقا او بطل عجيذا او اهل الجاهل افطر ولا كفارة عليه واحتجوا
على وجوب لقضاء على من تعطل القى بحديث ابي هريرة ثم خالفوا الحديث بعينه
فقالوا ان تقيا اقل من صلاة فدية فلا قضاء عليه واحتجوا على تحديد مقدار
القصر واللفظ بقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر
مسيرة ثلاثة ايام الا مع زوج او مع ذي محرم وهذا مع انه لا دليل فيه
البتة على ما ادعوه فقد خالفوه في تفسيره فقالوا يجوز للمساورة والمكاتب
وان اولد السفر مع غيره فهو محرر واحتجوا على منع المحرم من تغطية
وجهه بحديث ابن عباس في الذي وقصته ناقته وهو محرم فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لا تحموا راسه ولا وجهه فانما يبعث يوم القيامة ملبيا
وهذا من العجائب فهم يقولون اذا ملأ المحرم جلا تغطية راسه ووجهه

وقد بطل احرامه واحتجوا على ايجاب الجزاء على من قتل صبيا في الاحرام بخلاف جابر بن انثى
باكلها والجزاء على قاتلها واسند ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خالفوا الحديث نفسه
فقالوا لا يحل اكلها واحتجوا فيمن وجبت عليه ابنة مخاض فاعطى ثلثي ابنة لبون
تساوي بنت المخاض وحملا ايسا وبها انجز به محمد بن الحسن الصحيح وفيه من
وجبت عليه ابنة مخاض وليست عندنا الا ابنة لبون فانها تؤخذ منه
وبه عليه الساعى شاتين او عشرين درهما وهذا من العجائب فهم لا يقولون بادل
عليه الحديث من تعيين ذلك ويستدلون على ما لم يدل عليه وجوبه لا يريد به
واحتجوا على اسقاط الحد وفي دار الحرب اذا فعل المسلم اسبابا بخلاف لا يقطع
الايدي في الغزو وفي فلفظ في السفر ولم يقولوا بالحديث فانهم لا اثر للسفر
ولا للغزو في ذلك واحتجوا في ايجاب الاضحية بخلاف ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالاضحية
وان يطعم منها الجار والسائل فقالوا لا يجب ان يطعم منها جارا ولا سائلا
واحتجوا في اباحة ما ذبح غاصبا وسارقا بالخبر الذي فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
دعى الى طعام مع رهط من اصحابه فلما اخذت قالوا اجد لحم شاة اخذت
بغير حق فقالت المرأة يا رسول الله اني اخذتها من امرأة فلا ابي بيعه عز وجلها
فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطعم الاسارى وقد خالفوا هذا الحديث فقالوا
ذبح الغاصب حلال ولا يجزى عن المسلمين واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم جازم العجماء
جبار في اسقاط الضمان بجناية المولى شي ثم خالفوه فيما دل عليه
واريد به فقالوا من ركب دابة وساقها او قادها فهو ضامن لما
عصت فيها ولا ضمان عليه فيما تلفت برجلها واحتجوا على ان الاما
يكبر اذا قال المقيم قد قامت الصلاة بخلاف بلال ان قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تسبقني بامين ويقول ابى هريرة لم رواه لا تسبقني بامين ثم خالفوا

النجباء فقالوا لا يؤمن الامام ولا المأمور واحتجوا على مسيرهم الى الراس
بحدِيث مغيرة بن شعبان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته وعمامته ثم خالفوه
فيما دل عليه فقالوا لا يجوز المسير على العمامة ولا ان المسير عليه بالبتة وان الفرض
سقط بالناصية والمسير على العمامة غير واجب ولا مستحب عندهم واحتجوا
لقولهم في استحباب مساواة الامام بقوله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليس ثم يرفقوا بالامام
به يقتضي ان يفعل مثل فعله سواء ثم خالفوا الحديث فيما دل عليه لان فيه فاذا اكبر فكم
واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله من حمدة فقولوا امين وانك الحمد واذا صلى
جالسا فجلوسا جميعين واحتجوا على ان الفاتحة لا يتعين في الصلوة
بحدِيث النبي في صلوة حيث قال لا اقرأ ما تيسر من القرآن وخالفوه فيما دل
صريحه في قوله ثم اركع حتى تطمئن اركع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى
سجدوا وقوله ارجع فصل انك لم تصل فقالوا من ترك الطمأنينة فقد صلى
وليس الامر بفرضه الا ما مع ان الامر بها والقراءة سواء في الحديث
واحتجوا على اسقاط جلسته الاستراحتة بحديث ابن حميد حيث لم يذكرها
وخالفوه في نفس ما دل عليه من رفع اليدين عند الركوع والرفع من الركعة
على اسقاط فرض الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة بحديث ابن مسعود فاذا
ذلك فقد تمت صلواتك ثم خالفوه في نفس ما دل عليه فقالوا صلواته تامة قال ذلك
اولم يقبلوا احتجوا على احوال الكلام والامام على المنبر يوم الجمعة يقول صلى الله
عليه وسلم يا فلان قال لا قال قم فاركع ركعتين وخالفوه فيما دل عليه
فقالوا من دخل والامام يخطب فليجلس ولا يصلي واحتجوا على الراهنة
رفع اليدين في الصلوة بقوله صلى الله عليه وسلم ما بالهم افعى ايدى لهم كأنها اذا ناب
خيل شمس ثم خالفوه في نفس ما دل عليه فان فيه انما يكفى حكم ان يسلم

على اخيه يمينه وشماله السلام عليكم ورحمة الله والسلام ورحمة الله فقالوا الاحتجاج
الذي لك ويكفيه غيره عن كل عمل مفسد للصلوة واحتجوا في استخلاف الامام
اذا احدث بالخبر الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وابو بكر يصلي بالناس فتأخروا به
وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس ثم خالفوه في نفس ما دل عليه فقالوا من فعل ذلك
بطلت صلواته وبطلت اصلوة من فعل مثل فعل النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر ومن حضر
من الصحابة واحتجوا بالحديث فيما لا يدل عليه وبطلوا العمل به فيما دل عليه واحتجوا
بقولهم ان الامام اذا صلى جالس لم يضر صلى الامام خلفه قائما بالخبر الصحيح عن النبي صلى
الله عليه وسلم فوجدوا بابو بكر يصلي بالناس قائما فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فجلس وصلى بالناس
ابو بكر فخر خلفه الحديث في نفس ما دل عليه وقالوا ان تأخر الامام لغير حدث وتقدم
بطلت صلوة الامامين وصلوة جميع المأمومين واحتجوا على بطلان صوم
من اكل بظن ليل اذ بان نهار بقوله صلى الله عليه وسلم ان بلا يؤذن بيل فكلوا واشربوا
حتى يؤذن ابن ام مكتوم ثم خالفوا الحديث في نفس ما دل عليه فقالوا لا يجوز الاذان
لصلوة الفجر بالليل الا في رمضان ولا في غيره ثم خالفوه من وجه اخر فان من نفس الحديث
وكان ابن ام مكتوم رجلا اعلم يؤذن حتى يقال له اصمت اصمت وعندهم
من كذا ذلك الوقت كل صوته واحتجوا على المنع من استقبال القبلة في سدابها
للمعاطة بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها
وخالفوا الحديث نفسه وجوزوا استقبالها واستدبارها بالبول واحتجوا
على عدم شرط الاسلام في الاحتكاك بالحديث الصحيح عن عمر بن الخطاب في الجاهلية
ان يعتكف ليلة في المسجد الحرام فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يؤذي بندرة وهم لا يقولون
بالحديث فان عندهم ان نذر الكافر لا ينعقد ولا يذبح الوفاء به بعد الاسلام
واحتجوا على الرد بحديث تحوي المرأة ثلاث مورثات غنيها ولقيطها

ولده الذي لا عنت عليه ولم يقولوا بالحد في حياته ما مال لقيطها وقد قال
 به ابن عمر بن الخطاب و اسحاق بن راهويه وهو الصواب واحتجوا في قولهم بالحد
 بالخبر الذي فيه التمسوا ولم تروا وادركهم فلم يجدوا فقال اعطواكم من رايهم من خيرا
 ولم يقولوا به في ان من لا ورث له يعطى مال الكبير من قبيلته واحتجوا في منع القاتل
 ميراث المقتول بخبر عن ابن عباس عن جده لا يرث قاتل ولا يقتل
 من من يكافر فقالوا يا ابا عبد الله روي اخره واحتجوا على جواز التيمم في الحضر مع جود
 الماء للجنازة اذا خاف فواتها بخبر ابي حمزة بن الحرث في تيمم النبي صلى الله عليه وسلم ثم خالفوه فيما
 دل عليه في موضعين احدهما انهم يوجبون ركعتين في سجدة واحدة والثاني انهم
 لم يكرهوا السلام للحد ولم يستحبوا التيمم في السلام واحتجوا في جواز الاقطار
 في الاستنجاء على حجرين بخبر ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب للحاجة وقال
 ايتني باحجار فانه بحجرين والحق الروي وتروى قال هذه كرس ثم خالفوه فيها هو نصيب
 فلجواز والاستنجاء بالروث واستدلوا به على ما يدل عليه الاكتفاء بالحجرين
 واحتجوا على ان من المرأة لا ينقض الوضوء بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم حاملا امامه بنت
 ابي لخاص بن الربيع اذا قام حملها واذا ركع او سجد وضعتها ثم قالوا من صلى كذلك
 بطلت صلوة وتروى من ايتهم بركا لعض اهل العلم ومن العجرب انظارهم هذه الصاغة
 وتصحى الصلوة بقرأة ما متان بالفارسية ثم اكرع قدر نفس ثم يرفع قدره
 حد السيف ولا يرفع بيده كاهن ساجدا ولا يضع على الارض يديه ولا يجلبه
 وان امكن ان لا يضع ركبتيه صرح بذلك ولا يجزئ بركبتيه وضع راسه
 كقدر نفس واحد ثم يجلس مقل التشهد ثم يفعل فعلا ينافي في الصلوة من فناء
 او ضراط او نحو ذلك واحتجوا على تحريم طي المسببة والمسلوك قبل الاستبراء بقول
 النبي صلى الله عليه وسلم لا تطعموا حتى تضع ولا تحافقوا يستبرأ بحيفه ثم خالفوه صرحا

ولا يكرهون السلام للحد ولم يستحبوا التيمم في السلام واحتجوا في جواز الاقطار في الاستنجاء على حجرين بخبر ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب للحاجة وقال ايتني باحجار فانه بحجرين والحق الروي وتروى قال هذه كرس ثم خالفوه فيها هو نصيب فلجواز والاستنجاء بالروث واستدلوا به على ما يدل عليه الاكتفاء بالحجرين واحتجوا على ان من المرأة لا ينقض الوضوء بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم حاملا امامه بنت ابي لخاص بن الربيع اذا قام حملها واذا ركع او سجد وضعتها ثم قالوا من صلى كذلك بطلت صلوة وتروى من ايتهم بركا لعض اهل العلم ومن العجرب انظارهم هذه الصاغة وتصحى الصلوة بقرأة ما متان بالفارسية ثم اكرع قدر نفس ثم يرفع قدره حد السيف ولا يرفع بيده كاهن ساجدا ولا يضع على الارض يديه ولا يجلبه وان امكن ان لا يضع ركبتيه صرح بذلك ولا يجزئ بركبتيه وضع راسه كقدر نفس واحد ثم يجلس مقل التشهد ثم يفعل فعلا ينافي في الصلوة من فناء او ضراط او نحو ذلك واحتجوا على تحريم طي المسببة والمسلوك قبل الاستبراء بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تطعموا حتى تضع ولا تحافقوا يستبرأ بحيفه ثم خالفوه صرحا

ف

فقالوا

فقالوا ان اعتقها وزوجها وقد وطئها البارح فحل الزوج ان يطأها الليلة
 واحتجوا في ثبوت الحضائير للحالة بخبر بنت حمزة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
 بها للحالة ثم خالفوه فقالوا لو تزوجت الحالة بخبر محمد بن ابي بكر بن عمار
 حضائرها واحتجوا على المنع من التفرق بين الاخيرين بخبر علي بن ابي طالب
 عن التفرق بينهما ثم خالفوه فقالوا لا يراد بالمبيع اذا وقع كذلك وفي الحد الامر به
 واحتجوا على امر بان القصاص بين المسلم والمسلم بخبر روي النبي صلى الله عليه وسلم اقاوي
 من مسلم لطمه ثم خالفوه فقالوا لا قد في البطية والضربة لابن مسلمين ولا بين مسلم
 وكافر واحتجوا على ان لا قصاص بين العبد وسيدة بقول صلى الله عليه وسلم من لطم عبده فهو
 حر ثم خالفوه فقالوا لا يعتق بذلك واحتجوا ايضا بالحد الذي فيه من مثل عبده عتق
 عليه فقالوا لم يوجب عليه القود ثم قالوا لا يعتق عليه واحتجوا بخبر عن ابن عباس
 في العين نصف الدية ثم خالفوه في عدة مواضع منها قولهم في العين القائمة الشاة
 لموضعها ثلث الدية ومنها قولهم في السن السوداء ثلث الدية واحتجوا على
 تفضيل بعض الاقارب على بعض بحديث النعمان بن بشير وفيه اشهد على هذا
 غيري ثم خالفوه صرحا فان في الحد نفسان هذا لا يصلح وفي لفظه لا اشهد على
 جوري فقالوا ان هذا يصلح وليس بجور ولكل احدا ان يشهد عليه واحتجوا على النجاسة
 تزول بغسل الماء من المايعات لحد اذا وطئ احدكم الاذى بنعليه فان التراب
 طماطى ثم خالفوه وقالوا لو وطئ العذرة بخفيه يطهرها التراب واحتجوا على
 جواز المسح على الجبيرة بخبر صاحب الشجرة ثم خالفوه صرحا فقالوا لا يجمع بين الماء
 والتراب بل ما ان يقتصر على غسل الصبيح ان كان الكثرة لا يتم وان يقتصر على
 التيمم ان كان الجرح الكثرة لا يغسل الصبيح واحتجوا على جواز قتل امراء وحكام
 حتى اليدين مرتين واحدا بعد واحد بقول النبي صلى الله عليه وسلم زيد فان قتل

فجعلنه فان قتل فعبدا لله بن روح ثم خالفوا الخلد نفسهم فقالوا لا يقطع الفلح
بالشرط وطعن بن شهاب بالده ان هذه الولاية من اصم الولاية على وجه الارض وانها
اصح من كل ولاية اخرى من اولها الى اخرها واحتجوا على تضمين المتلف ما اختلفوا وتملكه هو
ما اختلفوا به بديث القصعة التي كسرتها احد امهات المؤمنين فهدى النبي صلى الله عليه وسلم
القصعة نظيرها ثم خالفوا جهم افعالوا انما يضمن بالدرهم والدنانير ولا يضمن
بالمثل واحتجوا على ذلك بخبر الشاة التي ذهبت بغير اذن صاحبها وان النبي صلى الله عليه وسلم
على صاحبها ثم خالفوا صريحاً فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يملكها الا بحملها بل امر باطعامها للاسارى
واحتجوا في سقوط القطع بسيرة الفولاد وما يسرع اليه فساد بخبر لا قطع في ثرو ولا
كثر ثم خالفوا الخلد نفسهم في عدة مواضع احدها ان فيه فاذا اواه الى البحر في فيه
القطع وعندهم لا قطع فيه اواه الى البحر او لم يوه الثاني ان قال اذا بلغ ثم لجن
وفي الصحيح ان ثمن اللجن ثلاثة دراهم وعندهم لا يقطع في هذا القدر الثالث
انهم قالوا ليس اللجن حرز افلوس من ثمنه ترايا بسا ولم يكن هناك حافظ لم يقطع واحتجوا
في مسألة الا بوقايته بالرجل ان الدرهمين درهمان بخبره ان من جابا بوق من خارج الحرم
فله عشرة دراهم او دنانير وخالفوا جهم فاقوا وجوب السبعين واحتجوا على ان خيار
على الفولاد بديث ابن البيلماني الشفاعة كحل العقال واحتجوا على امتناع القود
بين الابن والاب والسيّد والعبد بحديث لا يقاد والد بولده ولا سيّد
بعبد وخالفوا الخلد نفسهم فان تامر ومن مثل بعبد فهو حر واحتجوا على ان والد
يحق بصاحب الفرائش دون الزاني بخلاف ابن وليدة زمة وفيه الولد للفراش ثم
خالفوا الخلد صريحاً فقالوا الامم لا تكون فراشا وانما كان هذا في لقضاء امانة
ومن العجب انهم قالوا اذا عقد على امرؤ ابنته واختره وطهرها لم يجد للشبهة
وصارت فراشا لهذا العقل لبطل المحرم وام ولد وسرته التي يطأها ليل



ونهارا ليست فراشا ومن العجائب انهم احتجوا على جواز صوم رمضان
بنية ينشئها من النهار قبل الزوال بخلاف عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعى
فيقول اهل من غداء فتقول لا فيقول اني صائم ثم قالوا او فحل في صوم تطوع لم يصح
صومه والخلد انما هو في صوم التطوع نفسهم واحتجوا على المنع من بيع المتبر بامته
قد انفق فيه سبب الحريرة وفي بيعه ابطال لذلك واجابوا عن بيع النبي صلى الله عليه وسلم بانه باع
خدمته ثم قالوا لا يجوز بيع خدمته المدة بواضحا واحتجوا على ايجاب الشفعة في
الاراضي والشجار التابعة لها بقوله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك في
ربها واحتجوا ثم خالفوا الخلد نفسهم فان فيه ولا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شره
فان باع ولم يؤذن شره فهو احتجب فقالوا يحل له ان يبيع قبل ان يؤذن ويحل له ان يتجمل لا شفاة
وان باع بعد ان شره فهو احتجب ايضا بالشفعة ولا اثر للاستيدان ولا لعدم
واحتجوا على المنع من بيع الزيت بالزيتون الا بعد العلم بان فاق الزيتون من الزيت
اقل من الزيت المفرد بالخلد الذي فيه النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع اللحم بالحيوان ثم خالفوا نفسهم فقالوا
يجوز بيع اللحم بالحيوان من نوعه وغيره وعمره واحتجوا على ان عطية المربي الفخوة كالوصية
ولا ينفذ الا في الثلث بخلاف عمر بن حصين ان رجلا اعتق ستة مملوكين عند
موت له مال له سواهم فجزاهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة اجزاء وقرع بينهم فاعتوا اثنين واربعة
اربعين ثم خالفوا في موضعين فقالوا لا يقرع بينهم البتة ويعتق من كل واحد سبعة
وهذا كثير اجل والمقصود ان التقليد حكم عليه بذلك وقاد الى قهر
ولو حكم الدليل على التقليد لم تقف في مثل هذا فان هذه الاحاديث ان كانت
حقا ومبيل لا نقياد لها ولا اخذ بما فيها وان لم تكن صحيحة لم يؤخذ بشيء منها
فاما ان يصح ويؤخذ بما فيها او لا فيقول المتبع وتضعف وتروا اذا خالفت
قوله هذا امر عظيم الخطا والتناقض فان قلنا امر عظيم الخطا

منها ما هو اقوى منه ولم يعارض ما وافقنا منها ما يوجب اعدوا محنة واطرا حرا
 قيل لا تخالوا هذه الاحاديث وامثالها من ان يكون منسوخا من محكمات فان كانت
 منسوخة لم يحج منسوخة البتة وان كانت محكمات لم يحجزها الفتن شي منها البتة
 فان قيل فهي منسوخة فيما خالفناها فيه ومحكمة فيما وافقناها فيه قيل هذا
 مع انه ظاهر البطلان يتضمن لمن علم ان مدعيه قائل ما لا دليل عليه فاقول ما فيه ان
 معارضنا لقلب عليه هذه الدعوى بمثلها سواء كانت دعوى من جنس دعوى او لم يكن
 بينهما فرق وكلها مدعى ما لا يمكن اثباته فالواجب اتباع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والتحاكم اليها حتى يفيق من الدليل القاطع على نسخ المنسوخ منها او تجمع الامتراء على
 العمل بخلاف شيء منها وهذا الثاني محال قطعافان الامتراء لله الحمد لم يحكم على
 ترك العمل بسنة واحدة الاستتار ظاهرة النسخ معلوم للامتراء ناسخا ووجه يتبع العمل
 بالناسخ دون المنسوخ واما ان يترك السنن لقول احد من الناس فلا كما تأس من
 كان وبالله التوفيق **الوجوب التاسع عشر** ان فرقة التقليد قد ارتكبت مخالفة
 امر الله تعالى وامر رسوله صلى الله عليه وسلم وهذا اصحابه واحوال ائمتهم وسلكوا قسدا طريق
 اهل العلم اما امر الله تعالى وان امر ان يرد ما تنازع فيه المسلمون اليه والى رسوله صلى الله عليه وسلم
 قالوا ان اردوا من قلدها واما امر رسوله صلى الله عليه وسلم عند الاختلاف بالاختلاف بسنة
 وسنة خلفاء الراشدين المهديين وامر ان يتمسك بها ويحضر عليها بالنوا
 وقال المقلدون بل عند الاختلاف يتمسك بقول من قلدها ونقد مر على كل ما
 عداه واما هذه الضحكة الضحكة منهم فمن المعلوم بالضرورة ان لم يكن شخص
 واحد يقلد رجلا في جميع اقواله ويخالف من عداه من الصحابة بحيث لا يرد
 من اقواله شيئا ولا يقبل من اقواله شيئا وهذا من اعظم البدع واقبح الحوادث
 واما مخالفتهم لائمتهم فان الائمة نهوا عن تقليد اهلهم وخذلوا من كان قد

فمنه في اعظم البدع
 وانه

ذكر

ذكر بعض ذلك عنهم وضبطها والنظر فيها وعرضها على القرآن والسنة الثابتة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واقتوال خلفاء الراشدين فما وافق ذلك منها قبله ودرأ
 السنة تعابروا وقضوا بغيره واقتوا بغيره وما خالف ذلك منها لم يلتفتوا اليه وروى
 ومالم يبين لهم كان عندهم من مسائل الاجتهاد التي غاية ما ان تكملها لا لبعاء
 لا واجبة لاتباع من غير ان يلزموا بها احد ولا يقولون انما الحق دون مخالفتها
 هذه طريقة اهل العلم سلفا وخلفا واما هؤلاء الخلفاء فعكسوا الطريقة وقلبوا
 اوضاع الدين فرفضوا كتاب الله سبحانه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم واقتوال خلفاء
 وجميع اصحابه وعرضوا على اقوال من قلدها وافقها منها قالوا لنا وانقادوا له
 مذعنين وما خالفوا قول المتبوع عنهم منه قالوا احتج الخصم بكذا وكذا ولم يقبلوه
 ولم يدنووا بغيره واحتالوا فضلا وهم في ردها يمكن ممكن وتطلبوا لها وجوه الجبل التي
 يردوها حتى اذا كانت موافقة لمذهبيهم وكانت تلك الوجوه بعينها قائمة فيها
 شنعوا على منادى عنهم وانكروا عليهم ردها بمثل تلك الوجوه بعينها وقالوا لا ترد
 النص صريحا ومن الهمة تسمى الى الله ومرضاته ونصر الحق الذي بعث به رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من كان لا يرضى لنفسه بمثل هذا المسلك الوخيم والحق الذي هم
الوجوب العشري ان الله سبحانه ذم الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا
 كل حزب بما لديهم فرحون وهؤلاء اهل التقليد باعيانهم بخلاف اهل العلم فانهم
 وان اختلفوا لم يفرقوا دينهم فلم يكونوا شيعا بل شيعته واحدة متفقة على طلب الحق
 وابتداء عند ظهريه وتقديمه على كل ما سواه فهم طائفة واحدة وقد اتفقت
 مقاصدهم وطريقهم واحدة والقصد واحد والمقلدون ذابوا العكس مقاصدهم
 شتى وطريقهم مختلفة فليسوا مع الائمة في القصد ولا في الطريق **الوجوب الحادي عشر**
وعشر ان الله سبحانه ذم الذين تقطعوا امرهم بينهم زورا كل حزب

بالديهم فرحون والزبور الكتب لمصنفات التي رغبوا فيها عن كتاب الله تعالى وباعث
رسوله فقال تعيها ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا اني بما تعملون عليم
ان هذه امركم امر واحد واناسيكم فاقول فقطعوا امرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم
فرحون فامرهم الرسل بالامر بامرهم ان ياكلوا من الطيبات وان يعملوا الصالحات وان
يعبدوا وحده ويطيعوا امره وحده وان لا يتفرقوا في الدين ففرضت الرسل
واتباعهم على ذلك مسامحين لامر الله تعالى قائلين لرحمتي حتى تشاءت خلوف
قطعوا امرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون فمن تدبر هذه الايات ونظرها في
على الوقائع تبين له حقيقة الحال وعلم من الى الحزبين هو والله المستعان **الحزب الثاني**
والعشرون ان الله تعالى قال ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر اولئك هم المفلحون فخص هؤلاء بالامام دون
من عداهم والدعون الى الخير هم الداعون الى كتاب الله تعالى وسنته رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى اري فلان وفلان **الحزب الثالث والعشرون** ان الله سبحانه وتعالى
ذم من اذا دعى الى الله ورسوله اعرض ورضي بالتخالم الى غير هذا شان اهل التقليد
قال تعالى واذا قيل لهم تعالوا الى ما اتوا الله والى الرسول رايت المنافقين يصدون
عنك صدودا فكل من اعرض عن الداعي الى ما اتوا الله والى رسول الله صلى الله عليه وسلم
نصيب من هذا فاستكثر ومستقل **الحزب الرابع والعشرون** ان يقال
ان فرق التقليد دين الله عندكم واحد وهو في القول وضد فدينهم الا في الاختلاف
المتضادة التي تناقض بعضها بعضا وبطل بعضها كلها دين الله فان
قال بل هذه الاقوال المتضادة المتعارضة التي تناقض بعضها بعضا كلها
مخرجي عن نهوضهم فان جميعهم على الحق في واحد من الاقوال
كان القبلية في جهته من الجهرات وخرجوا عن القرآن والسنة في الجهرات

وجوز

وجعلوا دين الله تابعا لاراء الرجال وان قالوا الصواب الذي لا يخطئ غير
ان دين الله واحد وهو ما اتوا الله به كتابه ورسوله ورسوله ورسوله ورسوله
كان نبير واحد والقبلية واحدة فمن اخطاه فله اجر واحد على اجتهاده لا على خطئه
قبل ان يوجب ذلك الحق وبذل الاجتهاد في الوصول اليه بحسب الامكان لا الله
سبحانه اوجب على الخلق تقواه بحسب الاستطاعة وتقواه فعله امر به وترك
ما نهى عنه فلا بد ان يعرف العبد ما امر به ليفعله وما نهى عنه ليحتنبه وما يبيح
ليأت به ومعرفة هذا لا يكون الا بتدبر الامر والاجتهاد وطلب الحق والتمسك به
يات بذلك فهو في عمدة الامر والحق لله وما يقض ما امر به به **الحزب الخامس**
والعشرون ان دعوة النبي صلى الله عليه وسلم عامرة من كان في عصره ومن ياتي بعدة الى القيا
وواجب على من بعد النبي صلى الله عليه وسلم ان يتبعه وان تنوعت صفاته و
كيفية تباينها في الاحوال ومن المعلوم بالاضطرار ان الصانع لم يكونوا
يعرضون ما يستعملونه من صلح على احوال علماءهم بل لم يكن لعلمائهم قول
غير قولهم فيمكن احد يتوقف في قول ما سمع منه على موافقة موافق او راي
ذي راي هذا هو الواجب الذي لا يتم الايمان الا به وهو بعينه الواجب
عليه وعلى سائر المكلفين الى يوم القيامة ومعلوم ان هذا الواجب لا ينسخ
بعد موته ولا هو مختص بالصحابية فمن خرج عن ذلك فقد خرج عن نفسه ما
او جب الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم **الحزب السادس والعشرون** ان
اقوال العلماء وارشادهم لا تنضبط ولا تنحصر ولا ينفصلون عن العصبية لا
اذا اتفقوا ولم يختلفوا فلا يكون اتفاقهم لاحقا ومن المحال ان يحدد الله
تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم على ما لا ينضبط ولا ينحصر ولا ينفصل عن العصبية من الخطا
ولم يبق لنا دليلا على ان احد القائلين اول ما نأخذ بقوله من الاخر

قف

بل ترك قول هذا كله وتأخذ قول هذا كالحال ان يشترط الله تعالى ويرضى به الا
اذا كان احدا القائلين برسول الله كاذبا على الله سبحانه فالغرض من بيان ان
ما يعتد به هو لا المقلدون مع متبوعهم ومخالفهم غير منضبط فالحال ان
يحيي الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك الوجه السابع والعشرون
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بل الدين غريب وسيعود غريبا كما بدا واخبر ان العلم
يقبل فلا بد من وقوع ما اخبر به الصادق ومعلوم ان كتب المقلدين قد
طبقت شرقا وغربا ولم يكن في وقت قط اكثر منها في هذا الوقت
ونحن نرى كل علم في اوقات كثيرة والمقلدون يحفظون منها ما يمكن حفظه
بحرف وشبهتها في الناس بخلاف الغريب بل هو المعروف التي لا يعرفون غيرها
فان كانت هي العلم الذي بعث الله تعالى به رسوله صلى الله عليه وسلم كان الدين كل وقت
في ظهوره وزيادته والعلم في شهرته وظهوره وهو خلاف ما اخبر به الصادق
الوجه الثامن والعشرون ان الاختلاف كثير في كتب المقلدين
واقولهم وما كان من عند الله فلا اختلا فيه بل هو حجة يصدق بعضها
ويشهد بعضها لبعض وقد قال الله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه
اختلا فالتبر الى جبر التاسع والعشرون ان لا يجب على العبد ان
يقبل نزيلا دون عمره بل يجوز له الانتقال من تقليد هذا الى تقليد الاخر عند
فان كان قول من قلده او هو الحق لا سوء فقد جوزتم له الانتقال عن الحق
الى خلافه وهذا محال وان كان الثاني هو الحق فقد جوزتم له الانتقام
على خلاف الحق وان قلتم القولان المتضادان حقا فهو اشد حال ولا بد لكم من قسم
من هذا الاقسام الثلاثة والوجه الثلاثون ان يقال للمقلد اي شيء
عرفت ان الصواب مع قلده دون من لا تقلده فلان قيل عرفت بالدليل فليس

بمقلد وان قال عرفت تقليدا فانه اقل هذا القول ودان ببر وعلمه ودينه وحسن الشاكلة
عليه منع ان يقول غير الحق قيل المفعول هو عندك ام يجوز عليه الخطا بعصمته
ابطل وان جوز عليه الخطا قيل له فاي منك انقل خطاء فيما قلد ترفيد وخالفه
فيه غيره فان قال وان اخطأ فهو ما جازي قبل اجل هو ما جازي لاجتهاده وانت غير ما
جوز لك لم تات بموجب لاجزاي قد فرطت في اتباع الواجب فانت اذا ما ذور فان
قلت كيف يجرى الله تعالى ما افق به ويهدى عليه ويذم المستفتي على قوله وهل تعقل
هذا قيل المستفتي ان قصره في معرفة الحق مع قدرته عليه لحقه الذم والوعيد
وان بذله به ولم يقتصر في امر به واتقى الله ما استطاع فهو ما جازي ايضا واما
المتعصب الذي جعل قول متبوعه عيارا على الكتاب والسنة واقوال الصحابة فيكون
بها فافاق قول متبوعه منها قبله وما خالفه رده فهذا الى الذم والعقاب قرب منه
الى الاجر والثواب وان قال وهو الحق اتبعته وقلدته ولا ادري على صواب هو
ام لا فالهدة على القائل وان اهلك لا تقبل له قيل له هل تنال هذا من الله نعم عند
لك عما حكمت به بين عباد الله وافتيهم به فوالله ان للحكام والمفتين موقف السوء
ولا يخلص فيه الا من عرف الحق ولم يبر وعرفه وافق به واما من عدلها فسيعلم عند
انكشاف الحال انه لم يكن على شيء الوجه الحادي والثلاثون ان يقال
اخذتم قول فلان لان فلانا قلنا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلان قلتم لان
فلانا قلنا جعلتم قول فلان حجة وهذا عين الباطل فان قلتم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قاله كان هذا الخط واقبح فانه متضمن للذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقوله هو ايضا كذب على المتبوع فانه لم يقل هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد دلت
بين امرين لا ثالث لهما اما جعل قول غير المعصوم حجة واما قبول المعصوم
ما لم يقله ولا بد من واحد من الامرين فان قلتم بدنها في قسم ثالث وهو اننا

ابو بكر وخالفه عمر وبلغ خلافة الى ابن عمر من حرائر اهل من ولدت سيدتها
منهن ونقض حكمه ومن جملتهن خولة الخنيفة لمحمد بن علي فاين هذا من فعل المقلد
بمتبعهم وخالفه في ارض الفتوة فقسماها ابو بكر ووقفها عمر وخالفه في المفاضلة
في العطاء فرأى ابو بكر التسوية ورأى عمر المفاضلة ومن ذلك مخالفة له في الاستخلاف
وصرح بذلك فقال ان استخلف فقد استخلف ابو بكر وان لم استخلف فان رسول الله
لم يستخلف قال ابن عمر في الله ما هو الا ان ذكر رسول الله ص فعلت ان لا يجعل رسول
احد وان غير مستخلف فهذا يفعل اهل العلم حين يتعارض عندهم سنت رسول الله ص
وقول غيره ولا يعدلون بالسنة شيئا سواها الا كما يصرح به المقلدون صراحا وخلافا
في الجدل والفتوة معلوم ايضا الثالث ان لو قدر تقليد عمر لابي بكر في كل ما قال لم يكن
في ذلك مستراح لمقلدي من هو بعد الصحابة والتابعين من لا يداني الصحابة ولا يقارنهم
فان كان كما زعمتم لكم اسوة بعمر فقدوا ابا بكر واتركوا تقليد غيره والله ورسوله و
جميع عباده يحمدونكم على هذا التقليد لا يحمدونكم على تقليد غير ابي بكر الرابع ان
المقلدين لا ممتهم لم يستحيوا استحيي منهم عمر لانهم يخالفون ابا بكر وعمر معروفا
يستحيون من ذلك لقول من قلده من الامم لم يقدروا قد صرح بعض غلاتهم في بعض
كتبه الاصولية ان لا يجوز تقليد ابي بكر وعمر في تقليد الشافعي في الله العجب الذي
اوجب تقليده عليكم وحرم عليكم تقليد ابي بكر وعمر ونحن نشهد على شهادته نسا
عنها يوم نلقاه انما اذ احب عن الخليفين الراشد بن الدين امرنا رسول الله ص
باتباعهما والقتال عنهما قول واجتنب اهل الارض على خلافة لم نلتفت الى احد
ونحمد لله ثم على ان عافانا الله مما ابتلى به من تقليد ما ووجب تقليد متبعي
من الامة وبالجملة فلو صرح تقليد عمر لابي بكر لم يكن في ذلك مراعاة لمقلدي
من لم يامر الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم بتقليد ولا جعله عيارا على كتابه وسنته رسول

ولا هو جعل نفسه كذلك الخامس ان غاية هذا ان يكون قد قلنا بابل في مسالة
فهذا دليل على جواز اتخاذ قول رجل عيبر بمنزلة نصوص الشارح ولا يلتفت
الى قول من سواه بل ولا الى نصوص الشارح الا اذا وافقت هذا والله هو الذي اجبت
الامة على ان عمر في دين الله نعم ولم يظهر في الامم الا بعد ان قرأ القرآن المفاضلة
الوجع السادس والثلاثون قولهم ان عمر قال لا يبي بكر راينا لرايك
تبع فالظاهر ان المحتج بهذا سمع الناس يقولون كلمة يفيها عاقل فاقصر من هذا الحد
على هذه الكلمة والتفتي بها والحديث من عظم الاشياء ابطالا لقوله وفي صحيح
عن طارق بن شهاب قال جاء وفد من اسد وخطبان الى ابي بكر يستأذنون الصلوة
فخيرهم بين الحرب والمجئية والسلم المخزية فقالوا هذا المجئية قد عرفناها فما
للمخزية قال ننزع منكم الحلقة والكرام ونغنم ما اصبناكم وتردون علينا ما اصبناكم
منا وتدون لنا قتلانا ويكون قتلاكم في النار وتكون اقواما يتبعون اذا انا ابل
حتى يري الله خليفة رسول الله واهلها جري امر ابي بكر ونكم به فعرضا ابو بكر قال على القوم
قيام عمر بن الخطاب فقال قد رايت رأيا وسنشير عليك اما ما ذكرت من الحرب المجئية
والسلم المخزية فنعم ما ذكرت واما ما ذكرت ان نغنم ما اصبناكم وتردون ما
اصبتم منا فنعم ما ذكرت تدون قتلانا ويكون قتلاكم في النار فان
قتلانا قاتلت فقتلت على امر الله اجورها على الله ليس لها ديات فتتابع القوم على ما
قال عمر فهذا هو الحديث الذي في بعض الفاظهم قد راينا لرايك تتبع فاين مستراح
في هذه لفظة التقليد **الوجع السابع والثلاثون** قولهم ان ابن مسعود
كان يخذ بقول عمر فخلا ابن مسعود لعمر اشهر من ان يتكلم بمرادة وان كان يفي
كأنوا في العالم العالم وحتى لو اخذ بقوله تقليد وانما ذلك في نحو رجة مسالة
نقدها وكان من عماله وكان عمر امير المؤمنين واما مخالفتهم في نحو ما نثر مستراح

منها ان ابن مسعود روى عنه ان ام الولد يعتق من نصيب ولدها ومنها
ان كان يطبق في الصلوة الى ان مات وعمره كان يرضع يد بيدها كتبت
ان ابن مسعود كان يقول في الحرام هي عيين وعمره يقول هي طلاق واحدة
ومنها ان ابن مسعود كان يحرم نكاح الزانية على الزاني بدو وعمره كان
يتقرب بها ويترك احدهما الاخر ومنها ان ابن مسعود كان يكره الامت
طلاقها وعمره يقول لا يطلو بذلك الى قضايا كثيرة والعجب ان المجتهدين بهذا
الاثر لا يرون تقليدا بن مسعود ولا تقليدا عمر ولا تقليدا مالك والي حنيفة
والشافعي احيى الهم واثر عند هم ثم كيف ينسب الى ابن مسعود تقليد الرجال
وهو يقول لقد علم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ولو اعلم احد
اعلم مني لرحلت فيدر قال شقيق فجلست في حلقة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
سمعت واحدا يردد ذلك عليه وكان يقول والذي لا اله الا هو ما من كتاب الله
سورة الا انا اعلم حيث نزلت وما من آية الا انا اعلم في ما نزلت ولو اعلم احد
هو اعلم بكتاب الله مني تبلغه لا يركب اليه وقال ابو موسى الاشعري كنا حينما
و ما نرى ابن مسعود وامر الامم اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم من كثرة دخولهم ولزومهم
له وقال ابو مسعود البدر ما قد قام عبد الله بن مسعود ما اعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
ترك بعد اعلم بما اتى الله من هذا القائم فقال ابو موسى لقد كان يشهد اذا
عينا ويؤذن له اذا جئنا وكتب عمر اهل الكوفة الى بعث اليكم عمارا اميرا
وعبد الله معلما وزيروهما من النبلاء ومن اعطاءهم صلح ومن اهل
بدر فخذوا عنهم واقتدوا بهما فاذا اثنتمكم بعبد الله على نفسه وقد
صح عن ابن عمر انه استفتى ابن مسعود عن التيمم واخذ يقول ولم يكن ذلك
تقليدا لربنا لما سمع قوله في التيمم له انه الصواب فخذوا به الذي كان يأخذ

بما يصح من اقوال بعضهم بعضا وقد صح عن ابن مسعود انه قال اغل عالمنا
او متعلما ولا تكونن امعة فخرج الامعة وهو المقلد من زهرة العلماء والتقليد
وهو كما قال فانزله مع العلماء ولا مع المتعلمين للعلم والحجة كما هو معروف
ظاهر لمن تأمله الوجه الثامن والثلاثون في علم ان عبد الله كان
يدع قوله لقول عمر وابو موسى يدع قوله لقول علي وكان زيد يدع قوله لقول
ابي بن كتيبة حتى ابراهم لم يكونوا يدعون ما يعرفون من السنة تقليدا هو لا الثالث
كما يفعله فرقة التقليد بمن تأمل سيرة القوم راى انهم كانت اذا ظهرت لهم السنة
لم يكونوا يدعون قول احد كاشا من كان وكان ابن عمر يدع قول عمر اذا ظهرت
له السنة وروى ابن عباس بن كبر على من يجازع ما بلغ من السنة بقوله قال ابو بكر وعمر
يقول ليس بشك ان ينزل عليكم حجارة من السماء اقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ابو بكر وعمر فرحم الله ابن عباس وعرض عنده لو شاهد خلفنا هو الذي
اذا قيل لهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلان وفلان من لا يدان في الصحابة ولا قريبا
من قريب وانما كان يدعون اقوالهم لا قول الله ولا قول رسول الله ولا قول
يقولون فيكون الدليل معهم فيرجعون اليهم ويدعون اقوالهم كما يفعل بعض العالمين
هو اجابهم ما سواهم هذا هو طريق فرقة التقليد من كل وجه وهذا هو الجواب
عن قول مسروق وما كنت اسمع قول ابن مسعود يقول عبد الله الوجه التاسع
والثلاثون في علم ان النبي صلى الله عليه وسلم قد سن لهم معاد فاتبوا فحسبنا
لمحبة هذا على تقليد الرجال في دين الله واهل بيته ما سنهم معاذ سنته لا يقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتبوا كما صلاهم الا ان سنته لقوله صلى الله عليه وسلم وقرآنه وشعره
لا يجوز للمنام فان قيل فما معنى الحديث فير معناه ان معاذ فعل فعلا
جعل الله تعالى سنته وانما معاذ سنته لنا حين اقر النبي صلى الله عليه وسلم لان معاذ فعله

وقد صرح في معاذ ان قال كيف تصنعون بثلاث دنيا تقطع اعناقكم وزلزلة عالم
 جدل منافق بالقرآن فاما العالم فان اهدت فلا تقلدوه دينكم الى اخر ما تقدم في
 فصله من الحق ونهى عن التقليد في كل شئ وامر باتباع ظاهر القرآن وان لا يبالى
 من خالف فيه وامر بالتوقف فيما اشكل وهذا خلاصة طرق المقلدين وبالله التوفيق
الوجوب الرابع فيكم ان الله سبحانه وتعالى امر بطاعة اولي الامر وهم العلماء
 وطاعتهم تقليد في ما افتوا به فجي ابر ان اولي الامر قيل هم الامراء وقيل هم العلماء
 وهما رايان عن الامام احمد والتحقق ان الامة تتناول طائفتين وطاعتهم
 من طاعة الرسول صلعم لكن خفي على المقلدين انهم انما يطاعون في طاعة الله اذ
 امروا بامر الله تعالى ورسوله صلعم فاين في الامة تقديم اراء الرجال على سنة رسول الله
 وايتبار التقليد عليها **الوجوب الخامس** والاربعون ان هذه الامة من البراهمة
 عليهم واعظمها ابطال التقليد وذلك من وجوه احدها الامر بطاعة التي هي امتثال
 امره واجتناب نهيه الثاني طاعة رسول الله صلعم ولا يكون العبد مطيعا لله
 ورسوله حتى يكون عالما بامر الله تعالى ورسوله واما من هو مقلد في اهل العلم
 لم يمكنه تحقيق طاعة الله ورسوله بالبينة الثالثة ان اولي الامر قد نهوا عن
 تقليد من كانهم ذلك عن معاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن
 عمر وعبد الله بن عباس وغيرهم من الصحابة وذكرناه عن الامامة الابعة وغيرهم
 وحفظ طاعتهم في ذلك ان كانت واجبة بطل التقليد وان لم تكن واجبة بطل
 الاستدلال الرابع ان سيجانروا في الامة نفسها فان تنازعتم في شئ
 فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وهذا صريح
 في ابطال التقليد والمنع من رد المتنازع فيه الى رأي ومذهب وتقليد
 فان قيل فلهي طاعتهم المختصة بهم فان كانت الطاعة فيما يجبرون به عن الله

ورسوله صلعم كانت الطاعة لله ورسوله صلعم لا لهم قيل هذا هو الحق وطاعتهم
 انما هي تبع للاستقلال ولهذا قرنها بطاعة الرسول واعاد العالم لتدلا
 يتوهم انما يطاع تبعها كما يطاع اولي الامر تبعها وليس كذلك بل طاعة حق
 استقلال الا كان ما امر به او نهى عنه في القرآن او لم يكن **الوجوب الثاني**
 والاربعون فيكم ان الله سبحانه وتعالى امر على السابقين الاولين من المهاجرين
 والانصار والذين اتبعوهم باحسان فاصدق المقلد ترا لاولي وصا
 الكذب لثانية بل الامة من اعظم الالامة ترد على فرقة التقليد فان اتباعهم
 سلوك سبيلهم ومنهجهم وقد نهوا عن التقليد وكون الرجل امعة وخبر
 ان ليس من اهل البصرة ولم يكن فيهم ولله الحمد رجل واحد على مذهب هو لا
 المقلدين وقد اعادهم الله تعالى وعافاهم مما ابتلى به من يرد النص على اهل
 وتقليد هاهنا عند متابعتهم وهو عين مخالفتهم فالتابعون باحسان حقهم
 اولي العلم والبصائر الذين لا يقدمون على كتاب الله وسنة رسوله صلعم
 رأيا ولا قياسا ولا معقولا ولا حق احد من العالمين ولا يجعلون مذهب
 رجل عيارا على القرآن والسنة فهو لا يتابعهم حقا جعلنا الله تع منهم
 بفضل ورحمة **وضحة الوجوب الثالث** والاربعون ان اتباعهم لو كانوا
 هم المقلدين الذين هم مقرون على انفسهم وجميع اهل العلم انهم ليسوا من
 اهل العلم لكان سادات العلماء الدائر ون مع الهجرة ليسوا من اتباعهم بل
 اسعدا يتابعهم منهم وهم عين المحال بل من خالف واحد منهم لم يفتي بالتبع
 دون من اخذ قوله بغير حجة وهذا القول في اتباع الامامة معاذ الله ان يكون المقلدون
 لهم الذين يتولون اراءهم منزلة النص صلي يتولونها النص من فهو لا
 ليسوا من اتباعهم وانما اتباعهم من كان على طريقهم واقتفى منهاجهم ولقد

قد صرح في معاذ ان قال
 كيف تصنعون بثلاث دنيا
 تقطع اعناقكم وزلزلة عالم

انكر بعض المقلدين على شيخ الاسلام اعني ابن تيمية في تدريس سيرة محمد بن الحسين
وهي وقف على المناظرة والمجتهدين ليس منهم فقال فالتناول ما تناوله منها بمرق
مذهب احمد لا على تقليد بل ومن المحال ان يكون هؤلاء المتأخرون على مذهب
الامة دون اصحابهم الذين لم يكونوا يقلدونهم فاتبع الناس لما كان عليه وذهب
وطبقته من حجة الحقرة ويتقارر الدليل ان كان وكذلك ابو يوسف ومحمد اتبع
لان حنيفة من المقلدين لم مع كثرة مخالفتها له وكذلك البخاري ومسلم وابو
داود والاثم وهذه الطبقة من اصحاب احمد اتبعوا من المقلدين في المحض
المنسب اليه وعلى هذا فالوقف على اتباع الامة اهل الحقرة والعلم احمق
من المقلدين في نفس الامر **الرجوع الرابع** والاربعون قوله يكفي في صحة التقليد
الحديث المشهور اصحابنا كالتجربة باهم اقتديتم اهتديتم جابر بن جهم واحد هان
هذا الحديث قد روي عن طريق الاحمشر عن ابن سفيان عن جابر بن جهم من حديث
سعيد بن المسيب عن ابن عمر ومن طريق حمزة الجزي عن نافع عن ابن عمر
شيء منها قلت قال ابن عبد البر في كتاب لعلم ثناء محمد بن ابراهيم ابن سعيد
قراءة عليه ان محمد بن احمد بن يحيى حدثهم قال ثنا ابو الحسن محمد بن ابي لاري
قال قال لنا ابو بكر احمد بن عمر بن عبد الخالق البزار رسالةهم عما روي عن النبي
صافي ايها العامة تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم انما مثل اصحابي مثل النجوم او
اصحابنا كالتجربة فبايضا اقتدوا واهتدوا وهذا الكلام لا يصح عن النبي
رواه عبد الرحيم بن زيد العمري عن ابي عبد الله عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر
عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه عبد الرحيم بن ابي عمير عن ابن عمر عن النبي
هذا الحديث من قبل عبد الرحيم بن زيد لان اهل العلم قد سكتوا عن الرواية
لحديثه في الكلام ايضا منكر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم

قف
ففي انما اصحابنا

عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدك فعضوا على النواجذ
وهذا الكلام يعارض حديث عبد الرحيم لو ثبت فكيف ولم يثبت واليه لا
يدين الاختلاف بعد من اصحابه والله تعلم هذا اخر كلام البزار قال ابو عمر
قد روي ابو شهاب الحناط عن حمزة الجزي عن نافع عن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اصحابي مثل النجوم فابهم اخذ قسم بقوله اهتديتم وهذا
اسناد لا يهمل ولا يروى عن نافع من يجهل به وقد روي في هذا الحديث اسنادا غير
ذكر البزار ثنا احمد بن عمر ثنا عبد الله بن احمد قال ثنا علي بن عمر قال ثنا القاضي احمد بن
كامل قال ثنا عبد الله بن روم قال ثنا سلام بن سليم قال ثنا الحسن بن عيسى
عن الاحمشر عن ابي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم
باهم اقتديتم اهتديتم قال ابو عمر هذا اسناد لا يقوم به حجة لان المرث بن
مجهول حدثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن اصبغ قال ثنا احمد بن زهير
قال حدثني ابي قال حدثنا سعيد بن عامر قال ثنا شعبان عن الحكم بن عتيبة قال ليس
احد من خلق الله الا يخذل من قوله ويترك الا النبي صلى الله عليه وسلم انتهى قال ابن القيم في اعلام
الموقعين الثاني ان يقال هو علماء المقلدين كيف يستجيز ترك تقليد النجوم التي هي
بها وقلدتم من هو ومنهم بمراتب كثيرة فكان تقليد مالك والشافعي والحنيفة
واحمد اثر عندكم من تقليد ابي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم فادل عليه الحديث
خالفتهم صريحا واستدلتم به على تقليد من لم يتعرض له بوجوب الثالث ان هذا
يوجب عليكم تقليد من ورث الجوامع الاخرة منهم ومن اسقط الاخرة يروى
تقليد من قال الحرام يمين ومن قال هو طلاق وتقليد من حرم الجمع بين الا
بملك اليمين ومن اباحه وتقليد من حرم للصائم اكل البرد وتقليد من
قال يحرم على المحرم استدانة الطبيب وتقليد من اباحه وتقليد من حرم

لا
ففي

بيع الدرهم بالدرهمين وتقليد من حرره وتقليد من اوجب الغسل من الكسال
وتقليد من اسقط وتقليد من ورث ذوى الارحام ومن اسقطهم وتقليد
من راي التحريم برضا الكبير ومن لم يره وتقليد من منع تيمم الجنب من اوجب
وتقليد من راي لطلاق الثلاث في كلمة واحدة ومن راي ثلاثا وتقليد
من اوجب فسخ الحج الى العمرة ومن منع منه وتقليد من اباح لحج المرأة
ومن منع منها وتقليد من راي النقص عن الذكر ومن لم يره وتقليد من
راي بيع الامه بطلاقها ومن لم يره وتقليد من وقف لمولى عند الاجل ومن
يقفروا ضعا اضعاف لك مما اختلف فيه اصحاب رسول الله ص فان سوغتم
هذا فلا تخفى القول على قول ومذهب على مذهب بل اجعل الرجل مخيرا
في الاخذ باي قول شاء من اقوالهم ولا تنكر واعلم من خالف مذهبكم واتبع
قول احدهم وان لم تسوغوه فانتم اول مبطل لهذا الدليل ومخالف له وقائل
بصد مقتضاه وهذا مما لا انفكاك لكم منه الرابع ان الاقتداء بهم هو
اتباع القرآن والسنة وقبول كل ما دعيا اليه فالقتداء بهم يحرم عليكم التقليد
ويوجب الاستدلال وحكم الدليل وكان عليه القوم رضى وخ الحديث
من اقوى الحجج عليكم وبالله التوفيق **الوجوب الخامس والاربعون**
قولكم قال عبد الله بن مسعود من كان مستنفا فليست مني قد ما
اولئك اصحاب محمد فخذوا مني البر الحجج عليكم من وجوه فانه راي عن الاستدلال
بالاحياء وانتم تقلدون الاحياء الثاني ان رعين المستن من انهم بانهم
لو ابر الامه واعلمهم وهم الصغار فخذوا منكم معاشر المقلدين لا ترون
تقليدكم ولا استئذان بهم وانما ترون تقليد فلان وفلان ممن هو
دونهم بكثير الثالث ان الاستئذان بهم هو الاقتداء بهم وهو ان ياتي

المقتد بمثل ما اتوا به ويفعل كما فعلوا وهذا مبطل قول قول احد بغير حجة
كما كان الصحابة عليه الرابع ان ابن مسعود قد صرح عن النبي عن التقليد
وان يكون الرجل معتلا بصيرة له فعل ان الاستئذان عنده غير التقليد
السادس والاربعون قولكم قد صرح عن النبي انه قال عليكم بسنتي
وسنة خلفاء الراشدين من بعدك وقال اقتدوا بالذين من اجلكم فقد
من البرحينا عليكم في بطلان ما انتم عليه من التقليد فانه خلاف سنتهم
ومن المعاصم بالضرورة ان احد منهم لم يكن يدع السنة اذا ظهر بغير غيره
كائنا ما كان ولم يكن له معها قول البتة وطريقته فقرة التقليد خلاف ذلك
يوحنا الوجوه السابع والاربعون انه عليه قرن سنتهم بسنته في
وجوب الاتباع والاخذ بسنتهم ليس تقليد لهم بل اتباع لرسول الله صلى الله
كان الاخذ بالاذان لم يكن تقليد لمن راي في المنام والاخذ بقضاء ما قال
المسيوق من صلوات بعد سلام الامام لم يكن تقليد لمعاذ بل اتباع لمن امر
بالاخذ بذلك فابن التقليد لذي انتم عليه من هذا **يوحنا الوجوه الثامن**
الواحد والاربعون انكم اول مخالف لهدى الحديثين فانه لا ترون
الاخذ بسنتهم ولا الاقتداء بهم واجبا وليس قلم عندكم حجة وقد صرح بعض
غلاتكم بانهم لا يجوز تقليدكم ويجب تقليد الشافعي فمن الجانب احتجاجكم
انتم اشد الناس خلافا وبالله التوفيق **الوجوه التاسع والاربعون**
ان التحدث بحجة عليكم من كل وجه فانه امر عند كثرة الاختلاف بسنتهم وسنته
خلفائهم وانتم براءي فلان ومذهب فلان الثاني انهم من خلفائكم
الامور واخبر ان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة ومن المعلوم بالاضطرار
ان ما انتم عليه من التقليد الذي تركه كتاب الله سبحانه وسنته رسول

صلح وغيره القرآن والسنة عليه وجعل معيارا عليها من اعظم المحذات والبدع
 التي برز الله سبحانه منها القرون التي فضلها وخيرها على غيرها وبالجملة فما
 سندر الخلفاء الراشدين او احدهم من حجة ولا يجوز العدول عنها فان
 هذا من قول فرقة التقليد ليست سنتهم حجة ولا يجوز تقليد هم فيها في حق
 الوجوه الخمسون ان صلح قال في نفس هذا الحديث فان من يحتج منكم
 بعدك فسير اختلاف كثيرا وهذا ذم للختلفين وتحذير من سلوك سبيلهم
 وانما كثرة الاختلاف وتغليب امر سبب لتقليد اهلهم الذين فرقوا الدين و
 صيروا اهل شيعة كل فرقة تنصرتبوعها وتدعى البير وتذم من خالفها ولا
 يرون العمل بقولهم كأنهم ملأوا ارضي سواهم بدلون ويكسبون في الرد عليهم و
 يقولون كتبهم وكتبنا واثمتهم واثمتنا وكذبهم وكذبنا هذا والشيء واحد
 والقرآن واحد والدين واحد والرب واحد والواجب على الجميع ان ينقادوا
 الى كلمة سواء بينهم كلهم لا يطيعوا الا رسول الله ولا يجعلوا معه من يكون اقواله
 كنصوص ولا يتخذ بعضهم بعضا اسرا بما من دون الله ولو اتفقت كلمتهم
 على ذلك وانقاد كل منهم الى ما شاءه الى الله تعالى وسواهم وتعاملوا كلهم الى السنة
 واتار الصحابة نقل الاختلاف ان لم يجد من لا يرضى وطدا تجدوا قل الناس
 اختلاف اهل السنة والخذ فليس على حبر الارض طائفة اكثر اتفاقا واول
 اختلافهم لما نزل على هذا الاصل وكلما كان في الحق ابعدا كان اختلافهم
 في تفسيرهم اشد واكثر فان من روى الحق بوجه عليه امره واختلط عليه
 التفسير عليه وجب الصواب فلم يدري اين يلجأ كما قلنا تعويل الذوق بالحق
 لما جاءهم فهم في امر مع الوجه الحادي والخمسين في علم ان عمر بن الخطاب
 الى شريح ان اقصى بما في كتاب الله فان لم يكن في كتاب الله فبسنة النبي

فان لم

فان لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في اقصى به الصالحون فذل من اظهر الحجج على بطلان
 التقليد فانه امره ان يقدم الحكم بكتاب الله تعالى ما سواه فان لم يجد في الكتاب
 ووجده في السنة لم يلتفت الى غيرها فان لم يجد في السنة قضى ما قضى به
 الصحابة بخلاف ما نشد الله تعالى فرقة التقليد هل هم كذلك وهل اذا نزلت بهم
 نازل لحدث احدهم نفسهم ان ياخذ حكمها من كتاب الله ثم ينفذ فان لم يجد
 في كتاب الله اخذها من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يجدها في سنة رسول
 صلح افتى فيها بما افتى به الصحابة والله شهيد عليهم وملائكة وشاهدا
 على انفسهم بانهم انما ياخذون حكمها من قول من قلده وان استبان
 لهم في الكتاب والسنة او قول الصحابة خلاف ذلك لم يلتفتوا اليه ولا ياخذوا
 بشيء من قول من قلده وكتاب عمر من ابطال الاشياء والكثرة الموقوفة على
 وهذا كان سير السلف المستقيم وهدى القويم فلما انتهت الفتوى
 الى المتأخرين ساروا على ما ساروا في السير وقالوا انزلت هذه النازلة بالفتوى
 او المحام فعيان ينظر اولها في خلاف اولها فان لم يكن فيها خلافا
 ينظر في كتاب السنة ايفتى في قضى فيها بالاجماع وان كان فيها اختلاف
 اجتهد في اقرب الاقوال الى الدليل فافتي به وحكم به وهذا خلافا لما دل عليه
 خذ معاذي وكتاب عمر واول الصحابة الذي دل عليه الكتاب والسنة و
 اقوال الصحابة اولي فان لم يجدوا ما موافق فان علم المجتهد بما دل عليه الكتاب
 والسنة اسهل عليه بكثير من علمه باتفاق الناس في شرق الارض وغربها
 على الحكم وهذا ان لم يكن متعذرا فهو لا يصعب شيئا واشقى الافهام من
 لوازم الاسلام فكيف يحيلنا الله تعالى وسوله صلح على ما لا وصول لنا
 اليه وشك الحجة التي على كتاب وسنة رسول الله الذي اهدى بها وسيرها لنا

فوق

الى معرفة ما طريقا سبيل التناول من قرب ثم ما يدبر فيه فاعلم الناس اختلافوا
 لا يعلم ولا يسر عدم العلم بالنزاع علما بعد معرفة كيف يقدم عدم العلم على
 اصل العلم كما ثم كيف يسر في ترك الحق المعلوم الى امر لا علم به وغايتنا ان يكون
 من هو ما احسن احق بالان يكون مشكوكا فيه شكاً متساوياً او راجحاً ثم كيف
 يستقيم هذا على راي من يقول ان انقراض عصر المجتبعين شرط في صحة الاجماع
 فاما ينقض عصرهم فامس من نشاء في زمانهم ان يخالفهم فصار هذا الشكوك
 لا يمكن ان يجتمع بالاجماع حتى يعلم ان العصر انقضى ولم ينشأ فيه مخالف
 لاهل وهل حال الله تعالى الامتثال في الاهتداء بكتاب وسنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا سبيل لهم اليه ولا اطلاع لافرادهم عليه وترك احالته على ما هي بين اظهريهم
 حجة عليهم باقية الى اخر الامر متقن من الاهتداء به ومعرفة الحق منه هذا
 من اجل الحال وحين نشاءت هذه الطريقة ولدت عنها عاصم من النص
 بالاجماع المجهول وقتهم بآب عواء وصار من لم يعرف الخلا من المقلدين
 اذا احتج عليهم بالقران والسنة قال هذا خلاف الاجماع وهذا هو الذي انكره
 ائمة الاسلام وعابوا من كانا حجة على من لم تكبر وكذبوا من ادعاه فقال
 الامام احمد في رواية ابنه عبد الله من ادعى الاجماع فهو كاذب لعل الناس
 اختلافوا ولم يبلغوا وقال في رواية المروزي كيف يجوز للرجل ان يقول اجمعوا
 اذا سمعتم يقولون اجمعوا فاهمهم لو قال اني لم اعلم مخالفا كان صوابا و
 قال في رواية ابي طاهر هذا الكذب ما اعلم ان الناس يجمعون ولكن يقولوا
 اعلم في اختلافنا فمن احسن من قول اجمع الناس وقال في رواية ابي الحسن
 لا ينبغي لاحد ان يدعي الاجماع لعل الناس اختلافوا ولم تنزل ائمة الاسلام
 على تقديم الكتاب والسنة على الاجماع وجعل الاجماع في المرتبة الثانية

قال الشافعي في حجة كلام الله عز وجل وسنة رسوله واتفق الاكثر
 وقال في كتاب اختلافه مع مالك والعلامة طبعات الاولي الكتاب والسنة
 الثانية الاجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة الثالثة ان يقول الصحابة
 فلا نعلم لم يخالف من الصحابة الرابعة اختلاف الصحابة الخامسة القياس
 فقدم النظر في الكتاب والسنة على الاجماع ثم اخبرنا انما يصير الى الاجماع فيما لم
 فيه كتاب ولا سنة وهذا هو الحق وقال ابو حاتم الرازي لعلم عندنا ما كان
 عن الله تعالى من كتاب ناطق ناسخ غير منسوخ وما صحت به الاخبار
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما لا معارض له وما جاء عن الاولين من الصحابة
 اتفقوا عليه فاذا اختلفوا لم يخرج من اختلافهم واذا خفف ذلك ولم يفهم
 فمن التابعين فاذا لم يجد عن التابعين فغن ائمة الهدى من اتباعهم مثل
 ابي جعفر السختياني وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وسفيان ومالك
 والاوزاعي والحسين بن صالح ثم ما لم يوجد عن امثالهم فغن مثل عبد الرحمن
 بن مهدي وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن ادريس ويحيى بن آدم
 وابن عيينة وكيع بن الجراح ومن بعدهم محمد بن ادريس الشافعي
 وزيد بن هارون والحميدي واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه
 الحنظلي وابي عبيد القاسم بن سلام انتهى فهذا طريق اهل العلم و
 ائمة الدين جعلوا قول هؤلاء لا عن الكتاب والسنة واقوال الصحابة
 بمنزلة التيمم انما يصار اليه عند عدم الماء فعلم هو لا المتأخرون
 المقلدون الى التيمم والماء بين اظهريهم اسهل من التيمم بكثير ثم حدث
 بعد هؤلاء فرقة هم ادعاء العلم واهل فقالوا اذا نزلت بالمفتي والحاكم
 فاذ لم يجدوا ينظر فيها في كتاب الله سبحانه وتعالى ولا سنة رسول الله

ولا اقول الصواب بل الى افعال مقلدة ومتبوعه من جعله عيارا على الكتاب والسنن
فما وافق قولنا فتي به وحكم به وما خالف لم يجز ان يفتي به ولا ان يقضى به فان
فعل ذلك تعرض لعزل عن منصب لفتوى واستفتى عليه ما تقول السيادة الفقهاء
فمن ينسب الى امام معين تقليد دون غيرهم ثم يفتي او يحكم بخلاف ما ذهب
يجز له ذلك ام لا وهل يقدح ذلك في رام لا في بعض المقلد ونسبهم
ويقولون لا يجوز ذلك ويقدر فيه راعا القول الذي عد اليه هو قول ابي
وعمر بن مسعود وابي بن كعب ومعاذ بن جبل واعتداهم في حبس هذا الذي
انتصب للتوقيح عن الله تعالى رسولهم وان كان مجرد اعما وجدة من السوا
الى البياض من احوال لاعلمهم بصحبتها من باطلها كان لهم عذر ما عند الله
ولكن هذا مبلغهم من العلم وهذه معاداتهم لاهل القائمين لله تعالى
وبالله التوفيق **الوجع الثاني والخمسون** قولكم منع عمر بن الخطاب الاولاد
وتبعه الصحابة والزعم بالطلاق الثلاث وتبعوه ايضا جابر بن جوة احدها
انهم لم يتبعوا تقليد البراءة اجتهادهم في ذلك الى ما اذاه اليه اجتهاده ولم
أخذكم قط اني رايت ذلك تقليدا لغير الثاني انهم لم يتبعوه كلامهم فهذا ابن مسعود
يخالف في امهات الاولاد وهذا ابن عباس يخالف في الاثام بالطلاق الثلاث
واذا اختلفت الصحابة وغيرهم فالحكم الحجة الثالث ان ليس في اتباع قول عمر
في هاتين المسئلتين وتقليد الصحابة ما يسوغ تقليد من هو دونهم في كل
ما يقولون وترك قول من هو مثلهم من هو فوقه واعلم من هذا من ابطال الاستدلال
وهو تعليل العنكبوت فقلدوا عمر واتركوا بيان تقليد فلان وفلان وانتم
تصرون ان عمر لا يقلدوا ابو حنيفة والشافعي ومالك يقلدون فلا يمكن الا
بما انتم مخالفون له فكيف يجزى لغيرنا ان يجتزى بالاقول بغير **الوجع الثالث والخمسون**

قولكم ان عمر وابن العاص قال لهما احتلم خذوا ثوبا غير ثوبك فقالوا فعلت صامر سنن
فاين في هذا من الاخذل من عمر في تقليده والاعراض عن كتاب الله تعالى وسنن رسولهم
غايتة هذا انه تركه لئلا يقتدي به من يراه يفعل ذلك ويقول لو كان هذا سنة رسول الله
ما فعل عمر وهذا هو الذي خشية عمر والناس مقتدون بالعلماء ثم شاءوا ان يقولوا
الواقع وان كان الواجب فيه تفصيل **الوجع الرابع والخمسون** قولكم قد قالوا اشتبه
عليك فكلوا العلم هذا اخف وهو الواجب من سوا الرسول فان كل احد عليه ان يكل الى
من هو اعلم منه فان تباين لصاحبه علمه مثل ذلك واليد ولم يتكافأ لاعلم به فهذا هو الواجب
علينا في كتابنا وسنننا في قولنا الصالحين قد جعل الله سبحانه وتعالى على علمائنا
خفي عليهم الحق في كل ما من هو اعلم منهم فقلنا صافى شئ في هذا من الاعراض عن القرآن
والسنن واتباع الصحابة واتخاذ رجل بعينه معيارا على ذلك وترك النصوص لقول عمر
عليه وقبول كل ما فتي به وركب ما خالفوه وهذا الاثر نفسه من البراءة على بطلان
التقليد فان اوله فاستبان لك فاعلم به وان اشتبه عليك فكل الى عالمه
نحن ننشدكم الله اذا استبان لك السنن هل تتركون قول من قلدهم لها و
تعملون بها وفتون وتقصون بغيرها ثم تتركونها وتعدون عنها الى قولهم
تقولون هو اعلم منا فاني مع سائر الصحابة على هذه الوصية وهي مبطنة للتقليد
قطعا وبالله التوفيق ثم يقولون هلا وكلتم ما اشتبه عليكم من المسائل الى عالمها من
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم الامم وافضلها بالتركة اقول الله عز وجل قد علمت عنها فان كان
من قلدهم من يروى ذلك اليه فالصحابة احق ان يروى ذلك اليهم **الوجع الخامس**
والخمسون قولكم كان الصحابة يفتون وسئلوا الله صحت بيننا وبينهم وهذا
تقليد للمستفتين لهم فحين ان فتواهم انما كانت تبليغا عن الله تعالى وسننهم
بما نزلت الخبر فقط لم يكن فتواهم تقليدا لابي فلان وان خالفت النصوص فهم

لم يكن في يقدون في فتواهم ولا يفتون بغير نصوص ولم يكن للمستفتين لهم تعبد
على ما بلغهم اياه عن نبيهم صلعم فيقولون امرنا بذلك وفعلنا كذا وكذا ونهى عن كذا وكذا
هكذا كانت فتواهم في حجة على المستفتين كما هي حجة عليهم ولا فرق بينهم وبين المستفتين
لهم في ذلك الا في الاستطيرة بينهم وبين الرسول وعلماها والله وسوله وسائر
اهل العلم يعلمون انهم ومستفتيهم اهل العلم والاجماع عن نبيهم وشاهد
وسمعه ومنه هو لا يابى اسطر وهو لا يغير واسطر ولم يكن فيهم من يأخذ
قول احد من الاثمة كما لا يحل ويجرم ما حرره ويستبيح ما اباحه وقد انكر النبي
عليه من افقي بغير السنن منهم كما انكر على ابي سنايل وكذا برونكر على من افقي جرم التز
البكر وانكر على من افقي باغتسال الجرح حتى مات وانكر على من افقي بغير علم لمن يفتي
بما لا يعلم صحته واخبر ان اثم المستفتي عليه فافتاء الصنف حيوتهم نغان
احدهما كان يبلغه صلعم ويقرهم عليه في حجة باقره لا بمجرد افتائهم الثاني ما
كانوا يفتون به مبلغين له عن نبيهم فمنهم فيروا لا مقلدون ولا مقلدون
وانظر بقية الاوج في اعلام الموقعين وقد انزلها الى مائة وسبعين وجها
واجاب من بقية شبههم شبهة تشبهية وفيما ذكرناه كفاية والله تعالمون
للصواب والبير المرجع والمآب **فصل** في جواز الفتوى بالاثار السلفية والفتا
وعلى الصحابة وانما اولى بالاختلافها من اراء المتأخرين وفتاواهم وان قربها
الى الصنف بحسب قربها من عصر الرسول صلى الله عليه وآله والابن القيم في اعلام الموقعين
اعلم ان فتاوى الصحابة اولى ان يؤخذ بها من فتاوى التابعين وفتاوى التابعين
اولى من فتاوى تبع التابعين وهلم جرا وكلما كان العهد بالرسول اقرب
كان الصنف فيه ارفع وهذا الحكم بحسب الجنس لا بحسب كل فرد فرد من المسائل
كان عصر التابعين وان كان افضل من عصر تابعيهم فانما هو بحسب الجنس لا بحسب

كل شخص شخص ولكن المفضلون في العصر المتقدم اكثر من المفضلين في العصر المتأخر
وهكذا الصنف في اقوالهم اكثر من الصنف في اقوال من بعدهم فان التوافق بين علوم
المتقدمين والمتأخرين كالنفاوت الذي بينهم في الفضل والدين ولعل لا يسع
المفتي والحاكم عند الله ان يفتي ويحكم بقول فلان وفلان من المتأخرين من
مقلدي الائمة ويأخذ بآراءهم ويترك الفتوى والحكم بقول البخاري
واسحاق بن راهويه وعلي بن المدني ومحمد بن نصر وزي بليتر كقول
ابن المبارك والاوزاعي وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وحماد
بن زيد وحماد بن سلمة وامثالهم لا يلتفت الى ابن ابي ذئب والزهري والليث
بن سعد وامثالهم لا يعيد قول سعيد بن المسيب والحسن والقاسم وسالم
وعطاء وطاوس وجابر بن زيد وشريح والي واثار وجعفر بن محمد وامثالهم
ما يسوغ الاخذ بآراءهم في قول المتأخرين من اتباع من قلدهم مقدما على فتوى
ابي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود والي بن كعب والي الدرداء
وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير
وعبد الله بن الصامت والي موسى الاشعري وامثالهم فلا يدري ما عذرهم
عند الله عز وجل اذا سئبوا قول اولئك وفتاواهم واقوالهم
وفتاواهم فكيف ذارحهم اعلما فكيف ذاعين الاختلاف احكاما وافتاء
الاخذ بقول الصحابة واستجاز عقوبة من خالف من المتأخرين لها عليه بالبدعة
والفدالة ومخالفة اهل العلم وانزكيد السلام تالله ان الاختلاف بالمثل
المشهور ومغنى بدل بينها وانسلت وسما وثر الرسول باسمه هو
اثوابهم بل نرى كثيرين من هؤلاء يصرح ويصرخ ويقولون بعين
انرجيب على الامم كلهم الاخذ بقول من قلدهم ديننا ولا يجوز الاخذ بقول ابي

وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة وهذا كلام من اخذ به ولاه الله
 ما نزل به من بين علي وبنو علي وبنو القياصرة الجزاء الا وفي والذي ندين الله به ضد
 هذا القول والمراد عليه فنقول اذا قال الصحابي قول فاما ان يخالف صحابي
 اخر او لا يخالف فان خالفه مثله لم يكن قول احد هما حجة على الاخر وان خالفه
 اعلم منه كما اذا خالف الخلفاء الراشدين او بعضهم من الصحابة في حكم فكل
 يكون الشئ الذي فيه الخلفاء الراشدون او بعضهم حجة على الاخرين في قولهم
 للعلماء وهما روايتان عن الامام احمد والصحابة ان الشئ الذي فيه الخلفاء
 او بعضهم ارجح واولى ان يؤخذ به من الشئ الاخر فان كان الاربع
 في شئ فلا شك انه الصواب وان كان الشئ في شئ فالصواب في غير ذلك ان
 كانوا اثنين واثنين فشق ابي بكر وعمر اقرب الى الصواب فان اختلفا بذكر
 وعمر فالصواب مع ابي بكر وهذه جملة لا يعرف تفصيلها الا من له خبرة و
 اطلاع على ما اختلف فيه الصحابة وعلى الراي من اقوالهم ويكفي في ذلك معرفة
 رجحان قول الصديق في الجدل والاختلاف وكون الطلاق بغير واحدة مرة
 واحدة وان تلفظ فيه بالثلاث طلقة واحدة وجواز بيع امهات الاولاد
 واذ النظر الى العالم المنصف في ادلة هذه المسائل من الجاهلين تبين للراي
 الصديق ارجح ولا يحفظ له خلاف نص واحد بل ولا يحفظ له فتوى
 ولا حكم ولا ملزمة ضعيف بل وهذا التحقيق لو كان خلافا لفتنة نبوة
 وان لم يخالف لصحابته صحابي اخر فاما ان يشتر قول في الصحابة او لا يشتر
 فان اشتهر قول الذي جماهير الطوائف من الفقهاء ان جماع وحجة وقال طائفة
 منهم هو حجة وليس باجماع وقال شاذ من المتكلمين وبعض الفقهاء المتأخرين
 لا يكون اجماع ولا حجة وان لم يشتر قولهم لم يعلم هل اشتهر ام لا فاف

الناس

الناس هل يكون بحجته ام لا فالذي عليه جمهور الامم ان حجة هذا قول جمهور الحنفية
 صرح به محمد بن الحسن وذكره عن ابي حنيفة نضا وهذا مذهب لك واصحابه
 وتصرف في موطنه دليل عليه وهو قول اسحق بن ابراهيم وابي عبيد وهو المنصوص
 احمد في غير موضع واختيار جمهور اصحابه وهو المنصوص الشافعي في القديم والجديد
 فاما القديم فاصحابه موقوفون بما الجدي فكثير منهم حكمه ان ليس بحجة
 في هذه الحكاية عنه نظر ظاهر جدا فانه لا يحفظ له في الجديد حرف واحد
 ان قول الصحابة ليس بحجة وغاية ما تعلق به من نقل ذلك انه يحكيه
 للصحابة في الجديد ثم يخالفها وهذا تعلق ضعيف جدا فان مخالفة الجدي
 الدليل المعين لما هو اقوى في نظره لا يدل على انه لا يراه دليل حيث الجملة
 بل خالف دليل الدليل ارجح عنه منه وقد تعلق بعضهم بان يراه في الجديد
 اذ اذكر قول الصحابة موافقا لما لا يعتمد عليها وحدها لما يفعل بالمنصوص
 بل يعضدها بغير من الاقيسة فتارة يذكرها ويصرح بخلافها
 وتارة يوافقها ويعتمد عليها بل يعضدها بدليل اخر وهذا ايضا تعلق
 اضعف من الذي قبله فان تظافرا لا دلالة وتعارضها وتناصها من عالم
 اهل العلم قد يما وجديتا ولا يدل ذكرهم دليل ثانيا وثالثا على ان ما
 قبله ليس بدليل وقد صرح الشافعي في الجديد من رواية الربيع عنه ان
 قول الصحابة بحجة يجب المصير اليه فقال المحدثات من الامور ضربان
 احدهما ما احدثت يخالف كتابا او سنة او اجماعا او اشراف هذه البدعة
 المضادة الربيع انما اخذ عنه بمصر وقد جعل مخالفة الاثر الذي ليس
 بكتاب ولا سنة ولا اجماع ضلالا وهذا في قول من حجة انتهى كلام صاحب
 الاعلام بطول له قلت وقد تقدم كلام الشافعي في كون قول الصحابة بحجة

فق

ان ابو جرد كتاب ولا ستر في المقصد الثالث فراجعوا لنختم الخاتمة بقوله تعالى
 في الفتوى الاولى قال ابن القيم رحمه الله تعالى ان يفتى ان يفتى بلفظ النص من المظن
 فانه يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام في حكمه مفهوماً في النص المتضمن للدليل
 عليه احسن بيان وقوله فقيه معين ليس كذلك وقد كان الصحابة والتابعون و
 الائمة الذين سلكوا على منهاجهم يتجروا بذلك غاية التجرى حتى خلف من بعدهم
 خلف غيوا عن النص واشتقوا اللفاظ من اللفاظ النصية وان جرت لك هي النصية
 وعلوم ان تلك اللفاظ لا تفي بما يفي به النص من الحكم والدليل وحسن البيان فتولد
 من هجران اللفاظ النصية والقبول على اللفاظ المجردة وتعليل الاحكام بها على الامت
 من الفساد كما لا يخفى الله فالفاظ النصية عصية وتجربية من الخطأ والتناقض والتعقيد
 والاضراب لما كان هي عظمة النص او اصوله التي لا يبرحون كانت علومهم اصح من
 علومهم وخطاهم فيما اختلفوا فيه اقل من خطاهم ثم التابعون بالنسبة الى من بعدهم
 كذلك وهم اجراؤا واستحكموا ان النص عندنا اشبه الهواء والبدع كانت علومهم
 في مسائلهم وادلتهم في الفساد والاضراب والتناقض قد كان اصحاب رسول الله
 ص اذا استلوا عن مسئلة يقولون قال الله تعالى كذا قال رسول الله كذا وفعل كذا
 ولا يعدلون عن ذلك ما وجدوا اليه سبيلا لا قط في تأمل الحقهم وجدوا شفا
 لما في الصدوق فلهذا طالعهم يروى لاجل الناس من نوره النبوة صاخر عبيدا عندنا خزي
 ان يذروا في اصول دينهم وفروعهم قال الله تعالى رسول الله اما اصول
 دينهم فصرحوا في كتبهم ان قول الله ورسوله لا يفيد اليقين في مسائل اصول الدين
 وانما يحتج بكلام الله ورسوله فيها الحشوية والمجسمة والمشبهة واما
 فروعهم فقتلوا بتقليد من اختصر لهم بعض المختصر التي لا يفيها نص عن الله
 ولا عن رسوله ولا عن الامام الذي راعى انهم قلده دينهم بل علمهم فيما يفتون

ويقضون به وينقلون به الحقوق ويبيعون به الفروج والدماء والاموال على قول
 ذلك المصنف واجلهم عند نفسه وزعيمهم عند بني جنسهم من يستحضر نطق الكتاب
 ويقول هكذا قال وهذا لفظه فالجواب اما احل ذلك الكتاب والحرام ما حرمه والواجب
 ما اوجبه والباطل ما باطله والصحيح ما صح هذا وان لنا الحق في مثل هذا الزمان فقد
 فرغنا الى امرنا فمن الحقوق الى الله سبحانه وتعالى ومنه الفروج والاموال والدماء الى
 ربنا عجيبتا تبدل في الاحكام وتقلب الاحلال بالحرام وتجعل في المعروف في كل امر
 المنكر والمنكر الذي لم يشرع الله ورسوله من افضل القربات الحق في غريب وغرب
 منه من يعرفه وغرب منه من يدعي اليه ويفضيه بنفسه والناس وقد فلق له
 فاقوا الاصباح صبحه عن غيلها الظلمات وابان له الطريق المستقيم من بين تلك الطرق
 الجائزات وانه بعين قلبه ما كان عليه رسول الله صلوات الله عليه واصحابه عليه السلام
 من البدع المعضلات فرح له على الهداية فشم اليه وصلى له الصراط المستقيم فقام واستيقا
 عليه فطوبى لمن وحيد على كثرة السكاك غريب على كثرة الجيران بين قوم مرقوم
 قتلوا العيون وشجى الحلق ولهب النفوس وحملوا ارواح وغصم الصدور
 ومن من انقلب ان انصفته لم تقبل طبيعتهم الانصاف وان طلبته منهم فان
 الثريا من يد الملمس فقد تنكست قلوبهم وعمى عليهم مظلوم رضوا بالاماني
 وابتسوا بالحفظ وحصلوا على الجحيمان وخاضوا بحمار العلم الكبداء والباطلة
 او شفا شق هذا بيان ولا والله ما ابتلت من وشلة اقلهم ولا زكت عقولهم
 واحلامهم ولا ابصفت بربليالهم واشرفت بنو ايامهم ولا ضللت الهدي
 والحق منه وجوه الدفاتر اذ بكت بملاد اقلهم انفقوا في غير شيء نفاس
 الانفاس واتقوا انفسهم وحيموا من خلفهم من الناس ضيعوا الاصول
 فخرم الوصول واعرضوا عن الرسالة فوقعوا في مهابم الحيرة والضلالة

والمقصود ان العصمة مضمون في الفاظ النصوص ومعانيها في اتم
 بيان واحسن تفسير ومن اراد ان الهك ودين الحق من غير سبلو كما هو
 عليه غير يسير الفائدة الثانية حكم الله ورسوله يظهر على ربيعة السنة لسان
 الراوي ولسان المفتي ولسان الحاكم ولسان الشاهد فالراوي يظهر
 على لسان لفظ حكم الله ورسوله والمفتي يظهر على لسان معناه وما استنبط
 من اللفظ والحاكم يظهر على لسان الاخبار بحكمه وتنفيذه والشاهد يظهر
 على لسان الاخبار بالسبب الذي ثبت حكم الشارع والواجب على هؤلاء
 الاربعة ان يخبروا بالصدق المستند الى العلم فيكونوا عالمين بما يخبرون
 به صادقين برون وثاقه احدى الكذب والكتمان فتى كتم الحق او كذب فيه فقد
 حاد الله في شرعه ودينه وقد اجر الله سننه بالحق عليه بركة عار ودينه
 ودينه اذا فعل ذلك كما اجر عادته في المتبايعين اذا كتموا وكذا بان الحق
 بركة مبسطة من التزقة الصدق والبيان عنهم في مرتبة يترك في علمه و
 دينه ودينه وكان مع النبيين والصدقيين والشهداء والصالحين
 وحسن اولئك رفيقا ذلك الفضل من الله وكفى بالله علما فبالكتمان يغول
 الحق عن سلطان وبالكذب يقلب عن وجهه والجزء من جنس العمل فجزء احدهم
 ان يعزله الله عن سلطان المهابة والكرامة والمحبة والتعظيم الذي يليه
 اهل الصدق والبيان ويلبس ثواب الوان والمقت والخزي بين عباده
 فازا كان يوم اللقا جاز الله من يشاء من الكاذبين الكائمين بطعن الحق
 وورده الى اربابها كما طمسوا وجه الحق وقلوبه عن وجه جزاء وفاقا
 وما ركب بظلام العبيد لفائف الثالث لا يجوز للمفتي ان يشهد
 على الله ورسوله بانرا احدا او حرما او حبرا او كرها لا يسمع

ان الامر فيه كذلك مما فضل الله ورسوله على ابا حنيفة وغيره واجبا برون كالمشهر
 ولما ما وجد في كتابه الذي تلقاه عن قلده دينه فليس له ان يشهد على الله
 ورسوله وبغير الناس بذلك ولا علم له بحكم الله ورسوله قال غيره واحد
 من السلف ليحذر احدا ان يقول احل الله كذا او حرم كذا فيقول الله
 له كذبت لم احل كذا ولم احرمه وثبت في صحيح مسلم عن بريدة بن الحصيب
 ان رسول الله قال اذا حاصرت قوما ان تنزلهم على حكم الله ورسوله فلا
 تنزلهم على حكم الله تعالى ورسوله وانك لا تدري ان تصيب حكم الله فيه ام
 ولكن انزلهم على حكمك وحكم اصحابك وسمعت شيخ الاسلام يقول
 حضرت مجلسا في القضاة وغيرهم فحرت حكم من حكم فيها احدهم يقول
 ذفر فقلت ما هذه الحكومة فقال هذا حكم الله فقلت له صار حكم زفر
 هو حكم الله الذي حكم به والنم به الامر هذا حكم زفر وقوله ولا تقل
 هذا حكم الله ورسوله او نحو هذا من الكلام الفائدة الرابعة
 ليحذر المفتي الذي يخاف مقامه يريد الله ان يفتي السائل عن كذا الذي
 يقلده وهو يعلم ان مذهب غيره في تلك المسئلة ارجح من مذهب واحد
 دليل لا يحمي الرياسة على ان يقتحم الفتوى بما غلب على ظنه ان الصواب
 في خلافه فيكون خائفا لله ورسوله وغاشا له والله لا يهدي كذا الخائبة
 وحرمة الجنة على من لقيوه وهو غاشر للاسلام واهل الدين النصيحة
 والغش مضاد للدين كضادة الكذب على الصدق والباطل الحق وكثيرا
 ما يرد المسئلة لتعقد فيها خلا المذهب ولا يسعدنا ان نفتي بخلاف
 ما اعتقده فيحكمي المذهب ثم يحكي المذهب الرابع ويقول هذا هو الصواب
 وهو الاول وان يؤخذ به وبالله التوفيق الفائدة الخامسة

إذا كان عند الرجل الصحيحان أو أحدهما أو كتاب من سنن رسول الله ص موقوف
بأفیه فهل إن يفتي بما يجده فيه فقالت طائفة من المتأخرين ليس له ذلك لأنه قد يكون
منسوخا أو لم تعارض ويفهم من دلالة خلاف ما دل عليه أو يكون أمر تدب فيهم منه
الاجاب أو يكون علمه التخصيص ومطلقا لم يقيد فلا يجزئ العمل به ولا الفتيا حتى
يسأل أهل الفقر والفتيا وقال طائفة بالمران يعمل به ويفتي به تبعين عليه كما كان الفقهاء
يفعلون إذا بلغهم الخبر عن رسول الله ص وحدث بعضهم بعضا بأمر إلى العمل
من غير توقف ولا بحث على معارض ولا يقول أحد منهم قط هل عمل بهذا فلان وفلان
ولو هو أو ذلك لا تكرر عليه أشدا لا تكرر وكذلك التابعون وهذا معلوم بالضرورة
لمن له أدنى خبرة بحال القوم وسيرتهم وطول العهد بالسنة وعملهم وإن ولو كانت سنة
رسول الله ص لا يسوغ العمل بها بعد صحتها حتى يعلم بها فلان وفلان لكان قول فلان وفلان
فلان عيبا على السنن ومزكيا لها وشرطا في العمل بها وهذا من بطل الباطل وقيل قام
الحجة برسولهم وبناحاد الامترو قد امر النبي صلى الله عليه وسلم بتبليغ سننه ودعاه من بلغها فلو كان
من بلغته لا يعمل بها حتى يعلم بها الامام فلان والامام فلان لم يكن في تبليغها فائدة
وحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان قالوا والنسخ الواقع في الذي اجتمعت عليه الامت
لا يبلغ عشرة احاديث البتة بل ولا شرطها فتقدير وقوع الخطأ في الذهاب
الى المنسوخ اقل بكثير في وقوع الخطأ في تقليد من يصيد ويخطئ ويحيز عليه التناقض
والاختلاف ويقول القول ويرجم عنه ويحكي عنه في المسئلة الواحدة عدة
اقوال ووقوع الخطأ في فهم كلام المعصوم اقل بكثير من وقوع الخطأ
في فهم كلام الفقير المعين فلا يعرض احتمال الخطأ من عمل بالحديث وافتي به الا
واضعاف اضعاف ضعاف حاصل من قل من لا يعلم خطاه من صوابه والفتوى
في هذه المسئلة التفصيل فان كانت دلالت الحديث ظاهرة بغير شك

من سمعه لا يحتل غير المراد قل ان يعمل به ويفتي به ولا يطلب له التزكية من قول
وامام بالحجة قوله رسول الله ص وان خالفه من خالفه وان كانت دلالة
خفية لا يتبين المراد فيها لم يجز للمران يعمل ولا يفتي به بما يتوهمه مراد احتياط
ويطلب بيان الحديث وجهه وان كانت دلالة ظاهرة كالعام
على افراده والامر على الجواب والنهي على التحريم فهل العمل والفتوى يخرج
على اصل وهو العمل بالطواهر قبل البحث عن المعارض وفيه ثلاث اشراق
في مذهبا حمد وغيره الجواز والمنع والفرق بين العام فلا يعمل قبل البحث
عن المخصص والامر والنهي فيعمل به قبل البحث عن المعارض وهذا
كل اذا كان ثم اهلية ولكن قاصر في معرفة الفروع وقواعد اصولية
والعربية واما اذا لم يكن ثم نوع اهلية فغرضه ما قال الله فاسئلوا
اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون وقول النبي صلى الله عليه وسلم الاسالوا
اذ لم يعلموا انما شفاء العي السؤال واذا جاز اعتما
المستفتي على ما يكتب المفتي من كلامه وكلام شيخه وان
افاعتماد الرجل على ما كتب الثقات من كلام رسول الله
صلى الله عليه وسلم واولى بالجواز واذا قدر ان لم يفهم
الحديث كالمسلم يفهم فتوى المفتي فيسأل من يفهم
معناه كما يسأل من يعرفه معني جواب المفتي
وبالله التوفيق الفائد السادسة يحرم
المفتي ان يفتي بضد لفظ النص وان وافق مذهبه
ومثاله ان يسأل عن رجل صلى من الصبح ركعتين
طلعت الشمس فهل يتم صلواته لا فيقول

لا يتمها ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فليتم صلاته
ومثل ان يسال عن من مات وعليه صيام هل يصوم عنه
وليبر فيقول لا يصوم عنه وليبر وصاحب الشرع يقول
من مات وعليه صوم صام عنه وليبر ومثل ان يسال
عن رجل باع متاعا ثم افلس المشتري فوجده بعينه هل
هو احق به فيقول ليس هو احق به وصاحب الشرع
يقول هو احق به ومثل ان يسال عن اكل كل
ذو ناب هل هو حرام فيقول ليس بحرام ورسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول اكل كل ذي ناب من السباع حرام ومثل
ان يسال عن رجل له شريك في ارض ودار وبستان هل
له ان يبيع حصته قبل اعلام الشريك بالبيع وعرضها عليه
فيقول نعم يحل له ان يبيع حصته قبل اعلام شريكه بالبيع و
صاحب الشرع يقول من كان له شريك في ارض او ربح او
حائط فلا يحل له ان يبيع حتى يؤخ شريكه ومثل ان يسال
عن قتل المسلم بالكافر فيقول نعم يقتل المسلم
بالكافر وصاحب الشرع يقول لا يقتل المسلم بالكافر
ومثل ان يسال عن الصلوة الوسطى فيقول ليست
العصر وصاحب الشرع يقول صلوة العصر ومثل
ان يسال عن رفع اليدين عند الركوع والرفع منه هل هو مشروع
في الصلوة او ليس بمشروع او مكروه وروا على بعضهم فقال
ان صلواته باطلة وقد روي بضعة وعشرون نقسا عن النبي

ان كان يرفع يديه عند الافتتاح والركوع والرفع منه باسنانيد صحيحة لا
مطعون فيها ومثل ان يسال عن اكل عدل شعبان ثلثين يوما ليلة الاحرام
فيقول لا يجوز اكله يوما وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فان غم عليكم فاكلوا عدل
شعبان ثلثين يوما وامثلة كثيرة وفيما ذكرنا كفايته وقد نهىها ابن القيم
الى ما تروى خمسين مثالا والله اعلم بالصواب الى المرجع والمآب الفائدة
السادسة الاجتهاد هل هو يقبل التجزى والافتقار فيكون الرجل
مجتهدا في نوع من العلم مقلدا في غيره او في باب من الابواب كمن استفرغ
وسعه في نزع العلم بالفرق وادلتها واستنبطها من الكتاب والسنة
دون غيرها من العلوم او في باب الجهاد والحج وغير ذلك فهذا ليس للفتوى
فيما لم يجتهد فيه ولا يكون معرفته ما اجتهد فيه مسوغا لغيره الاقتداء بما لا يعلم
في غيره وهل هو ان يفتي في النوع الذي اجتهد فيه ثلاثا او جازعها الجواز
بما هو الصواب المقطوع به والثاني المنع والثالث الجواز في الفرائض دون
غيرها فمختار الجواز ان عرف الحق بدليل وقد بذل جهده في معرفة الصواب
فحكم في ذلك النوع حكم المجتهد المطلق فان قيل فما تقولون فيمن بذل
جهده في معرفة مسألة او مسألتين هل هو ان يفتي بها او بما قلنا نعم في
اصح القولين وهاجها ان لا يصحاح احد وهما هذا الا من التبليغ عن الله و
رسوله وجزى من امان الاسلام ولو بشطر كمتخير او متخير هذا من الافتقار
بما علم خطأ محض وبالله التوفيق انتهى كلام ابن القيم بطوله
بتمام قد انتهى ما رماه وتم ما اردناه والحمد لله رب العالمين والصلوة
والسلام على سيد المرسلين وعلى اله واصحابه اجمعين

